

# الاتحاد الدولي للاتصالات



## دور الاتصالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية



### لجان الدراسات التابعة للقطاع ITU-D

فترة الدراسات الأولى (1995-1998)

تقرير عن المسألة 1/1

# BDT

مكتب تنمية الاتصالات

## لجان الدراسات التابعة لقطاع تنمية الاتصالات (ITU-D) في الاتحاد الدولي للاتصالات

أنشئت لجنتا الدراسات التابعتان لقطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU-D) طبقاً لما نص عليه القرار 2 الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (بوينس آيرس، مارس 1994). وقد كُلفت لجنة الدراسات 1 في الفترة الممتدة بين 1994 و 1998 بدراسة خمس مسائل تتعلق باستراتيجيات تنمية الاتصالات وسياساتها، في حين كُلفت لجنة الدراسات 2 بدراسة ثماني مسائل تتعلق بأمور أكثر تقنية. وقد بدأ العمل الفعلي في 1995 وأسفر عن سلسلة من اثنتي عشرة توصية وافق عليها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليينا، مارس 1998).

يرجى الاتصال بالعنوان التالي للحصول على المعلومات المتعلقة بلجان الدراسات التابعة  
لقطاع تنمية الاتصالات (ITU-D) :

ITU  
Mrs. Alessandra Pileri  
Place des Nations  
CH- 1211 Geneva 20  
Switzerland  
Telephone +41 22 730 6698  
Fax +41 22 730 5484  
Internet alessandra.pileri@itu.int  
X.400 S=brmail; P=itu; A=400net; C=ch

يرجى الاتصال بالعنوان التالي لطلب منشورات الاتحاد الدولي للاتصالات :

ITU  
Sales and Marketing Service  
Place des Nations  
CH- 1211 Geneva 20  
Switzerland  
Telephone +41 22 730 6141 English  
Telephone +41 22 730 6142 French  
Telephone +41 22 730 6143 Spanish  
Fax +41 22 730 5194  
Telex 421 000 uit ch  
Telegram ITU GENEVE  
Internet sales@itu.int  
X.400 S=sales; P=itu; A=400net; C=ch

© ITU 1998

جميع حقوق النسخ محفوظة. لا يمكن نسخ أي جزء من هذه المنشورة ولا استعماله تحت أي شكل كان ولا بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية، مما فيها تصوير النسخ والأفلام الصغرية، دون الموافقة الكتابية من الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU).

الاتحاد الدولي للاتصالات



دور الاتصالات في التنمية الاقتصادية  
والاجتماعية والثقافية

لجان الدراسات التابعة للقطاع ITU-D

فترة الدراسات الأولى (1995-1998)

تقرير عن المسألة 1/1

**BDT**

مكتب تنمية الاتصالات



# المنشورات الصادرة عن لجنتي الدراسات التابعتين لقطاع تنمية الاتصالات (ITU-D) في الاتحاد الدولي للاتصالات

فترة الدراسات 1995-1998

## لجنة الدراسات 1

- 1/1 تقرير عن المسألة 1 دور الاتصالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- 2/1 تقرير عن المسألة 2 سياسات الاتصالات وتأثيراتها على مظاهر الخدمات من النواحي المؤسسية والتنظيمية والتشغيلية
- 3/1 تقرير عن المسألة 3 أثر إدخال تكنولوجيات جديدة واستعمالها على بيئة الاتصالات على الصعيدين التجاري والتنظيمي
- 4/1 تقرير عن المسألة 4 السياسات والطرق المتبعة في تمويل البنى التحتية للاتصالات في البلدان النامية
- 5/1 تقرير عن المسألة 5 التصنيع ونقل التكنولوجيا

## لجنة الدراسات 2

- 1/2 تقرير عن المسألة 1 مسائل هم البلدان النامية بصورة خاصة في إطار أعمال قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات
- 2/2 تقرير عن المسألة 2 إعداد كتيبات هم البلدان النامية
- كتيب عن التطورات الجديدة في الاتصالات الريفية
- كتيب عن التكنولوجيات والخدمات الجديدة
- كتيب عن النظام الوطني لإدارة طيف الترددات الراديوية ومراقبته - الجوانب الاقتصادية والتنظيمية والتقنية
- 3/2 تقرير عن المسألة 3 التخطيط بشأن شبكات الاتصالات وإدارتها وتشغيلها وصيانتها
- 4/2 تقرير عن المسألة 4 الاتصالات في المناطق الريفية والنائية
- 5/2 تقرير عن المسألة 5 تنمية الموارد البشرية وإدارتها
- 6/2 تقرير عن المسألة 6 أثر الاتصالات في الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية
- 7/2 تقرير عن المسألة 7 مساهمة الاتصالات في حماية البيئة
- 8/2 تقرير عن المسألة 8 البنية التحتية للخدمة الإذاعية العمومية في البلدان النامية



## دور الاتصالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

### جدول المحتويات

#### الصفحة

2	.....	القسم I - الأثر الاقتصادي للاتصالات	2
2	.....	مقدمة	1
3	.....	أمثلة عن تأثير الاتصالات	2
6	.....	الاتصالات والنمو الاقتصادي	3
9	.....	مزايا الاتصالات: قياس أثرها	4
11	.....	استعراض دراسات حالات منتقاة	5
11	.....	1.5 قطاع النقل: اليمن	
12	.....	2.5 زيادة حصائل الصرف الأجنبي: كينيا	
13	.....	3.5 الأثر على أداء الشركات: كينيا	
15	.....	4.5 الأثر الاقتصادي الناجم عن تحسين الاتصالات في الفلبين	
17	.....	5.5 فوائد الاتصالات الريفية: كوستاريكا	
18	.....	6.5 فوائد الهواتف العمومية: السنغال	
19	.....	7.5 الهواتف العمومية الريفية: فانواتو	
20	.....	8.5 مكاتب الاتصال العمومية الريفية: ولاية أندرا براديش الهندية	
20	.....	9.5 تقدير الفائض للمستهلك: تايلاند	
21	.....	10.5 الاتصالات الريفية: إندونيسيا وتايلاند	
23	.....	11.5 تكلفة - فائدة الهواتف الريفية: تايلاند	
24	.....	6 الاستنتاجات	
25	.....	7 المواضيع المقترحة للدراسات القادمة	
26	.....	القسم II - دور الاتصالات في تعزيز التماسك الاجتماعي والثقافي	
26	.....	1 موجز الاستنتاجات الرئيسية	
26	.....	1.1 الاتصالات والتماسك الاجتماعي والاقتصادي	
26	.....	2 مقدمة	
26	.....	1.2 أهداف هذه الورقة ومجال تطبيقها	
27	.....	3 النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والنفوذ إلى خدمات الاتصالات العصرية	
27	.....	1.3 تحدي الحفاظ على التماسك الاجتماعي والثقافي	
27	.....	2.3 التماسك ظاهرة دينامية	
27	.....	3.3 المعنى الحقيقي "للتماسك الثقافي"	
27	.....	4.3 العلاقة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والاقتصادي	
28	.....	5.3 الإنتاجية والنمو الاقتصادي والاتصالات والتماسك الاجتماعي	
28	.....	6.3 الأبعاد الوطنية والدولية لثورة المعلومات	
29	.....	7.3 الطابع العالمي لثورة المعلومات	
29	.....	8.3 مجال تطبيق ثورة الاتصالات وطبيعتها	
29	.....	9.3 الثغرة في مجال الاتصالات: عقبة كبرى أمام التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي	
29	.....	10.3 ثغرة الاتصالات هي أيضاً نتيجة أخطاء السياسات في الماضي	

## الصفحة

30	الاتصالات والتنمية الاقتصادية	11.3
30	من الأيديولوجيا إلى الاعتراف بأهمية الاتصالات في التنمية الاقتصادية	12.3
30	أهمية النفاذ إلى المعلومات وإلى الاتصالات من أجل الحفاظ على التماسك الاجتماعي والثقافي	13.3
31	طبيعة التغيير الهيكلي	14.3
31	التغيير الهيكلي وثورة الاتصالات: تحد ثلاثي	15.3
31	التغيرات "الكمية" و"النوعية" في دور الاتصالات: الحاجة إلى تفادي الاختلالات القطاعية والاجتماعية	16.3
32	المعلومات والاتصالات: التنمية الإقليمية والهجرة الداخلية	17.3
32	المبادرات الخاصة والشركات الصغيرة والمتوسطة والاتصالات	18.3
32	قطاع الخدمات والاتصالات والاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية	19.3
33	العولمة والاتصالات والفرص المتاحة للاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية	20.3
33	التنمية الريفية والمعلومات واحتكار "الوسطاء"	21.3
33	إضعاف التماسك الاجتماعي التقليدي في البلدان النامية	22.3
34	الاتصالات وأزمة التماسك الاجتماعي في البلدان الاشتراكية سابقاً	23.3
34	إعادة البناء وإنشاء اقتصاد السوق والتوازن الاجتماعي والإقليمي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	24.3
35	معالجة "ثغرة الاتصالات" في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	25.3
36	أبعاد ثغرة الاتصالات	26.3
37	الثغرة الدولية	27.3
37	الثغرة التكنولوجية والنوعية	28.3
37	الثغرة الداخلية وأهمية الخدمة العالمية	29.3
38	أهم الآثار على صعيد السياسات العامة	4
38	السياسات العالمية وسياسات الاتصالات	1.4
39	اقتراحات بشأن إجراء المزيد من الدراسات وتجميع البيانات	5
39	الحاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات	1.5
39	الاتجاهات المقترحة للأبحاث	2.5
39	المراجع	6
41	الملحق 1- المساهمات الواردة	



## تقرير بشأن المسألة 1/1

## دور الاتصالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

قرر المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات الذي عقد في بوينس آيرس (1994) أن يكون "دور الاتصالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (المسألة 1/1) موضوعاً تدرسه لجنة الدراسات 1 التابعة لقطاع تنمية الاتصالات:

"لكي يتاح لأصحاب القرار السياسي نظرة عامة عن دور الاتصالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلدكم ولكي يمكن تقاسم الدراسات والمعلومات المتجمعة في البلدان الأخرى وذلك بهدف التوصل خاصة إلى تحديد كمية الفوائد الاقتصادية الناجمة عن إدخال قطاع الاتصالات في خطط التنمية العامة على الصعيد الإقليمي أو الصعيد الوطني."

ويتزايد الاعتراف بأهمية الاتصالات في التنمية ولكن ذلك الاعتراف ليس عالمياً بأي حال. وتعتبر الاتصالات في البلدان الصناعية بمثابة محرك النمو وأهميتها كعامل أساسي في النشاط الاقتصادي والتجاري والاجتماعي موضع الاعتراف، كما أن الشبكة الهاتفية تمتد إلى كل مكان باستثناء المناطق غير المأهولة تقريباً. وعلى العكس من ذلك تماماً نرى أن أنظمة الاتصالات في البلدان النامية لا تكفي لدعم الأنشطة الأساسية. إن هدف الدراسة الأساسي هو تجميع المعلومات الضرورية لعرض كل العناصر اللازمة لفهم الوضع أمام المسؤولين - المخططين الوطنيين والقائمين عن الاتصالات والنفاذ إلى المعلومات ونشرها في القطاعات الأخرى - وذلك باختصار لكي تصبح الاتصالات جانباً أصيلاً في الحوار بشأن التنمية. وكان الهدف تجميع المعطيات المتيسرة حالياً لمساعدة متخذي القرارات في تقييم آثار استثمارات البلدان في الاتصالات على التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والثقافي لسكانها.

وينقسم هذا التقرير إلى قسمين، يعالج القسم الأول منهما الأثر الاقتصادي للاتصالات كما يستعرض المعطيات الاقتصادية الكلية والاقتصادية الجزئية الخاصة بهذه الفوائد، كما يتناول بعض دراسات الحالات المتعلقة بآثار الاتصالات من ناحية توفير التكاليف وزيادة الدخل وتحقيق الكفاءة. أما القسم الثاني فيركز على دور الاتصالات في دعم التماسك الاجتماعي والثقافي. ويشير عدد من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين انتشار خدمات الاتصالات من جهة والتنمية الاقتصادية والتغيرات الهيكلية من جهة أخرى. ويساهم الاستثمار في الاتصالات في توفير التكاليف وزيادة الدخل وتعزيز كفاءة الأعمال التجارية ولكن الأهم من ذلك هو أنه يساعد على تعظيم فوائد الاستثمار في البنى التحتية الأخرى. ويزداد وضوح أثر الاتصالات بزيادة انعزال المنطقة.

وفي نفس الوقت، تؤدي تنمية الاتصالات الحديثة دوراً إيجابياً مهماً في المحافظة على التماسك الاجتماعي والثقافي وتعزيزه. ويعني تحقيق هذا الأثر أن السياسات التنموية على الصعيدين الوطني والدولي تأخذ في الاعتبار بوضوح أكبر البعد الاجتماعي لإمكانيات الوصول إلى الاتصالات العصرية.

## القسم I

## الأثر الاقتصادي للاتصالات

## 1 مقدمة

يبلغ متوسط الكثافة الهاتفية 11,57 في العالم. إلا أن توزيع هذه الكثافة يتفاوت من 52 في بلدان مجموعة الدخل المرتفع إلى 1,48 في بلدان الدخل المنخفض، ولا يستطيع أكثر من نصف سكان العالم الحصول على الخدمة الهاتفية. وتبلغ نسبة الخطوط الهاتفية الرئيسية في 59 بلداً منخفضة الدخل 70 في المائة فقط رغم أن 56 في المائة من سكان العالم يقطنون فيها. والفجوة بين مرافق الاتصالات في البلدان المتقدمة وأقل البلدان نمواً أكبر بكثير إذ يبلغ متوسط مستوى الكثافة الهاتفية في أقل البلدان نمواً 0,29، أو هاتف واحد فقط لكل 350 نسمة. ولا يزيد عدد الخطوط الهاتفية الرئيسية في كل أقل البلدان نمواً الثمانية والأربعين عن 1,5 مليون خطٍ إلا قليلاً (راجع الحاشية)، ويمثل هذا العدد 1% من إجمالي عدد الخطوط في الولايات المتحدة في حين أن عدد سكان الولايات المتحدة يقل عن نصف مجموع كل سكان أقل البلدان نمواً مجتمعة. ولا توضح الأرقام الإجمالية للكثافة الهاتفية في البلدان النامية التفاوتات بين المناطق الجغرافية وتركز التسهيلات في المناطق الحضرية وفترات الانتظار الطويلة لتحقيق الاتصال الهاتفي وسوء نوعية الخدمات المقدمة عموماً. والكثير من الشبكات تتحمل ما يفوق طاقتها وصيانتها سيئة لدرجة أن محاولات النداء لا تنجح إلا من نسبة مئوية صغيرة من الحالات.

حاشية - فيما يلي بعض جوانب حالة الاتصالات في أقل البلدان نمواً :

- متوسط عدد الخطوط الهاتفية في إفريقيا جنوب الصحراء باستثناء جنوب إفريقيا هو 0,48 من الخطوط لكل 100 نسمة مقابل 60 خطاً تقريباً لكل 100 نسمة في الولايات المتحدة. ويقال إن حوالي 400 000 شخص في زيمبابوي ينتظرون تركيب خطوط هاتفية لهم.
- يملك 12% من سكان العالم (إفريقيا) 2% من الخطوط الهاتفية الرئيسية في العالم، ويعيش 70% من سكان إفريقيا في المناطق الريفية ولا يخدمهم سوى 228 000 خط.
- لا يستطيع معظم أقل البلدان نمواً تلبية الطلب المحتمل أو الفعلي على الخطوط الهاتفية : وحيث إن هناك أكثر من مليون شخص مسجل في انتظار الحصول على خط هاتفي، فإن الأمر يتطلب حوالي 13 سنة بمعدلات توسع الشبكات في الوقت الحاضر لإنجاز هذه الطلبات المتأخرة، وهذا بالإضافة إلى توفير الخدمة لآخرين لا يحصى عددهم قد يرغبون الحصول على خط هاتفي في الوقت نفسه.
- تقوم الحاجة إلى 28 مليار دولار أمريكي بالأسعار الحالية من أجل تحقيق هدف تركيب خط هاتفي لكل 100 نسمة في إفريقيا جنوب الصحراء - وإذا أمكن تخفيض تكاليف التركيب إلى المستوى العالمي العام في صناعة الاتصالات فربما أمكن تحقيق هذا الهدف بتكلفة 8 مليارات من الدولارات الأمريكية فقط.
- ثمة نقص في الموظفين المدربين تدريباً كافياً على كل مستويات البنية التحتية للاتصالات، ويزيد من سوء الحالة المطالب الناشئة عن سرعة تغير التكنولوجيا والتقنيات، وبحول النقص في تدريب الموظفين يحول دون الاستفادة بشكل كامل من الاستثمارات، كما يظهر ضعف التدريب في ضعف الإنتاجية (يعمل موظف واحد على 16 خطاً في المتوسط، وهو ما يمثل 12% فقط من المعدل العالمي)، ولم تستفد مراكز التدريب الإقليمية على الاتصالات في إفريقيا من استمرار الدعم من المانحين.
- يقلل التخطيط السيء من الاستفادة من الطاقات.
- ويفتقر مشغلو الاتصالات في أقل البلدان نمواً إلى القدرة على التعامل مع السوق والاستفادة منه، كما أنهم يخضعون لقوانين صارمة ولا يستطيعون القيام بأعمال التخطيط والاستثمار مثلما تفعل المؤسسات التجارية. ويزيد من سوء الحالة ضعف تحصيل الإيرادات ونقص الدعم الإداري وغياب الحوافز لدى الموظفين وتفشي سرقة الموارد.
- والفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية أكثر اتساعاً، ففي بعض أقل البلدان نمواً تقل كثافة الخطوط الرئيسية في المناطق الريفية عن 1% لكل 1 000 نسمة وعدم وجود أية هواتف في مناطق واسعة من أراضيها.

ومع تزايد واتساع الاعتراف بأن الاتصالات تشكل عاملاً جوهرياً للحفز على النمو، إلا أن تحسين الاتصالات لم يكن عموماً من بين الأهداف الاستثمارية الرئيسية في البلدان النامية. وتكرس هذه البلدان أقل من 1% من استثماراتها لقطاع الاتصالات مقابل 2% في البلدان المتقدمة. ولا تعود أسباب النقص في الاستثمار بالضرورة إلى قلة الأرباح التي تحققها كيانات الاتصالات، إذ أن هذه الكيانات تحقق في الواقع أرباحاً لا بأس بها وتساهم في ميزانية الدولة. والتفسير الرئيسي لنقص الاستثمار هو التحكم والملكية.

وسلطات الاتصالات مملوكة الدولة في معظم البلدان. ولهذا فهي تخضع للأساليب الحكومية العادية في مسائل الميزانية ويتعين عليها بالضرورة أن تتنافس مع القطاعات الحكومية الأخرى على محصنات الميزانية من الدولة. وفي هذه الحالة لا يتم تخصيص الأموال على أساس معايير اقتصادية وهو ما يحدث لو أن كيانات الاتصالات تنافست في السوق للحصول على الأموال. وبكلمات أخرى فإن المكاسب المرتبطة بالاستثمار في الاتصالات تكون إما موضعاً للتجاهل أو للتقليل من أهميتها أو أنها تظل ببساطة غير معروفة.

وربما لا تعتبر عوائد الاستثمار في الاتصالات ذات شأن كبير بسبب ما يلي :

- عدم معرفة العناصر الخارجية المرتبطة بتوسيع البنية التحتية للاتصالات؛
- قد تعتبر الحكومة أن الاتصالات هي تسهيلات للأغنياء؛
- قد لا تكون الاتصالات من بين الأهداف الاجتماعية والسياسية الملحة أمام الحكومة.

## 2 أمثلة عن تأثير الاتصالات

لا يجهل أحد فوائد الاتصالات من ناحية مساهمتها في الاتصالات الشخصية والمهنية وحالات الطوارئ وتنفيذ الخدمات الاجتماعية وتعزيز كفاءة الأعمال التجارية والحفاظ على الموارد (انظر الحاشية). وقد أصبحت مزايا تمديد الخدمات إلى المناطق النائية والريفية في البلدان المتقدمة والنامية موضع اعتراف واسع :

حاشية - لجنة الدراسات 1 المسألة 1/1 - مساهمة إمارات، التزامات الخدمة العالمية - حل المشاكل المتصلة بالخدمة العالمية.

- تتدفق المعلومات باستمرار عبر مجموعة واسعة من القنوات. والمراسلات الإدارية والتجارية والرسمية والحادثة وغير ذلك من أشكال الاتصال تشكل أساساً لا غنى عنه للأنشطة الحكومية والتجارية، ولا يمكن للدولة العصرية الاستغناء عنها.

حاشية - لجنة الدراسات 1 المسألة 1/1 - مساهمة أوغندا.

- يساعد مد الاتصالات إلى المناطق النائية على ربط الناس وتوفير وسيلة اتصال بين العائلات والأصدقاء الذين تفصلهم المسافة عن بعضهم البعض. ونظراً إلى أن 70% من سكان البلدان النامية أو أكثر يعيشون في المناطق الريفية، لذلك يتزايد اتجاه المسؤولين السياسيين إلى اعتبار توفير الخدمة للجميع أولوية سياسية لتوحيد البلد. وتشكل الاتصالات في حالة الكثير من البلدان النامية أداة من أجل تحقيق الاندماج والتنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

حاشية - لجنة الدراسات 1 المسألة 1/1 مساهمة تشاد؛ لجنة الدراسات 1 المسألة 1/1 مساهمة موريتانيا.

- تشكل الاتصالات وسيلة لتقديم الخدمات الاجتماعية مثل العناية الصحية والتعليم إلى الأشخاص الذين قد يضطرون إلى الانتقال إلى المناطق الحضرية للحصول عليها في حال عدم توفر هذه الاتصالات. وبمعنى آخر، يمكن للاتصالات أن تساعد على تخفيف حركة الهجرة إلى المدن أو حتى عكس اتجاهها.
- يحسن وجود الاتصالات الأمن إذ يمكن للمواطنين الاتصال بالشرطة في حالة الخطر أو الطوارئ للحصول على المساعدة. ويمكن لقوات الدفاع المدني وموظفي الجمارك والهجرة مراقبة نقاط الحدود النائية بدرجة أكبر من الفعالية، كما يمكنهم طلب المساعدة إذا دعت الحاجة.
- تؤدي الاتصالات دوراً حيوياً في حماية البيئة إذ يمكن استخدامها في مراقبة خطوط الأنابيب ومستويات الأبخار. كما يمكن للهواتف المتحركة أن تساعد حراس المنتزهات العامة والغابات على محاربة الصيد وقطع الأشجار بدون إذن.
- غالباً ما تصيب الكوارث المناطق النائية، سواء كانت هذه الكوارث طبيعية، مثل الانفجارات البركانية والفيضانات والزلازل أو اصطناعية، مثل الانسكابات النفطية والتسربات الإشعاعية وحرائق الغابات. ويمكن أن تساعد الاتصالات على التخفيف من حدة آثارها الهدامة.
- تشكل الاتصالات متطلباً ضرورياً وأساسياً على صعيد البنية التحتية بالنسبة إلى الشركات والصناعات الراجعة في تطوير الموارد الطبيعية في أي بلد مثل النفط والغاز والثروة الحراجية إلخ، ويؤدي ذلك بدوره إلى توسيع فرص العمل. وتشكل الاتصالات الدولية جانباً جوهرياً في مشاركة أي بلد في الاقتصاد العالمي ولدعم التجارة الدولية وتعزيز الاتصالات الثقافية.

يبين عدد من الدراسات أن ثمة علاقة حقيقية بين انتشار خدمات الاتصالات والتنمية الاقتصادية والتغير الهيكلي. وتساهم الاستثمارات في ميدان الاتصالات في توفير التكاليف وزيادة الإيرادات وتعزيز كفاءة الأعمال التجارية بصورة عامة، ولكن الأهم من ذلك هو أن هذه الاستثمارات تساعد على تحقيق الاستفادة إلى أبعد حد من الاستثمارات الأخرى في البنية التحتية. ويزداد وضوح أثر الاتصالات بزيادة بعد المناطق. والأمثلة لأثر تحسين الاتصالات كثيرة، وتتضح مما يلي العلاقة الإيجابية بين تحسين الاتصالات وزيادة النشاط الاقتصادي.

حاشية - الدراسة الشاملة لقطاع الاتصالات في إفريقيا الجنوبية. المرحلة الأولى - مشروع تقرير أعدته مؤسسة Teleconsult Inc، واشنطن، مقاطعة كولومبيا، International Telecommunications Consultants، أكتوبر 1992.

- أتاح إدخال الخدمة الهاتفية إلى القرى الزراعية الريفية في مقاطعة تشيتشيكاستينانغو في غواتيمالا لصغار المزارعين الحصول على معلومات بشأن الأسعار الجارية للفواكه والخضار في غواتيمالا العاصمة وهي السوق الرئيسي، وفي مدينة بويرتو باريوس وهي المركز الرئيسي للتصدير. واستطاع المزارعون بفضل المعلومات الأحدث زيادة أسعار منتجاتهم الزراعية بنسبة 50% في غواتيمالا العاصمة وبنسبة 75% في مدينة بويرتو باريوس، كما أتاح لهم ذلك إمكانية التفاوض مع عدة مصدرين في وقت واحد للحصول على أعلى الأسعار لمنتجاتهم. وقبل توفر الخدمة الهاتفية، كان المزارعون يبيعون منتجاتهم إلى شركة تصدير واحدة مقابل سعر محدد.
- أتاح إدخال الخدمة الهاتفية في بوكارامانجو، في كولومبيا، لأحد منتجي الدواجن توصيل البيض والدجاج مباشرة إلى المساكن والأسواق التجارية خارج المنطقة المحلية لنشاطه. كما تمكن من الاستجابة على أساس يومي لتغير متطلبات السوق وترتيب توصيل المنتجات سريعة التلف مباشرة.
- تضمن مشروع تمديد النظام المصري إلى المناطق الريفية في كوستاريكا توسيع الخدمة الهاتفية، مما أتاح للمزارعين في هذه المناطق تحديد أسعار منتجاتهم في السوق في عدة مواقع تحديداً أكثر فعالية، بدل الاعتماد على سوق محلي واحد أو على سائقي شاحنات النقل. كما تمكنوا من شراء أسمدة و سلع أخرى أقل سعراً في أسواق متنافسة.
- أتاح تركيب الخدمة الهاتفية على الطريق بالاستعانة بالطاقة الشمسية في مصر لسائقي الشاحنات الاتصال لطلب إصلاحات طارئة أو مركبات أخرى، وهو أمر هام للغاية في حالة السيارات التي تحمل سلعاً سريعة التلف تحت شمس الصحراء الحارقة.
- احتاج وزير الداخلية في السلفادور إلى الحصول على معلومات يومية من كبريات المدن ومن المحافظات. ونظراً إلى قصور الخدمة الهاتفية وتلفها، فقد كان علي 42 من موظفي وزارة الداخلية القيام برحلات أسبوعية إلى العاصمة سان سلفادور، وبعد إصلاح الهواتف في المناطق الريفية، تم إلغاء كثيراً من الرحلات الطويلة والخطرة.
- يستطيع المصدرون في سان بيدرو سولا، في هندوراس ترتيب عمليات تسليم الموز إلى الموانئ في نفس وقت وصول سفن الشحن، وهو ما يتيح الحد من زمن تعريض هذه السلع سريعة التلف بدرجة عالية، كما يزيد من قدرة المزارعين الإنتاجية.
- تم افتتاح فندق سياحي دولي جديد في بوينتاريناس في كوستاريكا قبل إنشاء الوصلات الهاتفية. ورغم أن نشاطي الفندق كان رائعاً إلى جانب توفر التسهيلات السياحية، إلا أن معدل شغل الغرف كان منخفضاً لأن معظم السائحين يحتاجون إلى إمكانية الوصول إلى اتصالات هاتفية مستمرة مع العالم الخارجي لحاجتهم المهنية أو الشخصية. وفرض التأخير غير المنتظر على المؤسسين الأصليين بيع الفندق بخسارة. واستطاع المالك الجديد أن يحصل على خدمة هاتفية عالمية المستوى وأصبح الفندق يعمل الآن بأقصى طاقته في ذروة الموسم السياحي وبنسبة 60 في المائة من طاقته خارج فترة الذروة، ويمثل رجال الأعمال نسبة عالية من الزبائن.

## المربع 1

## دور الاتصالات الدولية في التصنيع وتصدير الخدمات

تشكل مرافق الاتصالات الدولية عصب التجارة والتصنيع والتعدين والسياحة والخدمات المالية والمصرفية، كما أنها تشكل عاملاً حاسماً في استراتيجيات الشركات الدولية وفي جهود البلدان النامية لزيادة صادراتها.

وتلجأ شركة "تكساس أنسترمينتس" في سنغافورة إلى الدارة الرقمية عالية السرعة الخاصة في إنتلسات للاتصال بمقر الشركة الرئيسي في دالاس، بولاية تكساس. ويعمل المصنع في سنغافورة 7 أيام في الأسبوع و24 ساعة في اليوم. ويتم إدخال المعلومات باستمرار في الحواسيب المركزية للحصول على المعلومات وبيانات الإنتاج في الوقت الفعلي، وهي أمر حيوي في القرارات التجارية والعلميات التصنيعية، ومن هنا يجب أن تتيسر الدارات بصورة مستمرة. وتتم يومياً حوالي 140 000 معاملة بشأن المعلومات، وترتبط مواقع الشركة البالغ عددها 62 موقعا حول العالم بشبكة واحدة لتسهيل تبادل البيانات والمعلومات بين موظفي الشركة.

ومن الأمثلة التي توضح دور سواتل الاتصالات في توفير الخدمات على مسافات طويلة مثال أعمال البحث والتطوير والإنتاج التي يجريها في مدينة بنغالور الهندية شركة مقرها في الولايات المتحدة هي "تكساس أنسترمينتس" وبرنامج مراكز تكنولوجيا البرمجيات الذي وضعت الحكومة الهندية في إطار وزارة الإلكترونيات بهدف النهوض بصادرات البرمجيات الحاسوبية. ويضع فرع شركة "تكساس أنسترمينتس" في الهند برامج حاسوبية لتصميم الدارات المتكاملة بمساعدة الحاسوب ثم يرسل البرنامج إلكترونياً إلى الولايات المتحدة بالاستعانة بوصلة "إنتلسات IBS" بواسطة محطتين أرضيتين معياريتين F2.

وليس هناك أية مغالاة في التأكيد على أن الاتصالات الدولية تشكل حجر الزاوية الذي تقوم عليه صناعة البرمجيات الهندية التي حققت نجاحاً كبيراً. فقد سجل هذا القطاع نمواً سنوياً مكباً بلغ 55% خلال الخمس سنوات الماضية، ومن المتوقع أن يحقق هذا القطاع إيرادات تبلغ 2,8 مليار دولار أمريكي في الفترة 1997-1998 (انظر الحاشية). ويشكل برنامج مراكز تكنولوجيا البرمجيات برنامجاً موجهاً إلى التصدير بنسبة 100% ويعمل على تطوير البرمجيات وتصديرها باستخدام وصلات اتصالات البيانات أو على شكل وسائط مادية تشمل على تصدير الخدمات المهنية. وأنشئت مراكز تكنولوجيا البرمجيات في بنغالور وبيون وبوبانيشوار وتيروفانتابوران وحيدر آباد ونويدا وغانديناغار لتكون مراكز موجهة نحو تصدير موارد الوحدات الأعضاء المصدرة للبرمجيات، عن طريق تيسير تسهيلات البنية التحتية العامة مثل الطاقة الكهربائية والأماكن المشيدة الجاهزة للاستعمال والخدمة الحاسوبية المركزية وتسهيلات إرسال البيانات بسرعة عالية. وتقوم هذه المراكز بوظائف أخرى لأعضائها الذين يشكلون سطح بيئي وحيد مثل إصدار رخص الاستيراد وتقييم البرمجيات والتصديق على تصاريح التصدير. وتستخدم مراكز المشروع وصلة "إنتلسات IBS" بواسطة محطة أرضية معيارية F3 في مشاريعها الخارجية لتطوير البرمجيات. وتجري صياغة الخطط لتركيبة محطة أرضية معيارية من النمط B من أجل تلبية نمو قطاع الخدمات الموجهة إلى التصدير.

حاشية - مجلة Financial Times، عدد 3 ديسمبر 1997.

المصدر: لجنة الدراسات 1، المسألة 1-1 - مساهمة من إنتلسات.

وإدراك المزايا التي يمكن أن تحققها الاتصالات والحاجة إلى الفوائد بالتساوي هما الأساس الذي تقوم عليه مبادرات السياسة العامة لتوفير الخدمة العالمية وخاصة في البلدان المتقدمة. وعموماً يعني توفير الخدمة العالمية توسيع خدمات الاتصالات لتصل إلى المناطق النائية والريفية من البلدان بحيث يمكن لكل مواطن إما الحصول على هاتف أو أن ينفذ إليه بسهولة (راجع الحاشية 1). وفي بعض البلدان تنطوي التزامات الخدمة العالمية على توفير الخدمة لشرائح بعينها في المجتمع، مثل المعوقين وكبار السن والفئات المحرومة في المناطق الحضرية أو على صعيد تسهيلات تكنولوجيا بعينها (راجع الحاشية 2). "والأسعار المتهاودة مسألة حاسمة في توسيع خدمة الاتصالات لتصل إلى كل مواطن" (راجع الحاشية 3). وفي أوروبا، يمثل ضمان إتاحة الخدمة العالمية بأسعار في متناول كل مجموعات المستعملين (راجع الحاشية 4) إحدى المسؤوليات الأساسية للسلطات التنظيمية الوطنية، وهي تنهض بهذه المسؤولية من خلال تدابير مثل وضع حد أقصى على الأسعار أو وضع جداول للتعريفات المستهدفة والضرورية كي يبقى سعر الخدمة الهاتفية متهاوداً (راجع الحاشية 5). وتباين المجموعات التي تستفيد بالضبط من التزامات الخدمة العالمية (وستظل تباين) من بلد إلى آخر، إلا أنها تشمل عموماً مجموعات السكان التي لا يكون توفير الخدمة الهاتفية لها اقتصادياً أو التي تحتاج إلى الإعانات (راجع الحاشية 6).

الحاشية 1 - تقول المفوضية الأوروبية إن "جوهر الخدمة العالمية هو النفاذ إلى حد أدنى من خدمة محددة من نوعية معروفة لكل المستعملين بسعر متهاود وبغض النظر عن موقعهم الجغرافي". مشروع قرار يهدف اعتماداً في المجلس بشأن مبادئ الخدمة العالمية في قطاع الاتصالات. (COM(93) 543 النهائي، بروكسل، 15 نوفمبر 1993، صفحة 15.

الحاشية 2 - يقول مجلس الاتحاد الأوروبي "إن مفهوم النفاذ العالمي ينبغي أن يتطور لمواكبة التقدم في التكنولوجيا وتطور السوق والتغيرات في حاجات المستعملين" وفي التوجيه الذي اعتمده المفوضية الأوروبية بشأن المهاتفة الصوتية الصادر في ديسمبر 1995، عرفت هذه المفوضية مجال تطبيق التزامات الخدمة العالمية داخل الاتحاد الأوروبي بأنه يقوم على توفير خدمة المهاتفة التي تتيح كذلك استعمال الفاكس والمودم، وتوفير خدمات مساعدة عامل التحويل ونداء الطوارئ ومساعدة الدليل وإقامة هواتف العملة العمومية.

الحاشية 3 - الوثيقة بعنوان Universal Service for Telecommunications in the Perspective of a fully liberalised environment: رسالة من المفوضية الأوروبية. (COM(96) 73 النهائي، بروكسل، 13 مارس 1996، صفحة 6.

الحاشية 4 - COM(96) 73 النهائي، بروكسل، 13 مارس 1996، صفحة 10.

الحاشية 5 - COM(96) 73 النهائي، بروكسل، 13 مارس 1996، صفحة 21.

الحاشية 6 - "إذا كان عميل الخدمة الهاتفية المحتمل أو حتى العميل في منطقة ريفية، لا يحصل على الخدمة الهاتفية اليوم فإن ذلك لا يعني تلقائياً وبجد ذاته أن الأمر يتطلب دفع إعانة لهذا العميل أو لهذه الفئة من العملاء من تقرير الندوة التنظيمية الثابتة المعنونة "دور الحكومة في عصر إلغاء السيطرة الحكومية على الاتصالات" للاتحاد الدولي للاتصالات 1-3 ديسمبر 1993، صفحة 54.

ويجب أن يكون تنفيذ مفهوم الخدمة العالمية مرناً ليكون هاماً على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كما أنه يجب تحقيق فوائد الاتصالات بشكل كامل. ونظراً إلى أنه ليس من المرجح أن تقترب معدلات الكثافة الهاتفية في البلدان النامية من المعدلات المسجلة في البلدان المتقدمة في المستقبل المنظور، لذا ينبغي ألا تشكل الكثافة المنخفضة عائقاً يحول دون انتشار المنافع الناجمة عن التكنولوجيا إذا كان الهدف توفير "النفوذ العالمي" وليس "الخدمة العالمية" وهو ما يحدث في البلدان المتقدمة. إذ أن نموذج الخدمة العالمية في البلدان المتقدمة يفترض وجود كثافة عالية من التوصيلات الهاتفية، وهو يقوم بشكل خاص في سياق الخدمات الإلكترونية الجديدة على امتلاك الأشخاص حواسيب ومودمات، وعلى الدفع مقابل التوصيل الفردي بالإنترنت مثلاً. أما النفوذ العالمي فيقوم من جهته على مفهوم تقاسم الموارد: فالمراكز المجتمعية هي التي تملك الحواسيب المتاحة لاستخدام مستعملين متعددين ولا يدفع الأفراد إلا مقابل الزمن الذي استعملوا خلاله هذه الخدمات.

حاشية - Universal Access through Multipurpose Community Telecentres؛ حالة دراسة تجارية عرضها ي. إرنبرغ في "مؤتمر المعرفة العالمية" المعقد في تورنتو من 22 إلى 25 يونيو 1997.

### 3 الاتصالات والنمو الاقتصادي

انصب اهتمام الاتحاد منذ الستينات على دور الاتصالات في البنى التحتية الاقتصادية الوطنية وكيف تحسّن فعالية توريد السلع والخدمات أو تخفيض تكاليفها وتسهم بالتالي في النمو الاقتصادي. وكان الهدف زيادة فهم دور الاتصالات في بنية الاقتصاد الوطني التحتية بالحصول على أدلة كمية تخفف انغزال الاتصالات عن المجالات الأخرى للسياسة العامة. وأنشأ الاتحاد في الثمانينات وحدة صغيرة لإجراء دراسات بشأن دور الاتصالات في التنمية. وتم إجراء ونشر عدد من الدراسات.

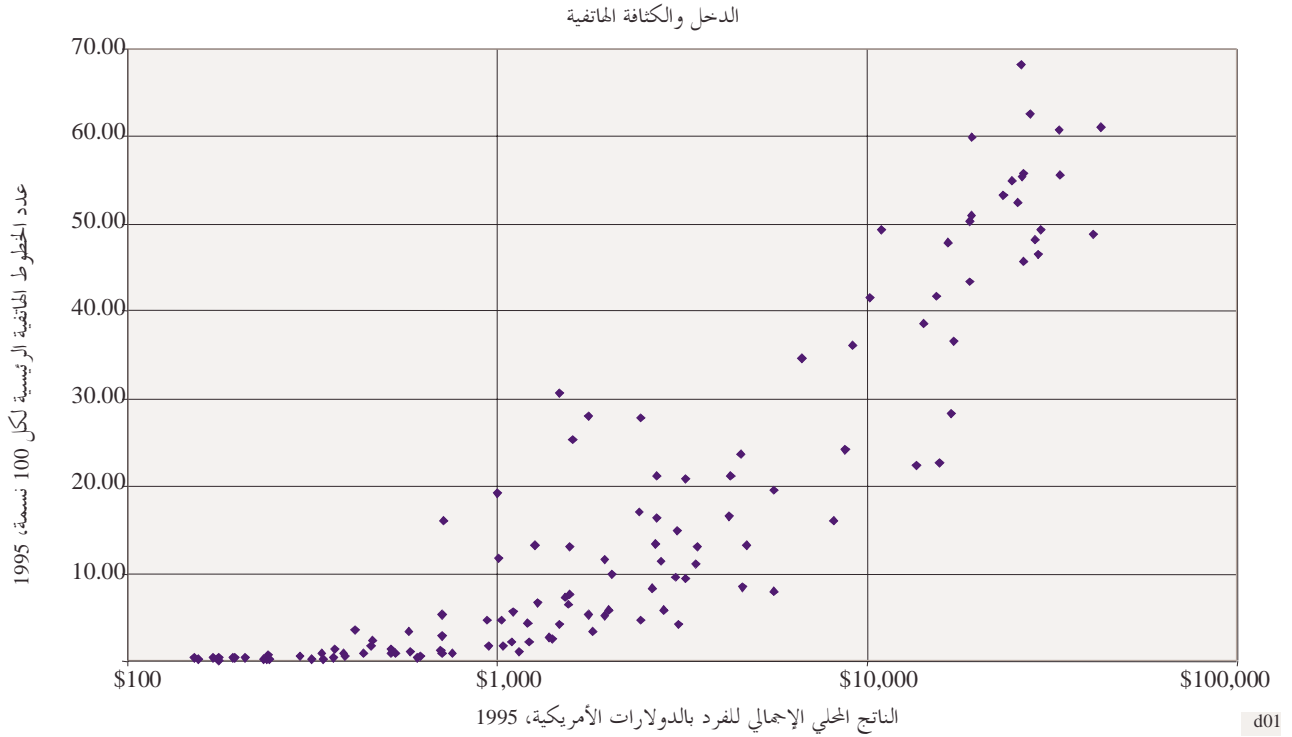
حاشية - تشمل الدراسات التي أجريت ما يلي: الاتصالات من أجل التنمية، 1983؛ والمعلومات والاتصالات والتنمية، 1986؛ فوائد الاتصالات لقطاع النقل في البلدان النامية: دراسة حالة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، مارس 1988؛ مساهمة الاتصالات في حصائل/مدخرات النقد الأجنبي في البلدان النامية: دراسة حالات 20 شركة في كينيا، 1988؛ الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تحسين الاتصالات في البلدان النامية: نتائج دراسة بحثية في فانواتو، 1988. الاتصالات والاقتصاد الوطني: دراسة كمية بتحليل اقتصادي كلي يشمل كل القطاعات، 1988. وبالإضافة إلى ذلك أجرت الأفرقة المستقلة الخاصة التابعة للجنة الاستشارية الدولية للهاتف والبرق الدراسات التالية: كتيب الفريق 5: الدراسات الاقتصادية على الصعيد الوطني في ميدان الاتصالات، 1968؛ كتيب الفريق 5: الدراسات الاقتصادية على الصعيد الوطني في ميدان الاتصالات، 1976؛ الدراسات الاقتصادية التي أجراها الفريق 5 (1981-1984): الوجه الأمثل لتوزيع واستعمال الموارد الشحيحة من أجل تلبية حاجات المناطق الحضرية والريفية إلى الاتصالات في أي بلد، 1984؛ الدراسات الاقتصادية التي أجراها الفريق 5 (1981-1984): المظاهر الاجتماعية الاقتصادية لتنمية الاتصالات في المناطق المعزولة و/أو المحرومة من البلدان، 1984.

وهناك نهجان لدراسة آثار الاتصالات على التنمية الاقتصادية، يستخدم أحدهما نهج الاقتصاد الكلي بينما يستخدم الآخر نهج الاقتصاد الجزئي، ولكل منهما محاسنه وعيوبه. فالتحليل الاقتصادي الكلي الذي يقوم على تجميع المعطيات الوطنية الإحصائية يتيح نظرة عامة عن المؤشرات الاقتصادية الأساسية ولكنه لا يشرح العلاقات السببية. أما التحليل الاقتصادي الجزئي فيمكن أن يثبت صحة الآثار الإيجابية للاتصالات في حالة بذاتها أو في قطاع صناعي بذاته أو منطقة صناعية بذاتها ولكنه يستند إلى تحليل عينة صغيرة ولا يمكن إسقاطه على عالم يكون أكبر دون تكييفات كبيرة للتحليل.

وبدأ بذل الجهود لتوثيق العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد والكثافة الهاتفية منذ فترة طويلة ابتداء بالوثيقة التي أعدها السيد جيب (راجع الحاشية 1). ففي هذه الدراسة، وضعت البيانات من كل بلدان العالم، من أقلها نمواً إلى أكثرها تقدماً في نطاق ضيق على طول خط مستقيم في سلم لوغاريتمي، مع بعض الاستثناءات. ويقدم التحليل الإجمالي من هذا النمط بعض الإيضاحات بشأن العلاقة بين الوضع الاقتصادي والاتصالات، ولكنه يعاني من بعض التقييدات الشديدة من ناحية (أ) إمكانية مقارنة البيانات؛ (ب) ارتفاع مستوى التجميع (راجع الحاشية 2).

الحاشية 1 - الوثيقة التي أعدها السيد أ. جيب بعنوان "ثروة الأمم والكثافة الهاتفية"، الذي نشر في صحيفة الاتصالات (Telecommunication Journal) في يوليو 1963. تحاول الاختبارات الإحصائية التي أجريت مؤخراً حول العلاقة السببية أن تثبت أن نمو انتشار الاتصالات يشكل عامل إحصائي هام للتنبؤ بالنمو الاقتصادي والعكس بالعكس: أي أن مؤشرات النمو الاقتصادي تشكل عوامل هامة للتنبؤ بالاستثمارات المكرسة لقطاع الاتصالات. ولذلك تعتبر الاتصالات سبباً ونتيجة للنمو الاقتصادي في وقت واحد. ويستنتج نورتن أن "البيانات المقدمة في هذه الدراسة... تتفق مع فرضية أن الهواتف تكفل قدراً كبيراً من النشاط الذي يعزز التنمية - والاستثمارات - وتسهل بالتالي النمو الاقتصادي". راجع الوثيقة التي أعدها السيد نورتن س. بعنوان "تكاليف المعاملة والاتصالات والاقتصادات الجزئية لنمو الاقتصاد الكلي" التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي، 1992.

الحاشية 2 - للاطلاع على مناقشة مستفيضة لعيوب هذا النهج، انظر السيد ل. جيل "النمو الاقتصادي والاتصالات" في "المعلومات والاتصالات والتنمية"، الاتحاد الدولي للاتصالات، 1986.



وتشير عدة تحاليل بشأن العلاقة المتبادلة إلى أن ثمة علاقة بين الاتصالات والتنمية الوطنية بتطبيق مقياس الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات أخرى. إلا أن هذه العلاقة غير كافية من أجل تقييم المساهمة الفعلية للاتصالات في التنمية ومستوى الاتصالات المطلوب لحالة معينة من التنمية.

الجدول 1

مساهمة نداء واحد في الناتج القومي الإجمالي SC (بالدولارات الأمريكية)		نسبة المساهمة/ التكلفة	التكاليف السنوية للهاتف الواحد	مساهمة هاتف واحد في الناتج القومي الإجمالي ST		الكثافة الهاتفية	الناتج القومي الإجمالي للفرد
3,000 C/T	1,000 C/T	(1:X)	ET (بالدولارات الأمريكية)	القيمة المطلقة (بالدولارات الأمريكية)	(%)	(خط لكل 100 نسمة)	(بالدولارات الأمريكية)
3,93	11,80	46,8	252,45	11 803,73	-	0,14	100
1,85	5,55	22,4	247,98	5 549,59	0,000096093	0,36	200
1,24	3,73	15,2	245,41	3 726,97	0,000048400	0,62	300
0,96	2,88	11,8	243,41	2 875,28	0,000031412	0,91	400
0,79	2,38	9,8	242,59	2 384,30	0,000022117	1,22	500
0,68	2,07	8,7	241,06	2 065,03	0,000014473	1,56	600
0,61	1,84	7,7	240,11	1 840,47	0,000010623	1,90	700
0,56	1,67	7,0	239,28	1 673,58	0,000010005	2,27	800
0,51	1,54	6,5	238,28	1 544,40	0,000007640	2,65	900
0,48	1,45	6,1	237,91	1 441,19	0,000004753	3,04	1,000
0,32	0,97	4,1	233,70	967,96	0,000002694	7,56	2,000
0,27	0,80	3,4	231,27	796,35	0,000001362	12,86	3,000
0,23	0,70	3,1	229,57	702,17	0,000000362	18,76	4,000
0,21	0,64	2,8	228,25	640,53	0,000000383	25,14	5,000
0,20	0,60	2,6	227,18	596,04	0,000000369	31,91	6,000
0,19	0,56	2,5	226,28	561,89	0,000000301	39,08	7,000
0,18	0,53	2,4	225,51	534,54	0,000000298	46,55	8,000
0,17	0,51	2,3	224,82	511,95	0,000000190	54,33	9,000
0,16	0,49	2,2	224,21	492,84	0,000000213	62,38	10,000
0,16	0,48	2,1	223,66	476,37	0,000000167	70,68	11,000
0,15	0,46	2,1	223,16	461,97	0,000000152	79,22	12,000
0,15	0,45	2,0	222,70	449,23	0,000000093	87,98	13,000
0,15	0,44	2,0	222,28	437,83	0,000000054	96,96	14,000
0,14	0,43	1,9	221,88	427,55	0,000000053	106,14	15,000
0,14	0,42	1,9	221,52	418,21	-	115,51	16,000
0,14	0,41	1,9	221,17	409,67	0,000000017	125,07	17,000
0,13	0,40	1,8	220,84	401,81	0,000000017	134,80	18,000
0,13	0,39	1,8	220,54	394,55	-	144,70	19,000
0,13	0,39	1,8	220,24	387,81	-	154,76	20,000

يعرض الجدول أعلاه نتائج دراسات استندت إلى البيانات الاقتصادية والسكانية عن 113 بلداً وبيانات الاتصالات في 76 بلداً أثناء الفترة من 1973 إلى 1983 (راجع الحاشية). وإذا كانت هذه البيانات قديمة فإن ذلك لا يقلل من صلاحيتها نظراً إلى أنها تعطي مع ذلك فكرة عن نمو الاقتصادات الوطنية في مراحل مختلفة.

حاشية - الاتحاد الدولي للاتصالات، الاتصالات والاقتصاد الوطني: دراسة كمية باستخدام تحليل اقتصادي كلي يشمل كل القطاعات، الاتحاد الدولي للاتصالات، 1988.

تبين هذه النتائج أن ثمة علاقة متبادلة إحصائية بين الإنتاج القومي الإجمالي للفرد والكثافة الهاتفية. ورغم أن ذلك قد يدفع إلى تفسير هذه العلاقة المتبادلة الإحصائية بأنها دليل على وجود علاقة سببية، إلا إن تجميع الأرقام الإجمالية للاقتصاد الكلي (أو مشتقاتها مثل المتوسط أو النسبة) لا تقسر



أية سببية ولا أي اتجاه للتأثير. ويجب ألا يغيب عن الأذهان من أجل تفسير هذه النتائج بشكل صحيح أنها لا تشير إلى كل بلدان العالم وأن تطبيق منهجية تحليل الانكفاء لا "يثبت" أي شيء وأن بعض الافتراضات التي استند إليها حساب مختلف النسب كانت ضعيفة.

ويجب كذلك ألا يغيب عن الأذهان أن العلاقة المتبادلة بين الدخل المحلي الإجمالي للفرد والكثافة الهاتفية لا تشكل أساساً كافياً من أجل تقييم طرفي العلاقة: أولاً، ما هي مساهمة الاتصالات في التنمية وثانياً المستوى المطلوب من شبكات الاتصالات وخدماتها في حالة معينة من التنمية والهيكل الاقتصادية.

حاشية - الاتحاد الدولي للاتصالات، المعلومات والاتصالات والتنمية، 1986.

ومراجعة هذه التحذيرات يمكن استخلاص النتائج الهامة التالية من الجدول السابق:

- بين 1975 و1983، لم يطرأ أي تغيير على حقيقة أن 25% فقط من سكان البلدان التي خضعت للتحليل أُنْتُجوا 70% من ناتجها القومي الإجمالي.
- خلال نفس الفترة الزمنية تمكنت البلدان "الغنية" من زيادة ناتجها القومي الإجمالي بالقياس إلى النسبة المئوية للناتج القومي الإجمالي في العالم، ولم يطرأ أي تغيير في الناتج القومي الإجمالي للبلدان "المتوسطة" في حين سجلت البلدان "الفقيرة" تراجعاً في ناتجها القومي الإجمالي.
- تترافق زيادة للناتج المحلي الإجمالي للفرد من 100 دولار أمريكي إلى 20 000 دولار أمريكي بتغيرات في متوسط نصيب مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي: انتقال نصيب الزراعة من 63% إلى 2% والصناعة من 3% إلى 35% والخدمات من 35% إلى 63%. ويحدث هذا التغير في الاتجاه أساساً في نطاق يتراوح بين 100 دولار أمريكي و 2 000 دولار أمريكي للفرد.
- يفوق نمو الكثافة الهاتفية دائماً نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- إن "مساهمة" خط هاتف في الناتج القومي الإجمالي تزداد بانخفاض الناتج القومي الإجمالي للفرد. وعلى سبيل المثال، إذا كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد 100 دولار أمريكي، فإن هذه "المساهمة" تبلغ 11 800 دولار أمريكي، في حين أنها تبلغ 390 دولاراً أمريكياً إذا كان الناتج المحلي الإجمالي 20 000 دولار أمريكي للفرد. وبالتالي فكلما انخفض مستوى تنمية البلد كلما ارتفع أثر الخط الهاتفي على الناتج المحلي الإجمالي.
- تتراوح مساهمة المكالمات الواحدة في الناتج المحلي الإجمالي بين 4 دولارات و12 دولاراً في البلدان التي يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي 100 دولار أمريكي للفرد، وتتراوح هذه المساهمة بين 0,10 و 0,40 من الدولار الأمريكي في البلدان التي يبلغ ناتجها القومي الإجمالي 20 000 دولار أمريكي.
- بالإمكان حساب النسبة بين مساهمة خط هاتف في الناتج القومي الإجمالي وتكلفة الهاتف بين 1:47 و 1:2 وحسب افتراض الناتج القومي الإجمالي للفرد وهل هو 100 دولار أمريكي أو 20 000 دولار أمريكي.

#### 4 مزايا الاتصالات: قياس أثرها

صممت دراسات اقتصادية كلية من أجل تحديد مزايا استخدام الاتصالات أو مزايا مشروع اتصالات ومقارنته بالتكاليف. وغالباً ما تستخدم نسبة الفائدة إلى التكلفة كمعيار لتقييم الربح العائد من الاتصالات.

والافتراض الأساسي في هذا النوع من التحليل هو أن الاتصالات لن تستخدم إلا إذا كانت الفائدة المتوقعة مساوية على الأقل للتكلفة المتكبدة في استعمال هذه الخدمة. وعندما يجري شخص ما اتصالاً، تتوقف التكلفة التي تؤخذ في الاعتبار على بعض عوامل التكلفة المختلفة منها: أن ثمن المكالمات لن يحسب على أساس وحدات الوقت والمسافة فحسب، وإنما أيضاً قيمة الوقت اللازم للوصول إلى أقرب هاتف (تكلفة فرصة الوقت) - إذا لم يكن لدى الشخص هاتف خاص في متناول يديه مباشرة، أي في منزله مثلاً - وتكلفة الوصول إلى هذا الهاتف (تكلفة النقل). وإلى جانب ذلك، هناك دائماً احتمال الفشل في محاولة الاتصال، مثل عدم إمكانية الوصول إلى الشخص المطلوب أو عدم إمكانية إتمام المكالمات بنجاح بسبب مشاكل ناجمة عن التوصيل أو انقطاع الخدمة. ومن هنا، يجب أن يكون لدى كل شخص مصلحة شخصية أعلى من مجموع تكلفة المكالمات لأن هذه المصلحة هي التي تدفع الشخص إلى استخدام الهاتف عوضاً عن بدائل أخرى.

والأمثلة في دراسة هذه الحالة تذكر علاقة الفائدة/التكلفة بوصفها نسبة الفائدة/التكلفة أو فائض المستهلك. وتعبير نسبة الفائدة/التكلفة يشير عادة إلى مجموع الفائدة، (مثل تكلفة وسيلة الاتصال البديلة) مقسوماً على السعر المدفوع مقابل خدمة الاتصالات. وهكذا نرى أنه إذا كان مجموع الفائدة (3 دولارات أمريكية على سبيل المثال) يساوي ثلاثة أضعاف السعر، فعندئذ تعتبر نسبة الفائدة/التكلفة 1:3. وغالباً ما يشار إلى الفائض للمستهلك بالأرقام المطلقة كفائدة صافية (تكلفة البديل ناقص سعر النداء الهاتفي) بعد دفع سعر الحصول على الخدمة التي قد تبلغ دولارين أمريكيين في هذه الحالة. ويشار في بعض الأحيان إلى الفائض للمستهلك بالنسبة المئوية وهي تبلغ في هذا المثال 200%.

ولأغراض التحليل يمكن تصنيف الفوائد الاقتصادية الناجمة عن الاتصالات في ثلاث فئات أساسية هي:

- فائض المستهلك يمكن أن يتصل اتصالاً مباشراً من الناحية النظرية بموافقة المشترك على دفع مبلغ يزيد عن رسم الخدمة. ويمثل فائض المستهلك، وهو عبارة عن وفورات التكلفة التي تتحقق في شكل إيراد إضافي جاهز للمستهلك، كسباً للاقتصاد، إضافة إلى الإيرادات المالية التي تجمعها إدارة الاتصالات؛
- عناصر خارجية متعلقة بالنداء (فائض إضافي للمستهلك) مستمدة من وفورات التكاليف أو من الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي يتيحها الهاتف. ويعتبر استعداد المستهلك للدفع مؤشراً أدنى فقط عن حجم هذه الفوائد؛
- العناصر الاقتصادية الخارجية المتعلقة بالمشترك وبغير المشترك مثل الفوائد التي تعود على المشتركين الحاليين من توسيع الشبكة. وفي حالة التوسيع الإضافي إلى منطقة ريفية، يتمثل أحد دلالات هذه الفوائد في عدد المكالمات الداخلة التي تصدر عن مشتركين حاليين في المدن باتجاه الشبكة الريفية. وهناك تأثير آخر أكثر تعقيداً وهو الفائدة التي تعود على المستفيدين من تحسين الخدمات الاجتماعية بفضل الاتصالات.

وتدور بعض المشاكل الكبرى التي تظهر عند إجراء دراسات الحالة بشأن الاقتصاد الكلي حول مسألة تعريف كل من التكاليف والفوائد، فضلاً عن المشاكل الملازمة لتجميع المعلومات الأولية. ويتضح من الخبرة المكتسبة من عدة دراسات في هذا المجال مدى صعوبة التحديد الكمي لهذه الفوائد - وهي صعوبة يتم التعامل معها في كل الحالات بالتقليل من شأن هذه الفوائد. ويتعين الحذر عن تضمين الفوائد غير المباشرة في التقييم الكمي. فهذه الفوائد قد تكون كبيرة جداً كما أنها في معظمها نتيجة منطقية لاستعمال الاتصالات في مجالات مثل تحسين تدفق المعلومات وتدعيم الفعالية التجارية للمنتجين الزراعيين والتجار والموزعين وتحسين إنتاجية المصنعين ومنظمات قطاع الخدمات وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمستفيدين من الخدمات الحكومية وخدمات البنية التحتية الأخرى. إلا أنه من الصعب تقييم هذه الفوائد تقييماً مقبولاً في كل الحالات فضلاً عن أن هذه الفوائد تتوقف في معظم الحالات على الأنشطة أو الاستثمارات المتكاملة وعلى زيادة استعمال خدمات الاتصالات.

ويظهر من معاينة دراسات الحالة ذات الصلة أن وجهات النظر موحدة تشابه إلى حد كبير أهمية هذه الفوائد والظروف التي تتحقق فيها. وتأتي فائدة الاتصالات للاقتصاد عن طريق وفورات التكاليف وزيادة الدخل والمكاسب الناجمة عن الكفاءة. وفي مجال النقل وحده تبين الدراسات أنه يمكن الاستغناء عن 10 إلى 25 في المائة من حركة النقل في حال تيسر خدمات الاتصالات الجديدة. وتبين مقارنة عدد من الدراسات أن الشركات تستطيع توفير 4% من إيراداتها باستخدام الاتصالات. وتم التوصل إلى هذا الرقم دون اعتبار توفير نفقات النقل واستبعاد الشركات الصغيرة التي لا تسمح لها ميزانيتها بالحصول على هاتف مع تقدير الإيرادات التي تشكل أساس هذا الحساب الذي يستخدم عادة لتقدير وفورات التكاليف للشركات التي تستخدم الاتصالات. ومن هنا يمكن القول بأن المكاسب الإجمالية الناجمة عن التوفير في التكاليف كبيرة جداً.

وتبين عدة دراسات أن المكاسب تميل في الحقيقة إلى أن تكون أعلى بكثير في المتوسط. ولا تقتصر الفائدة التي تعود على الاقتصاد بكامله على مجموع فوائد كل المستعملين، وإنما تزيد عن ذلك بدرجة كبيرة نظراً إلى أن الاتصالات تزيد من التأزر وهذا الأثر يتحقق لأنها تساعد على زيادة الإنتاج وتبادل السلع والخدمات (راجع الحاشية 1). والاتصالات تزيد الإنتاجية الإجمالية في بلد ما على نحو ما كان أن يتحقق بدونها؛ فالبلد بكامله يستفيد من زيادة الإيرادات وزيادة الضرائب وزيادة الاستثمار الأجنبي.

الحاشية 1 - لنأخذ المثال التالي: تتسم معلومات السوق في صدد عمليات الشراء والبيع بأهمية حاسمة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والاستفادة من الموارد. ومن المعروف تمام المعرفة أن اكتشاف أفضل مصدر للتوريد أو التأكد من استعداد المستهلك لدفع السعر الأعلى قد يكون العامل الحاسم في نجاح الشركة أو إفلاسها أو كفاءة استعمال الأموال أو إهدارها. وما زالت هناك حاجة إلى إجراء دراسة من أجل تحديد هذا الأثر. وقد يتبين أن فائدة استخدام الاتصالات أهم من الزيادات في الكفاءة ووفورات التكلفة مجتمعة.

والعكس صحيح، إذ أن عدم كفاية نظام الاتصالات أو سوء صيانتها يؤدي إلى زيادة التكلفة. ويرد أدناه موجز مختلف عناصر التكلفة الناجمة عن سوء الاتصالات.

## المربع 2

### مختلف عناصر التكلفة التي تتحملها الشركات بسبب سوء الاتصالات

- (1) التكاليف المتعلقة بالتوسع التجاري، أي التكاليف التي يفرضها غياب الخدمة الهاتفية الفعالة على الشركة بتقييد وصولها إلى المستهلكين والموردين والمنتجين الآخرين إليها. وهذه التكلفة التوسعية تساوي الخسائر التي تتكبدها الشركة بسبب عدم قدرتها على الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير المصاحبة لعمليات الإنتاج الأكبر.
  - (2) التكاليف المتعلقة بوقت الإدارة، التي تساوي القيمة المالية من إجمالي الوقت الذي يهدره مسؤولو الإدارة لدى فشل محاولات الاتصال.
  - (3) التكاليف المتعلقة بوقت العمالة، التي تساوي التكاليف الضرورية للأيدي العاملة الإضافية التي تحمل محل الاتصال الفعال (الساعة والسائقون، إلخ).
  - (4) التكاليف المتعلقة بمستوى المخزونات، وهي التكاليف الناجمة عن الإبقاء على مخزونات إضافية لضمان عدم التأخر في الوفاء بالطلبات الجديدة بسبب سوء نوعية الاتصالات.
  - (5) التكاليف المتعلقة بتوقف الإنتاج، التي تمثل الوقت الإضافي الضائع نتيجة توقف الإنتاج العائد إلى سوء نوعية الاتصالات. وهذا التوقف في الإنتاج نتيجة الأعطال في الآلات ونفاذ قطع الغيار أو المواد الأولية يمثل تكلفة هامشية عالية جداً على المدى القصير: فهي تؤدي إلى انخفاض كبير في الإيراد ولكن الوفورات الناجمة عنها في الرسوم الثابتة ضئيلة جداً.
  - (6) التكاليف المتعلقة بجدول عمل أسطول النقل وهي الناجمة عن استعمال وسائل النقل بأقل من قدرتها المتاحة وزيادة المسافات بسبب صعوبة تنظيم "رحلات رحلة العودة".
  - (7) التكاليف المتعلقة بقرارات الشراء، التي تعود إلى تعذر الوصول إلى عدد كاف من الموردين للحصول على أقل سعر ممكن مقابل المواد الأولية والمعدات والخدمات.
  - (8) التكاليف المتعلقة بأسعار البيع، وهي الجانب الآخر للتكاليف المتعلقة بقرارات الشراء. فكلما ارتفع عدد العملاء المحتملين الذين يمكن الاتصال بهم كلما زادت إمكانية بيع منتجات الشركة بأسعار عالية (وهذا العامل بالغ الأهمية في حالة الصادرات الزراعية سريعة التلف).
  - (9) التكاليف المتعلقة بالعرض، وهي تكاليف تتحملها الشركة من جراء عدم تمكنها من عرض كل ما تستطيع تقديمه من المنتجات والخدمات في السوق (مثلاً الغرف غير المشغولة في فندق سياحي) بسبب سوء خدمات الاتصالات.
- المصدر: الاتصالات في خدمة التنمية، الاتحاد الدولي للاتصالات، 1983.

## 5 استعراض دراسات حالات منتقاة

في ضوء المناقشة الواردة أعلاه، يركز هذا القسم على عدد مختار من دراسات الحالات التي تعالج أثر الاتصالات على قطاعات معينة من القطاعات الاقتصادية والمواقع الجغرافية وفئات المستعملين. وتفحص دراسات الحالات المساهمات الفعلية أو المحتملة للاتصالات في مجالات مثل النقل والكفاءة التنظيمية وتعزيز إمكانات التجارة الخارجية وحصائل التصدير والاتصالات الريفية وزيادة الهواتف العمومية.

### 1.5 قطاع النقل: اليمن

تشكل مركبات النقل البري استثماراً مهماً جداً في أي بلد كان؛ واستخدام المركبات بكفاءة يمكن أن يساهم في تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف. وأجرى الاتحاد الدولي للاتصالات دراسة مهمة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقاً لفحص الفوائد الممكنة تحقيقها من جراء استخدام الاتصالات في قطاع النقل (راجع الحاشية). وكانت النتائج مذهلة، إذ إن الدراسة توصلت إلى أن بالإمكان تحسين فعالية النقل باستخدام خدمات الاتصالات عن طريق تحسين جدول المواعيد وإبلاغ سائقي الشاحنات في منطقة معينة بالحمولات التي بإمكانهم تحميلها على مقربة منهم، مما يحول دون رجوع الشاحنات فارغة. وثمة تحسينات أخرى نجمت عن التبليغ السريع عن الأعطال مما يتيح بالتالي تصليح المركبات على نحو أسرع، ويجول أيضاً دون تلف البضائع في المركبات المعطلة كما يسهل الحصول قطع الغيار بشكل سريع، وأمثلة هذه التحسينات كثيرة. وتم التوصل إلى أن بالإمكان توفير 10-25% من حركة المركبات في حال تيسر خدمات اتصالات جيدة، وهو ما يمثل توفيراً كبيراً فعلاً. وقدرت نفس النسبة المئوية تقريباً بالنسبة إلى حركة السيارات الأصغر حجماً عموماً في المدن إذ يمكن الاستغناء عن نسبة تصل إلى 25% من الحركة في حال تيسرت إمكانية نقل الرسالة بواسطة الهاتف. إن هذه الأرقام تشكل مقياساً تقريبياً لتقييم جزء من فوائد الاتصالات في أي بلد.

حاشية - فوائد الاتصالات لقطاع النقل في البلدان النامية: دراسة حالة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والاستنتاجات المستخلصة منها والقابلة للتطبيق عموماً، الاتحاد الدولي للاتصالات، 1988.

### المربع 3

#### فوائد الاتصالات لقطاع النقل

كان هدف الدراسة المعنونة "فوائد الاتصالات لقطاع النقل في البلدان النامية: دراسة حالة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والاستنتاجات المستخلصة منها والقابلة للتطبيق عموماً" (الاتحاد الدولي للاتصالات، 1988) هو تحديد القيمة الكمية للمعلومات وآثار تيسر الاتصالات على شبكة النقل بوصفها متطلبات ضرورية لاتخاذ القرارات بشأن الميزانية. وتوصلت الدراسة إلى أن بالإمكان تخفيض تكلفة نقل السلع بشكل كبير، كما تتضمن المتطلبات الرئيسية من أجل زيادة طاقة تصريف السلع.

وتعتبر زيادة طاقة التحميل احتمالاً واقعياً بشرط التخلص من العقبات التالية:

- عدم تنسيق النقل بين مختلف الشركات؛
  - عدم توفر المعلومات بشأن الحوادث أثناء النقل؛
  - عدم توفر إمكانيات إرسال المعلومات؛
  - المركبات المستهلكة والنقص في الصيانة؛
  - عدم القدرة على توجيه فائض الإنتاج المتقطع أو تنظيم حمولات رحلة العودة في هذه الظروف.
- وتؤكد الحسابات أنه يمكن تحقيق الوفورات التالية سنوياً في هذا البلد بفضل زيادة استخدام الاتصالات (الدينار اليمني = 3 دولارات أمريكية تقريباً):
- تخفيض التأخر الناجم عن الأعطال (بعامل من 5 إلى 8)
  - زيادة عدد الحمولات في رحلة العودة بنسبة 10 %
  - تخفيض الخسائر الناجمة عن تلف السلع
- (3 888 000 دينار يمني)      (52 000 دينار يمني)
- (570 000 دينار يمني)

ويقدر الخبراء اليمنيون أن التوفير الناجم عن استخدام الاتصالات في تسهيل تنظيم نقل البضائع وتخزينها سيبلغ مجموع الرقمين الأولين المذكورين أعلاه على الأقل، ولكن من المرجح أن يبلغ 15% من إجمالي تكاليف النقل (من 4,4 إلى 10,6 مليون دينار يمني). ويمكن تحقيق كل هذه الآثار بنفقات قليلة نسبياً لإقامة أنظمة الاتصالات وتشغيلها على طول الطرقات الرئيسية ومراكز الشحن في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وقدردت تكاليف تركيب هذه الأنظمة بنسبة 10% فقط من التوفير المتوقع تحقيقه من جراء تطبيق النقاط الثلاث الأولى أعلاه خلال سنة واحدة. وتبلغ تكاليف التشغيل حوالي 1% من المكاسب السنوية. ويقدر مجموع نسبة الفائدة/التكلفة بحوالي 15:1.

## 2.5 زيادة حصائل الصرف الأجنبي: كينيا

تشكل مسألة زيادة حصائل الصرف الأجنبي إحدى أهم المسائل بالنسبة إلى البلدان النامية وهو مورد من الممكن زيادته عن طريق النهوض بالصناعات مثل السياحة وتصدير السلع والخدمات وتحقيق وفورات في الواردات.

وأجرى الاتحاد الدولي للاتصالات دراسة بعنوان "مساهمة الاتصالات في زيادة حصائل/وفورات الصرف الأجنبي في البلدان النامية" لدراسة مساهمة الاتصالات في زيادة حصائل الصرف الأجنبي ووفوراته في البلدان النامية. وحاولت هذه الدراسة أن تحدد ما إن كان الاستثمار في مشاريع الاتصالات الكبرى يؤدي إلى تحسين أوضاع حسابات الصرف الأجنبي في البلدان النامية، وما إن كانت فوائد الاتصالات في توليد الصرف الأجنبي تكفي لتبرير التكاليف المقابلة.

وتحاول الدراسة أن تجيب على هذا السؤال عن طريق تحديد كمية الفوائد في مجال الصرف الأجنبي نتيجة تحسين شبكة الاتصالات في كينيا. وتتألف منهجية الدراسة من تحديد كمية حصائل الصرف الأجنبي عن طريق التصدير والوفورات في مجال الاستيراد وزيادة فعالية الإدارة. وتم تجميع واستقراء نتائج دراسات الحالة من أجل تقييم الفوائد التي يجنيها القطاع التصديري الكيني برمته. وبينت هذه الدراسة أن هذه الفوائد تزيد عن التكاليف السنوية بالصرف الأجنبي للاستثمارات المخصصة لمشروع البنك الدولي الثالث للاتصالات في كينيا بنسبة 1:3,6. وحددت الدراسة كذلك فوائد أخرى غير مباشرة لميزان الصرف الأجنبي في البلد، مثلاً عن طريق الاستعاضة عن الواردات بمنتجات من السوق المحلي.

وتركزت الدراسة التي أجريت عن طريق دراسة العينات على أثر قصور خدمات الاتصالات على أداء النشاط التجاري الموجه للتصدير لعشرين شركة منتقاة. ويعمل ست من هذه الشركات العشرين المختارة في الزراعة بينما تنتمي ست منها تابعة للقطاع الصناعي وأربع منها إلى قطاع

الخدمات. وتمثل هذه الشركات مجتمعة 17,7% من إجمالي حصائل التصدير في كينيا و6,5% من تكاليف الاستيراد. وتم تجميع الفوائد التي يمكن أن تنجم عن تحسين الاتصالات لكل شركة في فئتين:

- الآثار على التصدير (تحسين كفاءة العمل، وأسعار المبيعات وتوسع المبيعات والوفورات الناجمة على صعيد وقت الموظفين/الإدارة).
- الآثار على الاستيراد (تحسين أسعار الشراء ومستويات المخزونات والوفورات في تكاليف النقل).

وتبرهن الدراسة على مدى زيادة فوائد الصرف الأجنبي من الاستثمارات في الاتصالات عن تكاليف رأس المال الأجنبي لها. وقدرت هذه الدراسة أنه يمكن للشركات أن تزيد حصائل صادراتها الحالية بمتوسط 0,74% سنوياً عن طريق توسيع أسواق الصادرات وتحسين شروط التبادل التجاري إذا تم تحسين تجهيزات الاتصالات على النحو المفصل لكل شركة على حدة. وقدرت الشركات ذات الوجهة التصديرية أن توفر وقت الموظفين قد يؤدي إلى زيادة 0,03% في حصائل التصدير. وفي جانب الآثار على الواردات، نتيجة تحسين الكفاءة تبلغ الوفورات لدى الشركات التي شملتها هذه الدراسة 0,07% من فاتورة الواردات، أي أن أثر ذلك يقل كثيراً عن الأثر على حصائل الصادرات. ولم يكن بالإمكان تسجيل تخفيض مهم في إجمالي تكاليف الاستيراد إلا في حالة الشركات النفطية (1% تقريباً، إلا أن هذا الأثر لم يؤخذ في الاعتبار في التحليل المجمع بسبب الحالة غير النمطية لهذا النشاط التجاري). وإذا جمعت مكاسب التصدير والاستيراد نتيجة تحسين الاتصالات، يمكن للشركات (باستثناء الواردات النفطية) أن تحسن وضعها على صعيد الصرف الخارجي بنسبة 0,75% من مجموع حصائل الصادرات.

#### المربع 4

##### زيادة القدرة على تحقيق الإيرادات التصديرية في مختلف القطاعات

تبين الدراسة التي أجريت في كينيا أن القطاعات الثلاثة التي شكلت محور الدراسة - الزراعة والصناعة والخدمات - تستفيد بدرجة كبيرة من تحسن الاتصالات.

- **الزراعة:** يمكن للشركات الزراعية العشر أن تزيد حصائلها من الصرف الأجنبي بمتوسط بنسبة 0,66% عن مستويات التصدير الحالية وذلك أساساً بفضل تحسين الاتصالات مع مراكزها الإنتاجية ومع شاحني البضائع (متفادية بذلك الحسائر الناجمة عن المعالجة والتوزيع)، وبفضل تحسين الاتصال بالمشتريين وتحسن المعلومات بشأن الأسعار في أسواق شديدة التقلب. وتبين أن المعلومات بشأن أسعار المخزونات وسرعة تلفها بالغة الأهمية في حال المنتجات غير التقليدية مثل الزهور والخضروات والجوز. وتبين أن فرص الشركات الزراعية لتخفيض تكاليف الاستيراد بفضل تحسين الاتصالات لا تكاد تذكر.
- **الصناعة:** تمكنت شركات الصناعة التحويلية الست من زيادة حصائلها التصديرية بنسبة 1,1% فوق الصادرات الحالية. وتشكل البلدان الإفريقية الأخرى عموماً أفضل الأسواق لزيادة الصادرات، إلا أن نوعية الاتصالات في هذه القارة تحد من هذه الفرص. ويمكن تخفيض الحاجات الاستيرادية بنسبة 0,62% على مستوى كل الشركات المعنية، في حين تستطيع شركات تحويل المواد الخام (مثل النفط) تخفيض فاتورة وارداتها بنسبة 1%.
- **الخدمات:** يتأثر قطاع السياحة والسفر الذي يتعامل بشكل شبه حصري بالصرف الأجنبي تأثراً خاصاً بقصور شبكة الاتصالات الوطنية. وتبين أن هذا القطاع يستطيع زيادة حصائله بنسبة 0,75% بتحسين نوعية خدمات الاتصالات ووصولها في المناطق السياحية النائية. ولكن فرص تخفيض فاتورة الواردات فرص لا تذكر.

وتوضح الدراسة أن ثمة مزايا غير مباشرة فيما يتعلق بحالة الصرف الأجنبي في البلد إضافة إلى زيادة مستويات حصائل التصدير والتخفيضات في مستويات الواردات الفعلية. وتضمنت عينة دراسة الحالة خمس شركات تعمل في إنتاج بدائل الواردات الأساسية للسوق الوطني. وتعادل "المساهمة" الصافية في الصرف الأجنبي نتيجة قيام هذه الشركات بالتصنيع المحلي 25% من قيمة مجموع الناتج. وتقدر الفوائد "غير المباشرة" من الصرف الأجنبي لهذه الشركات الخمس بأكثر من 2% من مجموع المساهمة في إيرادات الصرف الأجنبي.

### 3.5 الأثر على أداء الشركات: كينيا

أجريت دراسة في عام 1981 لبحث أثر الاتصالات على أداء عينة مكونة من تسع شركات تجارية في كينيا (راجع الحاشية). وتعمل هذه الشركات في مجال التصنيع/التجهيز والخدمات أو النقل والزراعة أو الإنتاج البستاني. وفي هذه الفئات الثلاث توثق الدراسة الفوائد الناجمة عن تحسين الاتصالات في مجالات التوسع التجاري وأسعار البيع وآثار أسعار الشراء واستخدام العربات وتعطل الإنتاج وتكاليف التوزيع ووقت الأيدي العاملة ووقت الإدارة.

حاشية - أثر الاتصالات على أداء عينة من الشركات التجارية في كينيا: تقرير بحثي للاتحاد الدولي للاتصالات، مؤسسة CSP الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات، أغسطس 1981.

ومن بين الزيادات المتوسطة المقدرة في النسبة المئوية للأرباح إلى الإيرادات - في كل أشكال الفوائد المذكورة التي تتحقق في حال تحسين شبكة الاتصالات الوطنية - نجد أن أهم فائدة ممكنة للشركات التسع هي زيادة المبيعات عن طريق تحسين النفاذ إلى الأسواق لإجراء عمليات البيع والشراء. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التسع يمكنها الحصول على وفورات صافية تتراوح بين 1,2% و 9,2% من إجمالي الإيرادات إذا أتيح لها النفاذ إلى خدمات اتصالات أفضل. وبلغ متوسط الوفورات حوالي 5% من الإيرادات الإجمالية:

متوسط الزيادة التقديرية في نسبة الأرباح إلى الإيرادات	فئة الفوائد
2,8	التوسع التجاري
0,4	الآثار على أسعار البيع
0,2	الآثار على أسعار الشراء
0,0	تكاليف المخزونات
0,1	استعمال العربات
0,0	تعطل الإنتاج
0,3	تكاليف التوزيع
0,9	وقت الأيدي العاملة
0,3	وقت الإدارة
5,1	المعدل الوسطي للشركات التسع

وكانت الفوائد التقديرية للشركات إذا تيسرت لها خدمات اتصالات في جميع أنحاء كينيا على النحو التالي :

نسبة الفائدة/التكلفة	تقدير التكلفة الإجمالية للاتصالات (بالشلتات الكينية)	مجموع الفوائد التقديرية (بالشلتات الكينية) (راجع الحاشية)	الشركة
95,1	125 460	11 930 000	East Africa Industries
299,3	14 760	4 417 900	House of Manji
64,5	13 480	870 000	Alliance Hotels
139,9	17 080	2 390 000	Industrial Distributors
96,1	57 900	5 565 000	Interfreight
118,7	2 320	275 400	Pan african Travel
194,3	31 060	6 035 600	Standard Newspaper
83,5	31 460	2 627 500	Kenya Horticultural Export
10,7	2 560	27 400	Kenya Nurseries Corporation
<b>115,3</b>	<b>296 080</b>	<b>34 138 800</b>	المجموع أو المتوسط

حاشية - لا ترد سوى الفوائد التي تزيد عن 0,05% من الإيرادات.

وتوصلت الدراسة إلى أن قيمة المكالمات الهاتفية التي أجراها موظفو الشركات الكينية التسع كانت أكثر من عشرة أضعاف التكلفة في المتوسط. وكان الفائض الاستهلاكي بالنسبة إلى الشركات في المناطق الريفية أكبر بسبب التكاليف الأعلى المرتبطة ببداية استعمال الاتصالات، مما يزيد من احتمال زيادة التوسع التجاري وغيره من الآثار. وفي المتوسط يتمثل ما يزيد قليلاً عن 25% بقليل من الفوائد في شكل تخفيضات مباشرة في تكاليف الانتقال ووقت اليد العاملة/الإدارة. ويمكن أن نفترض أن بعض الآثار على صعيد أسعار البيع والشراء ستكون في شكل فوائد مباشرة، وبذلك يمكن تصنيف حتى 30% من مجموع الفوائد بوصفها فوائد مباشرة أو فورية. وبافتراض عدم المبالغة في تقليل تكاليف خدمات الاتصالات الواردة في هذه الدراسة، فربما يمكن افتراض أن نسبة الفائدة/التكلفة الناجمة تبلغ 25-30% من النسب المشار إليها في هذه الوثيقة، وبالتالي فهي تتراوح بين 1:3 و 1:90. بمتوسط 1:30 تقريباً.

## 4.5 الأثر الاقتصادي الناجم عن تحسين الاتصالات في الفلبين

كانت قيمة تحسين الاتصالات بالنسبة إلى الشركات هي بؤرة دراسة شاملة أجريت في الفلبين عام 1984 (انظر الحاشية)، في مناطق شمال لوزون وشمال مينداناو. وبالإمكان تطبيق المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة على بلدان وسياقات أخرى. وكانت السمات الأساسية لهذه الدراسة هي: كبر حجم العينة نسبياً والدقة في تحليل الفوائد الخارجية الممكنة والتحفيز في الحسابات لتفادي المبالغة؛ واشتقاق أرقام التكاليف من أجل حساب نسبة الفائدة/التكلفة من تعريفات الاستعمال الخاص، إلى جانب تكلفة توفير الخدمة، وصياغة نتائج نهائية لتفسير نسب الفائدة/التكلفة في حالة امتلاك الخطوط الهاتفية وتحديد النسبة المئوية للخطوط الرئيسية الكافية لتوليد قدر كاف من الفوائد الخارجية لتبرير التكاليف اللازمة لتشغيل الشبكة.

حاشية - دراسة اقتصادية كلية لمزايا تحسين الخدمة الهاتفية في مناطق مختارة من الفلبين: تقرير رفع إلى وزارة النقل والاتصالات في جمهورية الفلبين، مؤسسة CSP الدولية، فبراير 1984؛ المكاسب الاقتصادية لتحسين الخدمة الهاتفية في الفلبين في ميدان المعلومات والاتصالات والتنمية، الاتحاد الدولي للاتصالات، 1986.

وعقدت مقابلات متعمقة مع مديري 252 شركة جمعت في ثلاث فئات مختلفة: الزراعة (الإنتاج والصناعة التحويلية والتجارة) والصحة والأنشطة الأخرى التي تضم الصناعة التحويلية العامة والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات المالية أو غيرها. وركزت منهجية الدراسة الاستقصائية على وصف طبيعة وأهمية نشاط كل شركة والخطط الفعلية وتوقعات التوسع والتعزيز مع تحسين تسهيلات الاتصالات واحتمال تحقق الفوائد المتوقعة.

ومن بين المؤسسات التي شملتها الدراسة بلغت المؤسسات التي اعتبرت قادرة على تحقيق فوائد تساوي التكلفة المقدرة لتعريفات الخدمة أو تزيد عنها 53%. وكانت المؤسسات التي قد تقل فوائدها عن هذه التكلفة هي عموماً أصغر المؤسسات وكان المفترض أنها لن تختار الاشتراك. وبالتالي، ومن هنا تجمعت الفوائد عن 53% من المؤسسات التي يفترض أن تشارك في هذه الخدمة. وبلغ متوسط نسبة الفائدة/التكلفة لهذه المؤسسات 24,9 (أي أن الفوائد بلغت 25 ضعف التكلفة تقريباً)، ويرد أدناه ملخص بهذه النتائج:

عامل الفائدة/التكلفة	نسبة المستفيدين	عدد الشركات في العينة	فئة القطاع
			شمال لوزون
35,7	47%	47	الزراعة
6,4	41%	27	الصحة
12,1	75%	63	أنشطة أخرى
		137	المجموع
			شمال مينداناو
56,3	39%	44	الزراعة
63,1	50%	20	الصحة
12,1	53%	51	أنشطة أخرى
		115	المجموع

ويتكون القطاع الزراعي من المنتجين الأوليين للمحاصيل الزراعية ومن الحراثة والصيد ومصيفي المواد الغذائية ونشر الأخشاب وبائعي المواد الزراعية وموزعي الموارد ومصدري السلع. ويشير الجدول التالي إلى أن من المتوقع أن تكون نسبة الفائدة/التكلفة أعلى لشركات التصنيع والتجارة منها للمنتجين الأوليين.

عامل الفائدة/التكلفة	نسبة المستفيدين	عدد العينات	القطاع الزراعي
18,0	28%	40	الزراعة والحراثة والصيد
69,0	57%	23	صناعات تحويل المواد الزراعية
40,8	52%	27	تجارة المواد الزراعية
35,7	47%	47	المجموع - شمال لوزون
56,3	39%	44	- شمال مينداناو

شملت كيانات القطاع الصحي التي شاركت في الدراسة الاستقصائية خدمات الرعاية الصحية العامة (بما فيها المستشفيات) والعيادات الخاصة والمستشفيات والصيدليات وموزعي منتجات الرعاية الصحية الآخرين. ويرد موجز النتائج في الجدول أدناه. وبالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية "العادية" من وفورات الوقت وتكاليف الانتقال وزيادة الكفاءة الإدارية إلخ، أظهرت الأطراف حماساً كبيراً حيال الأثر المحتمل على نظام الرعاية الصحية عموماً - مثل تحسين الاستجابة إلى احتياجات المرضى وزيادة كفاءة استشارات الأخصائيين وتحسين تنظيم نظام الإحالة وتوزيع المرضى بين المستشفيات المحلية والإقليمية (لتفادي الازدحام على الخدمات المتميزة بسبب عدم استعداد المرضى للثقة بالنظام) وتخفيض عدد زيارات المرضى غير الضرورية إلخ. وكان القياس الكمي لهذه الفوائد أصعب بكثير في قطاع الرعاية الصحية العامة حيث تكيف النظام مع المصاعب الناجمة عن سوء الاتصالات أكثر من القطاع الخاص حيث تترجم زيادة الفعالية بشكل سريع إلى الزيادة في عدد المرضى وارتفاع تسعيرة الأطباء إلخ. ويعود الفرق الكبير في الفوائد بين لوزون ومينداناو إلى هذا العامل بشكل أساسي.

فرع القطاع الصحي	عدد الوحدات في العينة	نسبة المستفيدين	عامل الفائدة/التكلفة
القطاعان العام والخاص في تقديم الرعاية الصحية	42	%38	35,5
توزيع المنتجات الطبية	5	%100	26,7
المجموع - شمال لوزون	27	%41	6,4
- شمال مينداناو	20	%50	63,1

ويظهر من نتائج "النشاطات المتنوعة" مجموعة واسعة من القيم الخاصة بنسبة الفائدة/التكلفة كما يبين ذلك أدناه، ويرجع ذلك دون شك إلى أن حجم العينة المستخدمة أقل تمثيلاً في بعض القطاعات. وباستثناء قطاع البناء الذي أجريت مقابلتين في مجاله، تشير النتائج عموماً إلى أن نسبة الفائدة/التكلفة أعلى في قطاع النقل والقطاع المالي وقطاع الخدمات الأخرى منها في قطاع الصناعة التحويلية.

القطاعات الأخرى	عدد العينات	نسبة المستفيدين	عامل الفائدة/التكلفة
الصناعات التحويلية	54	%57	10,5
البناء	2	%100	39,4
تجارة الجملة والتجزئة	20	%80	7,4
النقل	6	%83	31,6
الخدمات المالية	5	%60	21,1
الخدمات الأخرى	7	%43	13,6
المجموع - شمال لوزون	63	%75	12,1
- شمال مينداناو	51	%53	12,1

التيارات بسبب التجربة الحالية مع الاتصالات: توصلت الدراسة الاستقصائية إلى أن ثمة علاقة متبادلة بين المستوى الحالي لاستعمال الاتصالات في الشركات ومعرفتها بما من جهة والمستوى المتوقع للفوائد من جهة أخرى. وبصورة عامة، بدأت الشركات التي يتيح لها حجمها تحمل أعباء الهاتف أو الحصول على الخدمة لفترة معينة في إعادة هيكلة عملياتها وتحسينها من أجل زيادة استفادتها من فعالية وسائل الاتصالات المتاحة. وتذكر هذه الشركات أيضاً زيادة أهمية الآثار الناجمة عن تحسين خدمة الاتصالات. وكانت الاختلافات الناجمة عن التجربة مع خدمة الاتصالات على النحو التالي:

الشركات ...	نسبة المستفيدين	متوسط عامل الفائدة/التكلفة
بدون خدمة هاتفية	%54	15,4
التي لديها خدمة تشوبها العيوب	%75	30,6
التي لديها بدالة محلية فقط	%54	30,5
التي لديها خدمة محلية وخارجية	%41	57,3
التي لديها نظام راديو خاص	%43	31,9



البيانات بسبب حجم الشركة: ثمة علاقة متبادلة واضحة كذلك مع حجم الشركة الذي يتحدد بعدد موظفيها حتى المستوى (أكثر من 100 موظف) الذي يرحح عنده أن يكون طابع النشاط التجاري والهيكل الداخلي للشركة أكبر تأثيراً على مقدار الفوائد من الحجم.

عدد الموظفين	نسبة المستفيدين	متوسط عامل الفائدة/التكلفة
4-1	%22	2,5
9-5	%60	6,8
19-10	%65	21,0
49-20	%67	25,6
99-50	%59	79,5
199-100	%38	73,2
499-200	%33	59,1

وتظهر النتائج أن نسبة التكلفة/الفائدة تبلغ سنوياً 13,5 في شمال لوزون و20,1 في شمال مينداناو على أساس الخطوط الخاصة بكل نشاط تجاري. واستناداً إلى مجموع المشاريع وبافتراض عدم تحقيق أي فائدة من الهواتف المنزلية، فإن نسبة الفائدة/التكلفة تبلغ 1,0 و1,2 في لوزون ومينداناو على التوالي. وهو ما يعني ضمناً أن الفائدة الاجتماعية الاقتصادية الإجمالية الناجمة عن الخطوط التجارية فقط - حتى وإن كانت تمثل أقل من 10% من إجمالي عدد خطوط المشتركين - تفوق تكاليف الشبكات المعنية بأكملها. وبالتالي فإن المكاسب الإضافية التي يستفيد منها باقي المشتركين تزيد بشكل كبير عن مجموع العائد الاقتصادي للمشروع.

## 5.5 فوائد الاتصالات الريفية: كوستاريكا

سعت دراسة أجريت في كوستاريكا عام 1976 (راجع الحاشية) إلى تحديد تكاليف النقل والوقت للوصول إلى هواتف ريفي. وجمعت المعلومات بشأن السعر المدفوع لكل مكالمة ودخل الطالب ووقت الانتقال للوصول إلى الهاتف وسبب الرحلة وتكلفة وسيلة الانتقال وعدد ساعات العمل في الأسبوع. وتم تحديد الفائض للمستهلك من كل مكالمة بجمع متوسط تكلفة النقل وتكلفة فرصة الوقت. ونظراً إلى تنوع أوصاف المستعملين، (وقت السفر الضروري للوصول إلى الهاتف والدخل الشهري للطالب وعدد ساعات العمل خلال الأسبوع)، استخدمت مجموعتين من الافتراضات من أجل تقييم تكلفة النقل وقيمة الوقت. والمتوسط البسيط بين التقدير المرتفع والتقدير المنخفض هو المتوسط الحسابي الذي يعطي نسبة فائض للمستهلك عن كل مكالمة إلى متوسط تكلفة المكالمة بواقع 2,65، مما يعني أن بإمكان الطالب أن يوفر 2,565 ضعف متوسط تكلفة الاتصال إذا امتلك هاتفاً واستعمله. وإذا أخذت في الاعتبار فائدة شخصية بنسبة 20%، يمكن أن ترتفع النسبة إلى 3,2 تقريباً.

حاشية - سوندرز وآخرون: الاتصالات والتنمية الاقتصادية، البنك الدولي/مطبعة جامعة جون هوبكنز، 1994.

وتقدر دراسة أخرى أجريت في كوستاريكا عام 1975 (راجع الحاشية) المرونة السعرية في حالة زيادة أسعار المكالمات. واستخدمت البيانات بالهواتف العمومية التي جمعت بعد رصد الحركة خلال فترات طويلة قبل وبعد تغير الأسعار من 12 إلى 15 سنتيماً في 1 يناير. وتسببت زيادة الأسعار في تغير المرونة السعرية بمقدار في مرونة الأسعار - 0,5 تقريباً كما بينت أن تمثيل الإيرادات لمجموع الفوائد كان أقل بنسبة 22% تقريباً.

حاشية - سوندرز وآخرون: الاتصالات والتنمية الاقتصادية، البنك الدولي، المرجع المذكور أعلاه.

وجرت دراستان أخريان في كوستاريكا في 1975 و1986 (راجع الحاشية) من أجل تقييم أثر خدمات الاتصالات على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذا البلد. وكان هدف الدراسة الأولى تحديد فائدة الاتصالات في المجتمعات الريفية، في حين حاولت الدراسة الثانية تحديد فوائد خدمات الاتصالات في الأماكن الحضرية والضواحي. وبينت كلا الدراستين أن الاتصالات تشكل عاملاً مهماً للغاية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذا البلد. وتتراوح نسب الفائدة/التكلفة الناجمة عن الاستثمارات في ميدان الاتصالات من 1:5 للمشاركين المنزليين إلى 1:50 للمشاركين التجاريين. ومن الصعب الحصول على هذه النسب في أي قطاع آخر من قطاعات الاقتصاد في كوستاريكا.

حاشية - الأثر الاجتماعي والاقتصادي للاتصالات في كوستاريكا، معهد الكهرباء في كوستاريكا، أكتوبر 1987.

## المربع 5

## الفوائد الاقتصادية للمستعملين الريفيين

وتوصلت الدراسة التي أجريت في كوستاريكا إلى الاستنتاجات التالية:

- مستعمل الهاتف في الأرياف مستعد عادة لدفع مبلغ يصل إلى خمسة أضعاف السعر الفعلي للمكالمة إذا توفر الهاتف في مجتمعه المحلي نظراً إلى توفير الوقت وتكلفة النقل.
- ترتفع الفائدة المسماة "الفائض للمستهلك" في حالة انخفاض مستوى دخل المستعمل.
- كان الفائض للمستهلك أعلى في حالة الاتصالات الطارئة أو المتعلقة بالصحة وفي حالات الاتصالات العامة أو المتعلقة بالأنشطة الإنتاجية وأقل في حالة الاتصالات المتعلقة بالمسائل العائلية أو بشؤون اليد العاملة، كما يظهر ذلك في الجدول أدناه:

نوع الاتصال	الفائض للمستهلك/تكلفة الخدمة
في حالات الطوارئ/الصحة	23,6-11,2
الإنتاجي/العام/الاجتماعي	8,1-6,4
العائلي/شؤون اليد العاملة	8,2-1,6

- سجلت زيادة كبيرة في استعمال الهواتف العمومية الريفية للاتصالات المتصلة بالنشاط التجاري (من 16,7 عام 1975 إلى 33,05 عام 1985).
- يمكن استخلاص النتائج التالية من الدراسة التي أجريت عام 1986 في المناطق الحضرية والضواحي في منطقة الوادي الأوسط:
- تراوح متوسط نسبة الفوائد الاقتصادية إلى التكاليف المصاحبة لتوفير الخدمة عادة 1:5 في حالة المشتركين المنزليين إلى 1:50 في حالة الفئة النمطية للمشاركين المهنيين. أما بالنسبة إلى الشركات الأكبر حجماً وتلك التي تركز نشاطاتها للتصدير، فتبلغ هذه النسبة 1:30.
- أما من وجهة نظر كل شركة على حدة (أي منهج الاقتصاد الجزئي الذي يأخذ في الاعتبار الفوائد العائدة للشركة وتكلفة خدمات الاتصالات التي تتحملها)، فقد تراوحت هذه النسبة بين 1:12 و1:25 وهو ما يدل على المكاسب الكبيرة التي تنجم عن استعمال خدمات الاتصالات بالقدر الكافي.
- وصلت نسبة الفائدة/التكلفة من وجهة نظر مجتمع كوستاريكا إلى ثلاثة أضعاف النسب المسجلة لكل من آحاد الشركات والمشاركين المنزليين.
- قلل المشتركون المحتملون سواء كانوا مشتركين منزليين أو تجاريين من شأن الفوائد التي تعود عليهم من جراء الخدمة الهاتفية وبلغ هذا التقليل عموماً 30% بالمقارنة بالمشاركين الذين حصلوا على الخدمة الهاتفية منذ فترة قصيرة، وحوالي 50% بالمقارنة مع المشتركين منذ أكثر من أربع سنوات. وتؤكد هذه النتائج أن فوائد خدمات الاتصالات تزداد بمرور الزمن خاصة وأن المشتركين يكتشفون تطبيقات جديدة ويعتادون على هذه الخدمة.

## 6.5 فوائد الهواتف العمومية: السنغال

أجريت دراسة في السنغال عام 1986 (راجع الحاشية) من أجل التحديد الكمي للفوائد التي تعود على المستعملين من استعمال الهواتف العمومية. ووجهت في هذه الدراسة طلبات إلى حوالي 700 من مستعملي تجهيزات الاتصالات العمومية في المقابلات التي أجريت معهم لتقديم معلومات لتحديد سمات المستعمل، حتى يمكن حساب قيمة الفائض للمستهلك التي تشكل الفائدة المباشرة الناجمة عن استعمال الاتصالات التي تختلف عن الأشكال البديلة للاتصال. وتضمنت البيانات العمر ومستوى التعليم والوظيفة وهدف المكالمة ومسافة السفر من أجل الاتصال والطريقة البديلة المفضلة للاتصال إذا فشلت محاولة النداء. ومن جهة أخرى، وجهت طلبات إلى المستعملين لتحديد المبلغ المالي المستعدين لدفعه من أجل تحسين نوعية هذه الخدمة أو لتيسر هواتف عمومية تكون أقرب من منازلهم.

حاشية - كريستوفر ف. نوردينغر، مستعملو الاتصالات العمومية ومزاياهم في بلد نام: دراسة حالة السنغال في الاتحاد الدولي للاتصالات، المعلومات والاتصالات والتنمية، 1986.

وأخذت الدراسة عن السنغال في الاعتبار صعوبة تقييم تكلفة فرصة الوقت في السياق الريفي وهو سياق يخضع للتغيرات الفصلية ولا يتبع أسلوباً ثابتاً ويجري فيه قدر من الانتقال لأهداف متعددة. وأخذت هذه المشاكل في الاعتبار عن طريق عدم أخذ أي تنقل متعدد الأهداف في الاعتبار وبالاحتياز الدائم للحل الذي ينطوي على تكلفة الفرصة الأقل. واستخدمت الدراسة قيمة متوسطة لتكلفة مكالمة تستغرق 4,3 من الدقيقة بغض النظر عن المسافة وحساب سعر اقتصادي إجمالي يساوي متوسط الفائدة التي تعود للمستعمل من مكالمة واحدة عن طريق تقييم تكلفة أفضل حل

بدليل ممكن. وتؤدي المنهجية التي لا تأخذ المسافة في الاعتبار إلى التقليل من تقدير الفائض للمستهلك في حالة الاتصالات قصيرة المسافة وزيادة التقييم في حالة الاتصالات ذات المسافة الأطول، إلا أنها تعطي بشكل متوسط فائضاً للمستهلك يتراوح بين 38% و134% أو تعطي - بعبارة أخرى - نسبة تتراوح بين 1,38 و2,34 للفائدة/التكلفة. ومن المتوقع أن يتراوح تدفق الإيرادات الاقتصادي (أي تكلفة البديل الأفضل) بين ضعفي وثلاثة أضعاف الإيرادات المالية.

## 7.5 الهوائى العمومية الريفية: فانواتو

أجرى الاتحاد الدولي للاتصالات دراسة في فانواتو عام 1988 بهدف تحديد أمثل طريقة لتركيب الهوائى الريفية من نمط مكاتب الاتصال العمومية (راجع الحاشية). وعلى الرغم من جودة البنية التحتية للاتصالات المتوفرة للمناطق الحضرية وللشركات الكبرى في المناطق الريفية، لم يكن من السهل لسكان هذه المناطق الريفية النفاذ إلى الخدمات الهاتفية. فهناك 60 هاتفاً ريفياً فقط (منها 44 هاتفاً عمومياً) لخدمة حوالي 80% من مجموع السكان البالغ عددهم 130 000 نسمة. وأجريت الدراسة من أجل تحديد كثافة التمركز والتوزيع الجغرافي المثالي للحصول على أكبر قدر من الفوائد لمستعملي هذه الهوائى العمومية الريفية مقابل تكلفة معينة. وانطوت الدراسة على قياس وصياغة نماذج الخسائر الناجمة عن غياب الاتصالات الكافية.

حاشية - الاتحاد الدولي للاتصالات، المزايا الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تحسين الاتصالات في البلدان النامية: نتائج دراسة بحثية أجريت في فانواتو، أغسطس 1988.

وجمعت المعلومات على مسافات الذهاب والإياب (مشياً على الأقدام أو في عربة) باتجاه كل الهوائى العمومية المركبة في المناطق الريفية. وبعد ذلك تم التعبير عن الطلب السنوي على الاتصالات المحلية لكل 100 نسمة بوصفه دالة للتكلفة التي يتكبدها كل طالب مكالمة على أساس الحد الأدنى للأجور والتكلفة المدفوعة للنقل بواسطة عربة. وتحدد قيمة مسافة الانتقال بواقع 30 فاتو للكيلومتر الواحد، وهو مبلغ استخدم بدوره لحساب الفائض للمستهلك. وأعد بعد ذلك نموذج مكاني من أجل تحديد فائدة تمديد الشبكة الريفية عن طريق تخفيض المسافة التي يقطعها سكان المناطق الريفية للوصول إلى الهاتف. وقسم البلد إلى 96 منطقة، واستخدم النموذج لحساب معدل المكالمات لكل 100 نسمة، وحجم الحركة الهاتفية والمسافة إلى أقرب هاتف والمنطقة التي يقع فيها أقرب هاتف. وأخيراً قيمة الفائض للمستهلك في كل منطقة والإجمالي لكل المنطقة موضع الدراسة.

وبينت الحسابات أن زيادة عدد مواقع الهوائى من 44 إلى 64 يعني فائدة إضافية تبلغ 2,6 من ملايين الفاتو سنوياً (توفير احتيازي 56 000 كيلومتر سنوياً)؛ وإذا تم تركيب الخدمة الهاتفية في 100 منطقة، تكون الفائدة الإضافية بمبلغ 11,4 مليون فاتو سنوياً (توفير احتيازي 125 000 كيلومتر سنوياً). وبلغت القيمة المتوسطة للفائدة السنوية الناجمة عن موقع واحد من المواقع العشرة الإضافية (مما يرفع عدد الهوائى العمومية من 44 إلى 54 موقعاً) هي 94 100 فاتو، و78 200 فاتو من إضافة 10 مواقع إضافية أخرى (مما يرفع عدد الهوائى من 54 إلى 64). وبصورة عامة، زادت الفوائد الاقتصادية بفضل الشبكة الهاتفية تبعاً لعدد المواقع، وإن كان ذلك بنسبة متناقصة؛ ونجم الجزء الأكبر من هذه الفائدة الاقتصادية عن أول 100 موقع، وبالفعل، فقد توافقت زيادة عدد المواقع مع الاتجاه إلى حساب مكالمات أقل قيمة. ولكن الدراسة تتسم بعيب خطير هو عدم تقييمها للفوائد بعض خصم التكاليف بسبب عدم توفر البيانات المتصلة بتكاليف تقديم هذه الخدمة، ومن هنا فإنه من غير المعروف ما إذا كانت الاستراتيجية الموصى بها تستند إلى مبدأ استرداد التكاليف.

ويبين الجدول المين أدناه أثر تركيب عدد أكثر من الهوائى من أجل تخفيض المسافة إلى أقرب هاتف. فقد كانت النتيجة من ناحية هي زيادة عدد المكالمات، ومن ناحية أخرى كانت الفائدة الإضافية لتركيب 200 هاتف هي 3,7 مليون فاتو سنوياً في حين بلغت 7,0 مليون فاتو بتركيب 500 هاتف.

عدد الهوائى		المسافة من أقرب هاتف	
الوضع الحالي	km 3	km 5	km 8
مع تركيب 200 هاتف	km 1	km 3	km 5
مع تركيب 500 هاتف	km 1	km 1	km 3

ولوحظ أن الفوائد تعود على كل شرائح السوق مع توصيل الخدمة إلى مواقع ريفية جديدة بإقامة الهوائى العمومية. ويوجز الجدول الوارد أدناه القيمة السنوية للفوائد الريفية في كل شريحة من السوق (بملايين وحدات الفاتو سنوياً).

القيمة السنوية للفوائد الريفية (بملايين وحدات الفاتو سنوياً)			قسم السوق
500	300	200	عدد الموقع
11,5	9,7	7,4	الاستعمال المنزلي
11,0	8,8	7,7	الخدمات الحكومية
2,9	2,9	2,9	التجارة والزراعة
25,4	21,4	18,0	المجموع

### 8.5 مكاتب الاتصال العمومية الريفية: ولاية أندرا براديش الهندية

أجريت دراسة على مستعملي الهواتف العمومية في القرى في ولاية أندرا براديش الهندية عام 1981 (راجع الحاشية) وأظهرت هذه الدراسة أن أكثر من ثلثي مستعملي هذه الهواتف بقليل يعتبرون آخر مكالماتهم الهاتفية من مكاتب الاتصالات العمومية مهمة لدرجة أنهم كانوا مستعدين للسفر للجهة المطلوبة هاتفياً في حال عدم وجود هاتف عمومي. ولهذا أدرجت التكلفة التقديرية التي يجب أن يتكبدها كل من يرغب في الاتصال إذا أراد السفر إلى الجهة المطلوبة بدلاً من إجراء المكالمات الهاتفية. وأخذت في الاعتبار تكاليف النقل بأرخص وسيلة للسفر، وهي الحافلة. وكان تقدير قيمة الوقت الضائع في السفر تقديراً متحفظاً على أساس متوسط أجر العمالة غير الماهرة. وتراوحت النسبة التقديرية للفائدة/التكلفة بين 2,5 و5,6 بالنسبة لمكاتب الاتصال العمومية رأوا أن آخر مكالمات كانت عاجلة تبرر سفرهم لولا وجود 120 مستعملاً للخدمة الهاتفية.

حاشية - الشبكة الهاتفية الريفية في الهند، الاتحاد الدولي للاتصالات، 1981.

### 9.5 تقدير الفائض للمستهلك: تايلاند

أجريت دراسة في الريف التايلاندي عام 1980 (راجع الحاشية) بهدف تقدير الفائض للمستهلك. وتم إجراء مسح لتحديد أنماط استعمال الهاتف بما في ذلك طول المكالمات وتواترها والغرض منها والمسافة المقطوعة لإجراء المكالمات. وطلب من المستعملين كذلك تقدير الفوائض المالية الناجمة عن إجراء أي مكالمات واختيار أفضل بديل ممكن. وتوصل تحليل الفوائد التي تعود على غير المشتركين في الخدمة إلى وسيلتين لتقييم نسبة الفائدة/التكلفة للمستهلك أو الفائض للمستهلك.

حاشية - الأثر الاجتماعي والاقتصادي للهواتف الريفية في تايلاند، التنظيم الهاتفي في تايلاند ومركز الشرق والغرب، 1980.

نوع المكالمات	مجموع تكلفة المكالمات (باهت)	التكلفة الإجمالية (بما في ذلك تكاليف الانتقال إلى الهاتف)	متوسط القيمة التقديرية للفائدة للمستهلك	الفائض للمستهلك	عامل الفائدة/التكلفة	عامل الفائدة/التكلفة لأفضل البدائل
هاتف في المنطقة القريبة	14,51	18,76	186,65	166,89	9,9	4,0
هاتف خارج المنطقة القريبة	22,51	50,10	242,30	192,20	4,8	2,2
مكتب اتصال عمومي بوصلة راديوية	16,18	23,58	227,03	203,45	6,8	4,4-7,8

يوزج الجدول التالي مستويين مختلفين من الفائض للمستهلك تم حسابهما تبعاً لنتائج الدراسة الاستقصائية، بأخذ مثال هاتف خارج المنطقة القريبة:

فوائد مجموع الاتصالات حسب تقدير المستعملين	(د)	(الاستعداد للدفع - الفائدة)/الفائدة = 4,84 (الفائض للمستهلك = 384%)	242,30
تكلفة الحل البديل	(ج)	(التكلفة - الفائدة)/الفائدة = 2,25 (الفائض للمستهلك = 125%)	112,74
مجموع المصاريف	(ب)	(الاستعداد الواضح للدفع)	50,10
السعر المدفوع للمكالمات	(أ)		22,51

كانت نسب الفائدة/التكلفة حسب نمط الاتصال على النحو التالي:

11,94	مهني/تجاري (القطاع الخاص)
9,11	المسائل العائلية الخاصة
6,48	المسائل الإدارية المهنية

**الخطوط المكتبية والخطوط المنزلية:** كانت تقديرات الفائدة/التكلفة الشاملة في حالة مستعملي الهواتف المكتبية باستخدام أفضل طريقة بديلة مشابهة للتقديرات في حالة الهواتف في المنطقة القريبة ومكاتب الاتصال العمومية، في حين كانت هذه التقديرات أقل في حالة المشتركين المنزليين، على الرغم من أهميتها. ويرد أدناه ملخص بهذه القيم:

الخطوط المكتبية	3,49	بافتراض مستعمل واحد للخط الواحد
	4,45	بافتراض خمسة مستعملين للخط الواحد
الخطوط المنزلية	2,69	بافتراض مستعمل واحد للخط الواحد
	3,04	بافتراض خمسة مستعملين للخط الواحد

**البيانات حسب المنطقة ومستوى الدخل وقطاع النشاط:** يرد أدناه ملخص لمتوسط عوامل الفائدة/التكلفة (مرتبة حسب أفضل حل بديل متاح) تبعاً للقرب من بانكوك ومستوى الدخل:

الدخل من المستوى 4	الدخل من المستوى 3	الدخل من المستوى 2	الدخل من المستوى 1	مسافة كبيرة	مسافة متوسطة	مسافة صغيرة	
2,9	3,6	6,5	7,0	3,8	3,7	7,4	هاتف في المنطقة القريبة
2,4	2,5	3,2	1,5	2,5	2,3	2,7	هاتف خارج المنطقة القريبة
3,0	4,1	4,3	7,0	3,1	4,1	6,7	هاتف مكتبي (خمسة مستعملين)
2,3	2,9	3,0	5,6	2,1	2,9	5,6	هاتف منزلي (ثلاثة مستعملين)

وظهر تحليل عينة مستعملي مكاتب الاتصال العمومية بوسيلة راديوية استنتاج نهائي وهام جداً وهو أن المزارعين هم الذين يحصلون على أعلى فائض للمستهلك من مكالمة واحدة (298 باهت)، على الرغم من أنهم لا يستعملون الهواتف بنفس تواتر استعمال الفئات المهنية الأخرى. وبلغت الأرقام المقابلة 255 باهت لرجال الأعمال و192 لموظفي الدولة.

## 10.5 الاتصالات الريفية: إندونيسيا وتايلاند

كانت الحاجة إلى الاتصالات في المناطق الريفية موضوع دراستين في إندونيسيا وتايلاند عام 1982 (راجع الحاشية). واستعان الباحثان بالنتائج المستخلصة من الدراسات الاستقصائية الاستبائية لدراسة طريقة استعمال الهاتف عندما تكون التجهيزات المتوفرة محدودة والآثار الناجمة عن الخدمة الهاتفية من ناحية تحسين الاتصال وفعالية العمل، والنتائج المترتبة عن عدم إمكانية استعمال الهاتف.

حاشية — Godwin C. Chu، Chot Srivisal، Alfian وBoonlert Supadhiroke، الخدمة الهاتفية الريفية في إندونيسيا وتايلاند. المزايا الاجتماعية والاقتصادية، سياسة الاتصالات، يونيو 1985. وللإطلاع على التفاصيل، انظر: Alfian، Godwin C، Chu وMaswadi Raud، الأثر الاجتماعي والاقتصادي للهواتف الريفية في إندونيسيا، مركز الشرق والغرب، هونولولو، هاواي وLRKN/LIPI، جاكرتا، يناير 1984؛ وBoonlert Supadhiroke، Chote Srivisal وChu، Godwin C، دراسة رائدة بشأن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للهواتف الريفية في تايلاند، مركز الشرق والغرب، هونولولو، هاواي، وجامعة تاماسات، بانكوك، نوفمبر 1983.

وركزت الدراسة التي أجريت في إندونيسيا على ثلاث مقاطعات فرعية ريفية (kacamatan) تم اختيارها على مقربة من باندونغ. والمقاطعات الفرعية الثلاث هي ماجالايا، وهي مدينة زراعية شديدة الازدهار ويبلغ عدد الهواتف فيها 555؛ وبنغالنغان، وهي مدينة زراعية يبلغ عدد الهواتف فيها 58؛ وسوربانغ، وهي منطقة ريفية نمطية يتوفر فيها هاتقان. وتم اختيار قريتين (desa) من كل مقاطعة فرعية.

وتم الجمع بين الأسلوب المتعمد والأسلوب العشوائي لتركيب العينات لاختيار 299 شخصاً للاستبيان في الفئات الأربع التالية: المشتركون الذين لديهم هاتف منزلي. وكان المنزل هو مكان العمل في كثير من الحالات، والعاملون في مكاتب مجهزة بخط هاتفي، ومستعمرو الهواتف الذين ليس لديهم هاتف ولكن يعرف عنهم استعارة هواتف أشخاص آخرين بصورة منتظمة، وغير المشتركين الذين لا يستطيعون بسهولة النفاذ إلى خط هاتفي. وكانت هذه العينة موزعة بالتساوي تقريباً حسب الجنس والعمر ومستوى التعليم ومعايير أخرى.

## المربع 6

## الطلب على الاتصالات الريفية

أظهرت الدراسة التي أجريت في إندونيسيا أن السكان في المناطق الريفية بحاجة ماسة إلى الاتصال خارج بيئتهم المباشرة. ومن بين عينة غير المشتركين في الخدمة، كان أكثر من 40% من الأشخاص الذين شملتهم الدراسة يحتاجون الاتصال بشكل منتظم بأشخاص خارج مكان عملهم. وكانت النسب المقابلة أعلى بكثير بين المشتركين المنزليين (79%) وموظفي المكاتب (80%) ومستعيري الهاتف (76%).

وتتطلب برامج التنمية في الريف الإندونيسي اتصالاً وثيقاً بين المكاتب والمنظمات. وتبين أهمية الهاتف لهذا النوع من الاتصالات في النتيجة التالية: استخدم 76% من المشتركين في الخدمة الهاتفية المنزلية الهاتف للاتصال بالمكاتب والمنظمات، مقابل 52% من العاملين في المكاتب، و23% من مستعيري الهواتف. ومن بين غير المشتركين، لم يذكر أي شخص استعمال الهاتف في هذا النوع من الاتصال. ومن جهة أخرى، يعتمد 78% من غير المشتركين على الزيارات الشخصية مقابل 61% في حالة مستعيري الهواتف و42% من العاملين في المكاتب. ولم يستخدم سوى 10% من المشتركين في الخدمة الهاتفية المنزلية الزيارات الشخصية لهذا الغرض.

أما فيما يتعلق بالوسائل البديلة للاتصال، فقد اختار أكثر من نصف الأشخاص الذين شملتهم الدراسة في إندونيسيا استعارة هاتف شخص آخر مما يؤكد أهمية الهاتف في حياتهم. وشعرت أكثرية هؤلاء الأشخاص أن الهاتف قد أثر على حياتهم، وكان ذلك أوضح في حالة المشتركين في الخدمة الهاتفية المنزلية (96%) عن حالة موظفي المكاتب (69%) ومستعيري الهواتف (47%). واعتبرت أكثرية الأشخاص الذين شملتهم الدراسة أن الأثر يتمثل في تسهيل أنماط جديدة من العلاقات وليس مجرد إرسال المعلومات أو توفير الوقت. ويبدو أن العلاقات بين الأشخاص تلعب دوراً أولياً في ميدان العمل والتجارة في هذه المجتمعات الإندونيسية الريفية. ومع توسع علاقات العمل في ظل التنمية الاقتصادية، يتحول الهاتف إلى وسيلة لا غنى عنها لمواصلة العلاقات التي تشكل عنصراً جوهرياً في أداء العمل.

وركزت الدراسة التي أجريت في تايلاند على أربع مقاطعات، اثنتان منهما من المقاطعات شبه الريفية واثنتان من المقاطعات الريفية، كما كانت كلها واقعة على مسافة لا تتجاوز 900 كم عن بانكوك. وشملت المقاطعتان شبه الريفيتين مقاطعة فوكت التي كان فيها 1 400 خط هاتفي وكامبينغ التي كان فيها 400 خط هاتفي عند إجراء الدراسة. وشملت المقاطعتان الريفيتان باسانغ التي كان فيها 100 خط هاتفي وشوك شاي التي لم يكن فيها أي خط هاتفي عند إجراء هذه الدراسة.

واستعمل أيضاً خلط الأسلوب المتعمد والأسلوب العشوائي في تركيب العينة لاختيار 400 شخص للاستبيان في أربع فئات: المشتركون المنزليون الذين يتوفر هاتف في المنزل الذي يكون عادة مكان العمل، وموظفو المكاتب الذين يتسر لهم الهاتف، والأشخاص الذين يتيسر لهم هاتفان، واحد في المنزل وآخر في المكتب، وغير المشتركين الذين لا تتيسر الخدمة الهاتفية لهم. وكان توزيع العينة تمثيلاً للجنس والعمر ومستوى التعليم ومعايير أخرى.

## المربع 7

## الطلب على الاتصالات الريفية

كانت نتائج الدراسة التي أجريت في تايلاند مشابهة لتلك التي أجريت في إندونيسيا: شعر الأشخاص الذين شملتهم الدراسة في تايلاند بحاجة كبيرة إلى الاتصال خارج بيئتهم المباشرة. ومن بين غير المشتركين في الخدمة، عبر 85% عن حاجتهم إلى الاتصال بأشخاص خارج مكان عملهم على نحو منتظم. وكانت هذه النسبة أعلى بكثير من النسبة المسجلة في إندونيسيا، وربما يعود ذلك جزئياً إلى إدخال منطقتين شبه ريفيتين في العينة التايلاندية. وبلغت هذه النسبة المئوية في المجموعات التايلاندية الأخرى 96% من العاملين في المكاتب و93% من بين المشتركين في خدمة الهاتف المنزلية و98% من الذين يتوفر لديهم هاتفان.

وكانت الحاجة إلى الاتصال بالمكاتب والمنظمات ملحة مثلما كانت في إندونيسيا: 77% من غير المشتركين و91% من العاملين في المكاتب و89% من المشتركين المترلين و95% من الذين يتوفر لهم هاتفان.

وأشارت الدراسة إلى بداية ظهور طلب على الاتصالات حتى في المناطق الريفية في بلدان مثل إندونيسيا وتايلاند. والتسهيلات المحدودة المتاحة للخدمة الهاتفية مستخدمة بأكملها في الأماكن التي يتيسر فيها الهاتف سواء عن طريق الشركات الخاصة أو المكاتب الحكومية أو منازل الأفراد. وكانت نسبة ثلاثة أرباع الاتصالات تقريباً اتصالات خارجية. وتشير النتائج إلى أنه إذا تم تركيب المزيد من الهواتف العمومية في المناطق الريفية، فإنها سوف تستخدم إلى أقصى قدر ممكن وأن معظم الإيرادات التي ستحققها ستأتي من المكالمات الخارجية.

ويشكل غياب الهاتف عائقاً رئيسياً بالنسبة إلى الكثير من سكان المناطق الريفية الذين شملتهم الدراسة. وفي العينة التايلاندية، اضطر حوالي 65% من الأشخاص الذين لم يكن يتوفر الهاتف على مقربة منهم اجتياز مسافة تزيد عن 25 كم من أجل النفاذ إلى هذه الخدمة. واضطر حوالي 10% منهم إلى اجتياز مسافة تزيد عن 40 كم، وكان 90% من هذه الاتصالات مكالمات خارجية.

## 11.5 تكلفة - فائدة الهواتف الريفية: تايلاند

كان ربع الخطوط الهاتفية المتوفرة فقط موجوداً خارج العاصمة بانكوك في عام 1983. وكانت الكثافة الهاتفية 6,99 في العاصمة، في حين أنها بلغت 0,40 في المناطق الأخرى. وأجرت منظمة الهاتف في تايلاند تحليل التكاليف والفوائد بشأن الهواتف الريفية في تايلاند في عامي 1984 و1985 (راجع الحاشية) بالتعاون مع مركز الشرق والغرب في هونولولو، هاواي، ليكون بمثابة دليل للمستثمر في ميدان الاتصالات، ووقع الخيار على 12 منطقة لتكون مواقع أبحاث. وجاءت استنتاجات هذه الدراسة على النحو التالي.

حاشية - Godwin C. Chu، تحليل التكلفة - الفائدة كدليل للمستثمر في ميدان الاتصالات: دراسة في الريف التايلاندي صادرة عن مركز الشرق والغرب، هونولولو، هاواي؛ Chote Srivisal، منظمة الهاتف في تايلاند، بانكوك، 1985.

## المربع 8

## تحليل تكلفة - فائدة الهواتف الريفية في تايلاند

فيما يلي بعض النتائج الأساسية للدراسة:

- يؤدي توفر الهاتف في المكتب إلى تحسن كفاءة العمل بنسبة تصل إلى 8 أضعاف. وبغض النظر عن أنواع التسهيلات وسواء كانت موجودة في المكتب أو في مجتمع محلي آخر، تستعمل هذه الهواتف بشكل كامل وهي تولد فوائد تصل لغاية عشرة أضعاف التكاليف.
- تبلغ نسبة الفوائد/التكاليف (باستخدام نمج التقييم الذاتي) للهواتف الموجودة في المنطقة القريبة والهواتف الراديوية ضعف نسبة الهاتف الموجود خارج المنطقة القريبة وجهة نظر الزبون. وتكون تكلفة استعمال الهواتف القريبة والهواتف الراديوية أقل من نصف تكلفة الهاتف البعيدة. والفرق الأساسي هو في تكاليف الانتقال. وفي حال استعمال هاتف قريب وهاتف راديوي عوضاً عن هاتف بعيد، تخفض تكاليف الانتقال من 23,59 باهت إلى 3,25 باهت و6,40 باهت، كما أن تكاليف الانتقال خفضت من 35 دقيقة إلى حوالي 7 دقائق و9 دقائق على التوالي.
- يشير التحليل الاقتصادي بصورة إجمالية إلى أن ثمة مجموعة واسعة من الفوائد/الوفورات الشخصية التي يستفيد منها مستعملو الهاتف في حالة عدم اضطرارهم إلى حلول بديلة أكثر تكلفة. وباستخدام طريقة أفضل بديل، تتراوح تقديرات الفائدة/التكلفة من 2,25 كحد أدنى في حالة المستعملين الذين لا يتوفر هاتف على مقربة منهم إلى 7,80 كحد أعلى في حالة مستخدم مكاتب الاتصال العمومية على نحو متواتر. وتخفض نسبة الفائدة/التكلفة إلى حد ما في حالة المشتركين المنزليين (2,69 بافتراض أن هناك مستعملاً واحداً للخط و3,04 بافتراض أن هناك ثلاثة مستعملين للخط)، في حين أنها تزيد إلى 4 في حالة المشتركين في الخطوط المكتبية ومستخدمي الهواتف القريبة منهم ومستخدمي مكاتب الاتصال العمومية بدرجة أقل. وتزداد نسبة الفائدة/التكلفة بزيادة القرب من أقرب هاتف.
- وباستخدام طريقة أفضل بديل، تم بحث النسب المتوسطة للفائدة/التكلفة حسب ترتيبها بالنسبة لاثني عشرة منطقة بعد تجميعها في ثلاث فئات تبعاً للمسافة التي تفصلها عن بانكوك (قرية ومتوسطة البعد وبعيدة). وتميز المناطق القريبة من بانكوك في جميع الحالات بأعلى متوسط لنسبة الفائدة/التكلفة. وبلغ متوسط نسبة الفائدة/التكلفة الخاص بالمناطق القريبة مستواه الأقصى فيما يتعلق بالهاتف القريب (7,39) و2,67 في حالة الهاتف البعيد و6,66 في حالة الهاتف المكتبي و5,55 في حالة الهاتف المنزلي. وثمة فرق كبير بين المناطق القريبة والمناطق متوسطة البعد/البعيدة. وتدعم النتائج التي تم التوصل إليها الاستنتاج بأنه كلما كانت المنطقة قريبة من بانكوك، كلما زاد احتمال استفادة مستعملي الهاتف في هذه المنطقة على أساس كل وحدة من وحدات التكلفة.

وتأكدت نتائج هذه الدراسة مرة أخرى بدراسة أخرى أجريت في تايلاند عام 1996 تم التركيز فيها على مشروع الهاتف للاتصالات الخارجي الريفية الذي شرعت به منظمة الهاتف في تايلاند بموجب التزامات الخدمة العالمية لإنشاء الاتصالات الريفية عن طريق الوصلات الخصوصية والعمومية على حد سواء. وحقق المشروع المعايير الأوسع المتعلقة بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية، بهدف تحقيق فائض عالٍ للمستهلك وحفز الأنشطة الاقتصادية.

وفي عام 1996 أجرت شركة MIDAS Agroecconomics Co. Limited دراسة بشأن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للاتصالات الريفية (راجع الحاشية). وجمعت المعلومات من ثلاث مجموعات من الأشخاص مثل مستعملي الهاتف ومشغلي مكاتب الاتصال العمومية وأفراد الجمهور: زعماء قرى ومزارعون وفقراء ورجال أعمال ومعلمون وطلبة. وأجريت الدراسة في تسع مناطق من أجل تلبية معايير التوزيع الجغرافي وأثر فقر المنطقة وبعدها. وتم انتقاء ثلاث قرى من كل منطقة بهدف إجراء الدراسة، تم تركيب الهاتف في واحدة منها منذ فترة وجيزة، في حين تم تركيبه في قرية أخرى من فترة طويلة ولم يكن الهاتف متوفراً في القرية الثالثة.

حاشية - لجنة الدراسة 1، المسألة 1/1، مساهمة تايلاند.

توصلت الدراسة إلى أن الهواتف العمومية التي ركبت في إطار هذا المشروع قدمت فوائد كبيرة لسكان المناطق الريفية: فقد تمكن الفقراء من أعضاء المجتمع المحلي من معرفة فرص العمل المتاحة، كما استمروا على اتصال بأعضاء عائلاتهم البعيدين عنهم. وأتاح توفر الهاتف اتخاذ قرارات

مستنيرة بشأن النزوح وتمكن المزارعون والتجار من السؤال عن الأسعار وزيادة إيراداتهم. وساعد الهاتف المؤسسات العامة والخاصة على تقديم الخدمات لسكان الأرياف بما في ذلك فوائد سرعة الإبلاغ عن الحوادث وحالات الطوارئ الأخرى. وتعني القيمة الاقتصادية للوفورات التي تحققت في تكاليف الانتقال ووسائل الاتصال الأخرى، إن الفوائد بلغت ضعفي تكلفة المكالمات الهاتفية على الأقل. وساعدت استنتاجات الدراسة على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مواصلة توسيع شبكة الاتصالات الريفية.

## 6 الاستنتاجات

يقدم الجدول التالي موجز نتائج بعض الدراسات المشابهة بشأن نسب الفائدة/التكلفة الاقتصادية المرتبطة بالاستثمارات في البنية التحتية للاتصالات.

الباحث	فئة المستعملين موضع الدراسة	نوع الاستثمار	القيم النمطية لنسب الفائدة/التكلفة
مؤسسة CSP الدولية 1981	كينيا: المستعملون المهنيون في المدن	شبكة هاتفية	من 1:10 إلى 1:100
برنامج MIT بشأن سياسة الاتصالات/جامعة القاهرة: 1981	مصر: القرى	شبكة هاتفية	من 1:50 إلى 1:100
مؤسسة CSP الدولية: 1983	الفلبين	شبكة هاتفية	من 1:20 إلى 1:25
الشبكة الهاتفية في القرى الهندية، (الاتحاد الدولي للاتصالات) 1981	أندرا براديش، الهند	مكاتب الاتصال العمومية الريفية	1:2
CW Nordinger، 1984	السنغال	مكاتب الاتصال العمومية الريفية	1:2
Midas Agroecconomics، 1996	تايلاند	مكاتب الاتصال العمومية الريفية	1:2

يتضح من المناقشة الواردة أعلاه أن الدراسات التي استندت إلى نهج مختلفة أعطت نتائج من نفس الحجم. وتتلخص النتائج كما يلي:

- تشير الدراسات التي تم النظر فيها في هذه التقرير إلى أن ثمة علاقة حقيقية بين التنمية الاقتصادية والاتصالات. ولا يساهم الاستثمار في ميدان الاتصالات في وفورات التكاليف وزيادة الإيرادات وفي تحسين الفعالية الاقتصادية في مجموعها فحسب، وإنما يزيد كذلك من أثر الاستثمارات الأخرى في البنية التحتية. وتشكل الاتصالات أداة لا غنى عنها لأي اقتصاد يسعى إلى أن يتطور وضعه كإقتصاد كفاف زراعي.
- يبين فحص عدد من دراسات الحالة أن ثمة وجهة نظر شبه موحدة بشأن أهمية الفوائد في سياق الظروف المحددة التي تتولد فيها هذه الفوائد. وتوصلت عدة دراسات إلى أن الفوائد الاقتصادية للاتصالات (بالإضافة إلى تعويض تكلفتها) تقابل دولاراً واحداً تقريباً في المناطق الريفية من البلدان النامية أو بضعة نقاط من النسبة المئوية لإيرادات الشركات. وبصورة عامة، يساوي الفائض للمستهلك (بالإضافة إلى تعويض التكلفة للمستهلك) مبلغ الرسوم المدفوعة.
- يزيد تأثير الاتصالات في المناطق الريفية والنائية. وكلما كانت المنطقة بعيدة، كلما زادت مساهمة هاتف واحد في الدخل القومي الإجمالي. إلا أن الوقع الاقتصادي الناجم عن الاتصالات لا يظهر فوراً، ولا يمكن قياسه إلا بعد انقضاء فترة زمنية.
- من الممكن استخلاص تعميم واسع من عدد من دراسات الحالة، وهو أن نمط توزيع الدخل يشكل عاملاً بالغ الأهمية بشأن ملكية الهواتف. ولكن كل الفئات السكانية تدرك قيمة الاتصالات بمجرد إتاحتها.
- تحتاج الدول النامية للنفاذ إلى الأسواق العالمية من أجل منتجاتها وخدماتها، ويعني ذلك النفاذ إلى شبكات الاتصالات وخدماتها. وتطوير مرافق اتصالات ملائمة يمكن أن يساهم كثيراً في ترويج صادرات البلدان النامية وفي جهودها للتنوع تتسم بدورها بأهمية مركزية في النمو الاقتصادي. ومن هنا، فإن هذا النفاذ يشكل عنصراً هاماً في إعادة هيكلة اقتصادات هذه البلدان.



## 7 المواضيع المقترحة للدراسات القادمة

أحرقت معظم الدراسات بشأن دور الاتصالات في التنمية الاقتصادية وخاصة دراسات الحالة على صعيد الاقتصادي الجزئي في السبعينات والثمانينات. ويتضح من دراسة عينة من دراسات الحالة، وجود توافق في الآراء بشأن حجم الأثر الإيجابي للاتصالات. ولكن السياق الحالي يتشكل بأنواع مختلفة من التغيير التكنولوجي والتدابير التنظيمية الجديدة وخاصة فيما يتعلق بتطوير إنترنت وظهور خدمات متفاعلة. ويتضح تكامل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في كل المجالات - في المعاملات والخدمات التجارية وفي عمليات التصنيع وفي الاتصال وأخيراً في الإنجازات المكتشفة في مجال القدرة على تنظيم المصادر المتعددة وإدماجها والنفوذ إلى المعلومات من خلالها. ولهذا فإن الدراسات التي تركز على المهاتفة فقط ذات أهمية محدودة.

وتقوم الحاجة إلى التركيز على أثر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على التنمية الاقتصادية وخاصة قطاعات مثل الزراعة والسياحة والصحة والصناعة والبيئة إلخ. عن طريق دراسات الحالة في البلدان النامية. وتتسم الدراسات التي تجري في مختلف البلدان مفيدة بصفة خاصة إذا استندت إلى منهجية واسعة التطبيق لتحديد أثر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وقد يضمن استخدام نفس المنهجية إمكانية مقارنة النتائج نظراً إلى السياقات الخاصة بكل بلد.

ويمكن لدراسة من هذا النمط أن تستفيد بشكل خاص من بعض من أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها مكتب تنمية الاتصالات، وبعض برامج خطة عمل بوينس آيرس.

وعلى سبيل المثال، يتمثل هدف برنامج التنمية الريفية المتكامل في جملة أمور منها اختبار صلاحية مختلف الترتيبات المؤسسية والحلول التقنية وإظهار استدامة مراكز الاتصالات المجتمعية متعددة الأهداف (راجع الحاشية 1) والشبكات الريفية المصاحبة لها، وتقييم أثر تمكين الأشخاص في المناطق الريفية والنائية من النفاذ إلى تكنولوجيات الاتصال والمعلومات العصرية عن طريق مشاريع رائدة. ويستهدف هذا البرنامج إعداد نماذج وخطوط توجيهية ملائمة للسياسات ولاستراتيجيات التمويل وهياكل الأسعار وتسليم الخدمات. ومن المتوقع أن تكون المشاريع الرائدة بمثابة حقل تجارب من أجل التحقق من قدرة التطبيقات والخدمات على الاستجابة إلى حاجات المجتمعات الريفية. وفي نفس الوقت، تقدم هذه المشاريع فرصة فريدة من أجل قياس وتقييم أثر الاتصالات الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على المجتمعات. وما من شك أن هذا التقييم سيتيح مع مرور الوقت بيانات كمية من الممكن مقارنتها بين بلد وآخر (راجع الحاشية 2). ومن المحتمل أن تشكل مشاريع أخرى تتعلق بتطبيقات خاصة لتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات في مجالات مثل الصحة والبيئة والتعليم موضوعاً من أجل الحصول على أدلة ملموسة على تأثيرها.

الحاشية 1 - من المعترف به اليوم على نطاق واسع أن فكرة مراكز الاتصالات المجتمعية متعددة الأهداف - (التي تعرف كذلك بمراكز خدمات الاتصالات المجتمعية والمراكز المجتمعية للمعلومات والأكواخ الإلكترونية و"أكشاك الاتصالات" أو مكاتب الاتصال العمومية) بوصفها تسهيلات لتفاسم المعلومات وتقديم الخدمة المجتمعية تشكل وسيلة لتحسين النفاذ إلى مثل هذه الخدمات في المناطق الريفية والنائية (والمناطق الحضرية المحرومة). وتتيح هذه المراكز للمستعملين الدعم والتدريب الضروريين من أجل استخدام تكنولوجيا المعلومات ومعدات الاتصالات، كما ستتيح لأكثرية سكان مجتمع ريفي الاستفادة منها، وهي وسائل لا ينفذ إليها هؤلاء الأفراد بصفة فردية، وأو لا يتمتعون بالمهارات التي تتيح لهم استعمال هذه الأدوات. وإضافة إلى تقديم خدمات الهاتف العمومي والفاكس و صندوق البريد الهاتفي تقدم مراكز الاتصالات المجتمعية متعددة الوظائف التي طورت تطويراً كاملاً النفاذ إلى شبكات البيانات (إنترنت على سبيل المثال) من أجل توفير خدمات البريد الإلكتروني ونقل الملفات والنفاذ إلى المكتبات وقواعد البيانات الإلكترونية وأنظمة المعلومات المجتمعية والحكومية والمعلومات بشأن الأسواق والأسعار ومعلومات مراقبة البيئة إلخ، فضلاً عن مرافق وتجهيزات التدريب والطب عن بعد. ونظراً إلى أن مراكز الاتصالات المجتمعية متعددة الوظائف سوف تجهز بحواسيب وطابعات وآلات استنساخ إلخ، فسيمكنها أيضاً إتاحة التسهيلات المكتبية (المشتركة) وخدمات الدعم للشركات الصغيرة المحلية و"العاملين عن بعد". ويمكن لهذه المراكز كذلك أن تقدم التسهيلات والتجهيزات والقدرات التدريبية لبرامج الإنتاج (والاستقبال) المحلية الخاصة ببرامج البث الإذاعي والتلفزيوني المحلية.

الحاشية 2 - تم تنفيذ أول مشروع رائد في إطار هذا البرنامج عام 1996، وسيبدأ قريباً العمل في إنشاء مشروعين رائدين في كل من بھوتان وفييت نام وشيك.

## القسم II

### دور الاتصالات في تعزيز التماسك الاجتماعي والثقافي

#### 1 موجز الاستنتاجات الرئيسية

##### 1.1 الاتصالات والتماسك الاجتماعي والاقتصادي

يمكن تلخيص الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من هذا الجزء من التقرير فيما يلي:

- ( أ ) هناك علاقة وثيقة بين تيسر خدمات الاتصالات والتغيير الهيكلي والتنمية الاقتصادية والنمو. وتشكل زيادة الازدهار أحد العوامل الرئيسية التي تساعد على تخفيف حدة الأثر الاجتماعي السلبي الناجم عن المنافسة والتغيير الهيكلي. إلا أن ثمة علاقة وثيقة كذلك بين فعالية اقتصاد السوق والتنمية الاقتصادية والنمو من جهة، والسياسات التي تستهدف التخفيف من حدة الآثار السلبية وتدعيم التماسك الاجتماعي من جهة أخرى.
- ( ب ) إن تطور الاتصالات العصرية يلعب دوراً إيجابياً مهماً في الحفاظ على التماسك الاجتماعي والثقافي وتعزيزه ليس في اقتصادات السوق المتقدمة فحسب، وإنما في البلدان النامية وفي عملية التحول إلى اقتصاد السوق والنظام الديمقراطي الثابت في البلدان الاشتراكية سابقاً.
- ( ج ) ينبغي للسياسات التنموية بشكل عام وسياسات الاتصالات بشكل خاص على الصعيدين الوطني والدولي أن تراعي بشكل أوضح البعد الاجتماعي الخاص بالانفاذ إلى الاتصالات العصرية.
- ( د ) ثمة تقسيم هام للأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص في ميدان الاتصالات. ومن منظور الموضوع الذي تعالجه هذه الدراسة، ينبغي للسياسات الحكومية أن تركز على الأهداف الرئيسية التالية: (أ) لزيادة الوعي بأهمية خدمات الاتصالات بوصفها عاملاً حاسماً في نجاح أو فشل عملية التنمية أو التحول، (ب) لتشجيع تنمية الاتصالات المصممة لخدمة المستعمل عوضاً عن اتصالات مصممة بشكل أساسي من أجل المشغلين، (ج) العمل لا لتعويض ما فات في مجال تكنولوجيا الاتصالات وخدماتها فحسب، وإنما تحقيق "قفزة نوعية" أيضاً، (د) خلق الظروف الملائمة من أجل زيادة نمو خدمات الاتصالات الأساسية والمتطورة على حد سواء، وأخيراً (هـ) السعي للتوصل إلى توازن سليم بين ضمان عائدات طويلة المدى على الاستثمارات والحاجة إلى إنشاء وتشغيل نواة للخدمة العالمية.
- ( هـ ) ومن الضروري إجراء وتشجيع أنشطة البحث وتجميع المعلومات بشكل أكثر انتظاماً بشأن الجانب الاجتماعي للفرص والتحديات الناجمة عن "ثورة المعلومات والاتصالات" التي يشهدها العالم حالياً؛ وحيث أن هذه المسألة لم تلق حتى الآن إلا قليلاً من الاهتمام نسبياً في العملية الجارية الواسعة والمتزايدة وفي مناقشة الأبعاد التكنولوجية والاقتصادية والسياسية للدور المتغير للاتصالات.

#### 2 مقدمة

##### 1.2 أهداف هذه الورقة ومجال تطبيقها

كان الهدف الأول من هذا التحليل هو بحث العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق والتماسك الاجتماعي والاقتصادي في سياق التحديات والفرص المرتبطة بالثورة الحالية في ميدان المعلومات والاتصالات.

وتتوفر اليوم مجموعة كبيرة من الأبحاث والمنشورات الجيدة عن مختلف جوانب الاتصالات، وخاصة الجوانب الاقتصادية والتقنية والسياسية وهي لا تتعلق بالبلدان المتقدمة فحسب، وإنما بالبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وهناك اتجاه في أعمال التحليل الجامعية الرسمية على السواء لإعطاء قدر أقل من الأهمية للآثار المباشرة وغير المباشرة الناجمة لوجود أو عدم وجود بنية الاتصالات وخدماتها على "التماسك الاجتماعي والثقافي".

وبين التاريخ الاقتصادي في السنوات الخمسين الأخيرة أن ثمة علاقة إيجابية بين (أ) كفاءة عمل الأسواق والسياسات الاقتصادية التحريرية وحرية المبادرات، (ب) النمو الاقتصادي والتنمية، (ج) وأخيراً، وليس آخراً، وجود مستوى معين من التماسك الاجتماعي والثقافي والسياسات التي تستهدف المحافظة على هذا التماسك. ونظراً إلى زيادة أهمية المعلومات والاتصالات في الاقتصاد العصري وفي المجتمع العصري من جهة،

والإتجاه العالمي نحو تحرير الأسواق وتدعيم اقتصاد السوق، يبدو أن من المهم فهم دور العنصر الثالث من هذه المعادلة على نحو أفضل، أي دور التماسك الاجتماعي والثقافي في هذا السياق.

ولهذا القسم هدفان رئيسيان: أ) تشخيص بعض القضايا الأساسية المتعلقة بهذا الموضوع الهام؛ ب) إعداد اقتراحات لإجراء أبحاث أخرى أكثر تفصيلاً.

### 3 النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والنفاذ إلى خدمات الاتصالات العصرية

#### 1.3 تحدي الحفاظ على التماسك الاجتماعي والثقافي

يدخل الحفاظ على كل من التماسك الاجتماعي والثقافي ثم السياسي في نهاية المطاف في إطار المشاغل الأساسية الحالية التي يواجهها كل من البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء. وليس من الممكن تحقيق هذه المهمة مرة واحدة. وفي عالم اليوم سريع التغيير، لا يتمتع أي بلد بحماية كاملة من الأخطار على التماسك الاجتماعي، سواء كانت التهديدات داخلية أو خارجية.

ويشكل التعامل مع هذا التحدي مهمة معقدة للغاية بالنسبة إلى البلدان التي تواجه مشاكل على صعيد تميمتها الاقتصادية والاجتماعية والبلدان في مرحلة التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق المستند إلى حرية الفرد وحرية المبادرة. وهذه المسألة بالغة الأهمية في عدة مجتمعات متعددة الأعراق تتعرض صلاتها المجتمعية التقليدية وقيمها الثقافية المشتركة وشعور التضامن فيها باستمرار إلى قوى الطرد المركزي المتمثلة في الوطنية العرقية والتغيرات التكنولوجية السريعة والتفاوت الحاد على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي.

#### 2.3 التماسك ظاهرة دينامية

ينطوي "التماسك الاجتماعي" في أي مجموعة محلية أو إقليمية، أو على صعيد الأمة أو بين المجموعات والأفراد على المصالح المشتركة والتعاون والتضامن وتقسيم العمل والمهام. والتماسك الاجتماعي في المجتمعات التقليدية، وفي العالم المعاصر بشكل خاص، يجب ويستطيع أن يستوعب المنافسة (وهي شكل من أشكال الاعتراف بالاستحقاق)، طالما أن المنافسة لا تنطوي على استمرار تهميش شرائح كبيرة من المجتمع وطالما ظل تضامن الأفراد والمجتمع مع من هم أقل نجاحاً. وليس التماسك الاجتماعي ظاهرة ساكنة: فهو يعني أيضاً قدرة مجموعة كبيرة أو صغيرة على التكيف مع التغيير التكنولوجي أو الاقتصادي أو الاجتماعي دون توترات مفرطة أو انهيار في المجتمع.

#### 3.3 المعنى الحقيقي للتماسك الثقافي

ما هو معنى "التماسك الثقافي"، وما هو دوره؟ يعترف السياسيون والجامعيون عموماً بأهمية "التماسك الثقافي" على الرغم من أن تحديد مفهومه أصعب من تحديد مفهوم "التماسك الاجتماعي". ويمكن أن يحمل تعبير التماسك الثقافي معنى إيجابياً ومعنى سلبياً للغاية: 1) فمن الناحية الإيجابية ينطوي هذا التعبير على قدرة مجتمع ما على خلق الظروف اللازمة لإقامة توازن دينامي بين التقاليد والحداثة وبين وجهات نظر مجموعة ما أو أمة ما وتاريخها ومعتقداتها والمعارف والمعلومات القادمة من الخارج؛ 2) أما على الصعيد السلبي فقد استخدم مفهوم التماسك الثقافي أسوأ الاستخدام من أجل تنفيذ أو تبرير بعض أشد الأنظمة السياسية قمعاً في هذا القرن.

وما من شك في أن "التماسك الثقافي" المفروض بواسطة الإرهاب لا يستحق هذا الاسم؛ مثلما أن "التماسك الاجتماعي" الذي يفرضه الإرهاب السياسي أو الجسدي أو الفكري ليس "تماسكاً اجتماعياً" بكل معنى الكلمة.

#### 4.3 العلاقة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والاقتصادي

لا يشكل خلق الظروف اللازمة للنمو المستديم والمستدام هدفاً اقتصادياً رئيسياً فقط، ولكنه أيضاً ضرورة اجتماعية في البلدان النامية وفي البلدان الاشتراكية سابقاً التي تمر بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.

وثمة تفاعل بيني دينامي بين التنمية الاقتصادية والتماسك الثقافي فالتغيير الاجتماعي والميكلي المستمر لصيق بالتقدم الاقتصادي. والقدرة على التكيف مع الظروف الداخلية والخارجية وفي ميدان التكنولوجيا والأسواق والمنافسة والتزود بالطاقة شرط مسبق للنجاح الاقتصادي في البلدان الصغيرة والكبيرة على حد سواء.

وفي نفس الوقت، يتضح من تاريخ البلدان التي حققت نجاحاً باهراً على الصعيد الاقتصادي أن توفر درجة معينة من التماسك الاجتماعي والاقتصادي يسهم كثيراً في النمو الاقتصادي والازدهار مع مرور الزمن.

وعدم الاستقرار على الصعيد الاقتصادي وحشية انخفاض الإيرادات والفوارق الكبيرة الآخذة في التزايد بين الأغنياء والفقراء وشميش مناطق مهمة أو أجزاء كبيرة من الشعب هي جميعاً من بين الأخطار الرئيسية على التماسك في البلدان الصناعية المتقدمة والمجتمعات التقليدية التي تواجه نقص الموارد وتحدي التحديث.

وتشكل الموارد البشرية المصدر الرئيسي الكامن للنمو الاقتصادي في العالم الحديث: فوجود فرص العمل والأنشطة الجديدة أو غيابها وارتفاع أو ركود الدخل بصفة عامة والقدرة أو عدم القدرة على إتاحة الظروف للمشاركة الكاملة والمنتجة في الاقتصاد أمام كل شرائح المجتمع وفي كل مناطق البلد هي التي تحدد إلى درجة كبيرة النجاح أو الفشل الاقتصادي للبلد وكذلك تماسكه الاجتماعي والثقافي في المستقبل.

### 5.3 الإنتاجية والنمو الاقتصادي والاتصالات والتماسك الاجتماعي

تكرر في التاريخ الحديث الإعراب عن المخاوف من الآثار السلبية الواضحة الناجمة عن زيادة الإنتاجية ومنها: الآثار السلبية على العمالة وعلى الممارسات التقليدية المتبعة منذ مدة طويلة وأخيراً على التماسك التقليدي الاجتماعي للاقتصادات التي تمر بمرحلة الارتفاع السريع والعام في الإنتاجية.

ومع ذلك فإن زيادة الإنتاجية هي البعد الجوهرى للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، كما أنها تمثل إحدى أهم المساهمات الحيوية في ثورة المعلومات والاتصالات؛ وينطبق ذلك على كل من القطاع الصناعي وعلى القطاع الزراعي وعلى قطاع الخدمات الآخذ في التوسع.

ويشكل تحسين الإنتاجية أفضل طريقة للتعامل مع الضغط على الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه والمواد الخام ومصادر الطاقة غير المتجددة والبيئة الطبيعية) وندرة رؤوس الأموال بشكل عام وأخيراً السعي إلى استخدام الموارد البشرية على أفضل وجه. وتمثل زيادة الإنتاجية أيضاً أفضل طريقة لكي تحسن البلدان النامية والبلدان في طور التحول من موقعها التنافسي ولكي تقلل الثغرة التي تفصلها عن البلدان المتقدمة على صعيد الازدهار الاقتصادي.

ويؤدي تحسين الإنتاجية إلى زيادة الدخل كما ينجم عنه الطلب على المنتجات والخدمات الجديدة.

غير أنه يجب أن تتوفر الظروف التي تشجع المبادرات الجديدة والشركات الجديدة والمنتجات والخدمات الجديدة وتعمل على إنشاء فرص عمل جديدة. لكي تؤدي مكاسب الإنتاجية العامة أو القطاعية إلى زيادة النمو الاقتصادي وزيادة الازدهار عموماً. ففي ظل هذه الظروف وحدها لا يكون التحسن العام في الإنتاجية عاملاً من عوامل الاضطراب الاجتماعي وإنما عاملاً يزيد الرفاه العام والتماسك الاجتماعي.

واليوم، وأكثر من أي وقت مضى، تشكل سهولة النفاذ إلى المجموعة الكبيرة من المعلومات وإلى الاتصالات العصرية شرطاً جوهرياً لا من أجل زيادة الإنتاجية في الشركات الحالية وفي مجموعة المنتجات والخدمات الحالية فحسب، بل وشرطاً أهم لإنشاء أنشطة جديدة وفرص عمل جديدة.

ويصح هذا الوضع ليس لأن الشركة الجديدة تحتاج دوماً إلى قدر أكبر من المعلومات مقارنة بشركة قائمة (كما أن معظم المشاريع الجديدة تنشأ على أساس معلومات تقنية أو تجارية جديدة) وليس لأن نجاح السوق يتوقف بصورة مستمرة على معلومات أوسع في السوق، وإنما يصح أيضاً وربما بصورة أساسية لأن خصائص أكثرية الأنشطة الجديدة التي ستقام ويرجح أن تكمل بالنجاح (وتؤدي إلى خلق فرص عمل) تتوقف بشكل أكبر بكثير على مدخلات المعلومات وعلى الاتصالات.

ومن هنا كان النفاذ أو عدم النفاذ إلى المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة من بين العوامل الحاسمة اليوم وعملاً متزايد الأهمية في المستقبل، لنجاح أو فشل أي شركة أو منطقة للاقتصادات الوطنية برمتها نظراً لتنامي دور المعلومات والاتصالات وانفتاح الأسواق وفرص البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لتطوير إمدادات جديدة من الخدمات ومن المنتجات الزراعية والصناعية لأسواقها المحلية ولصادراتها.

### 6.3 الأبعاد الوطنية والدولية لثورة المعلومات

كانت الصورة المرسومة حتى وقت قريب نسبياً هي أن "مجتمع المعلومات" في تطور سيحدث في المستقبل وسيكون قاصراً على أغنى البلدان والاقتصادات الأكثر تطوراً. أما اليوم، فقد أصبح "مجتمع المعلومات" حقيقة اقتصادية واجتماعية ليس داخل البلدان المصنعة وفيما بينها، وإنما في البلدان النامية التي تسعى إلى تحقيق كل إمكاناتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتكون ما يطلق عليه اسم ثورة المعلومات من بعدين أساسيين هما:

أ) البعد الدولي: زيادة سرعة وكثافة إتاحة المعلومات وزيادة سهولة الاتصالات التي تؤثر على الوضع السياسي والاقتصادي النسبي لكل بلد؛

ب) البعد القومي: من ينفذ إلى تدفق المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة وفي ظل أية شروط.

### 7.3 الطابع العالمي لثورة المعلومات

يجب النظر إلى دور الاتصالات في صدد التماسك الاجتماعي والثقافي في السياق الأوسع لما يسمى "ثورة المعلومات". وينبغي فيما يلي ذكر المظاهر الأربع التالية من بين المظاهر المتعددة لثورة المعلومات: (1) الثورة التكنولوجية الحالية فيما يتصل بالحواسيب والاتصالات (العتاد والبرامجيات)، (2) تحرير وعمولة تدفق المعلومات عموماً والثورة في مجال تنظيم الاتصالات التي تؤدي إلى حرية لم يسبق لها مثيل على صعيد عرض خدمات الاتصالات والطلب عليها، (3) الأثر على الهياكل الإنتاجية والمنافسة، (4) البعد الاجتماعي والثقافي والسياسي وأثر ثورة المعلومات والاتصالات.

وثمة اعتراف عالمي اليوم بجمهورية ثورة المعلومات وظهور ما يطلق عليه اسم المجتمع القائم على المعارف.

وليست التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والفرص المتصلة بثورة المعلومات وفقاً على البلدان المصنعة الأكثر تقدماً إذ إن أهميتها تبلغ نفس الدرجة من الحيوية بالنسبة إلى ما يسمى بالبلدان النامية والبلدان الاشتراكية سابقاً.

### 8.3 مجال تطبيق ثورة الاتصالات وطبيعتها

انتقل قطاع الاتصالات طور الصناعة "الناضجة" التي تسيطر عليها الاحتكارات العمومية أو الخاصة ليصبح واحداً من أكثر القطاعات دينامية في الاقتصاد العالمي. وتمر كل جوانب هذا القطاع تقريباً بتطور سريع يشمل التكنولوجيا والبنية التحتية وعتاد الاتصالات والبرامجيات المتصلة بالثورة الرقمية الجديدة والخدمات المتيسرة والإطار التنظيمي ودور المستعملين الذين اقتصر خلال عشرات السنوات على دور "المشترك" السلبي، ولكنهم يتمتعون اليوم بقوة الزبائن الحقيقيين (سواء كانوا مستعملين خاصين أو تجاريين) ولا يمكن أن يتجاهل المشغلون أو المسؤولون التنظيميون أو مزود المعدات حاجاتهم وخياراتهم.

ولا يقتصر زخم التطورات سواء كانت تطورات تكنولوجية أو تنظيمية على اقتصادات أغنى البلدان وأكثرها تقدماً وأسواق اتصالاتها. ولا يعني ذلك أنه لم تكن هناك مقاومة ضد هذا التغيير في بعض بلدان منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي وخاصة من بين احتكارات مشغلي الاتصالات.

### 9.3 الثغرة في مجال الاتصالات: عقبة كبرى أمام التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي

يتزايد القلق اليوم من الثغرة الكبيرة بين البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي كما تسمى من جهة، والبلدان الصناعية الأكثر تقدماً من جهة أخرى، في مجال توفر الخدمات ونوعيتها والبنية التحتية للاتصالات. واليوم يتزايد فهم هذه الثغرة لا بوصفها مجرد تعبير عن الفرق العام في مستوى الأداء الاقتصادي والموارد بين مجموعتي البلدان، بوصفها أيضاً عقبة كبرى محتملة، أمام مستقبل التنمية والاستقرار الاجتماعي في المجموعة الأولى من البلدان.

### 10.3 ثغرة الاتصالات هي أيضاً نتيجة أخطاء السياسات في الماضي

أصبح من الواضح منذ فترة أن مدى وخطورة ما يسمى "ثغرة الاتصالات" لم يكن مجرد نتيجة قيود الموارد والتكنولوجيا فحسب وإنما نتيجة أخطاء أعمال أو إغفال أعمال على صعيد السياسة العامة في البلدان النامية والبلدان الاشتراكية سابقاً معاً.

وفي البلدان الاشتراكية كان إهمال تنمية الاتصالات خلال عقود كثيرة يرجع إلى مجموعتين مترابطتين من العوامل: (1) الإفراط في التشديد على النموذج الاقتصادي الشيوعي في مجال "الإنتاج المادي" والتقليل العام من شأن كل أنشطة الخدمات، و(2) النظام السياسي الذي يهدف إلى السيطرة على تنظيم الاتصالات وفرض قيود على حرية الاتصال بين المواطنين. وكان النقص في الهواتف في البلدان الشيوعية (كان على المواطنين العاديين في أكثرية البلدان الاشتراكية سابقاً انتظار عدة سنوات قبل الحصول على الهاتف) دليلاً على عدم كفاءة النظام الاقتصادي وغياب حرية المواطنين.

ومن المعترف به كذلك أن مجتمع المعلومات والوعي بخصائصه ومتطلباته قد لعب دوراً كبيراً في الخيار النظام الشيوعي: فقد كانت النهاية السلمية "للحرب الباردة" ونتائجها في نهاية الأمر دليلاً على أهمية كل من حرية الإعلام والاتصالات والدينامية التكنولوجية والاجتماعية كذلك، فضلاً عن تفوق المجتمعات "المنفتحة" و"المستندة إلى الإعلام".

أما في البلدان النامية فقد كانت نظرية وممارسة التنمية الاقتصادية طوال سنوات كثيرة إلى التقليل من أهمية الاتصالات في الأداء الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وبصورة عامة كانت البنية التحتية للاتصالات وخدماتها تعتبر أقل أهمية من إمدادات الطاقة أو شبكات النقل أو مشاريع الري أو البنية التحتية الاجتماعية وخاصة المدارس أو الرعاية الصحية. وكانت الاتصالات تعتبر "ترفاً" في أكثر الأحيان إذا قورنت بالبنية التحتية الأخرى وبما يسمى الاستثمارات الإنتاجية.

وينبغي أن يلاحظ أيضاً أن وكالات التنمية الدولية، بما فيها البنك الدولي، التي ظلت حتى أوائل الثمانينات لا تركز بدرجة كافية على أهمية المعلومات والاتصالات مقارنة بعناصر البنية التحتية الأخرى، قد أخذت في السنوات الأخيرة تدرك أن ثورة المعلومات والبنية التحتية للاتصالات وخدماتها تتساوى في أهميتها بالنسبة إلى كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة الصناعية.

### 11.3 الاتصالات والتنمية الاقتصادية

دارت مناقشة واسعة بين علماء الاجتماع والعلوم السياسية في السبعينات وجزء من الثمانينات حول دور الإعلام وتدفقات المعلومات (وحرية هذه التدفقات) والظروف الاجتماعية في البلدان النامية. ولسوء الحظ تلون جانب كبير من هذه المناقشة بالصراعات الأيديولوجية وقُلب معظم الكتاب (الذين أُتيح لهم نفاذ كامل إلى الاتصالات العصرية وموارد المعلومات) كثيراً من شأن الطابع الجوهري للاتصالات كعامل لتحسين الإنتاجية ورفع مستويات الدخل وبالتالي تحسين الظروف الاجتماعية، وتبين عدة كتابات وخاصة ما كتبه أرمان ماتالار هذه النظرة السلبية إلى اتجاهات الاتصال والاتصالات، وهو نظرة تنطلق من دوافع سياسية.

### 12.3 من الأيديولوجيا إلى الاعتراف بأهمية الاتصالات في التنمية الاقتصادية

حتى إذا استبعدنا سوء التفسير الصادر عن دوافع إيدولوجية لمسألة دور حرية النفاذ إلى المعلومات (كما يتضح من تقرير MacBride لعام 1980)، كان لا يزال ممكناً حتى بداية الثمانينات أن نقرأ في تقرير مشترك أعده الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي بشأن هذا الموضوع أن المساهمة الإيجابية للاتصالات في التنمية هي مسألة "حُدس واهن" وأن الأثر الإيجابي للاتصالات على التنمية أقل وضوحاً بكثير من أثر السماد أو الإنفاق العام على الرعاية الصحية والتعليم (انظر Ghebali، صفحة 27).

ولكن منذ أن نشر مايتلند تقريره في عام 1985 على الأقل، بدأ الاعتراف بمساهمة الاتصالات في التنمية الاقتصادية على نحو أكثر صراحة. (انظر استعراض الذي أعده فيكتور - إيف غيبالي عن الكتاب والمطبوعات بشأن موضوع الاتصالات والتنمية. وترد مناقشة تفصيلية لتغير مفهوم أثر الاتصالات على التنمية المجتمعية في الكتاب الذي أعده فرانسيس بال بعنوان "وسائل الإعلام والمجتمعات".

واليوم تلقى أهمية الاتصالات في عملية التنمية اعترافاً واسعاً سواء في الكتابات الجامعية أو في مطبوعات المنظمات الدولية مثل الاتحاد الدولي للاتصالات والبنك الدولي (انظر التقارير التي أعدها الاتحاد بشأن تنمية الاتصالات في العالم أو تقرير البنك الدولي بشأن التنمية عام 1994: البنية التحتية من أجل التنمية).

### 13.3 أهمية النفاذ إلى المعلومات وإلى الاتصالات من أجل الحفاظ على التماسك الاجتماعي والثقافي

ظلت النظريات والتحليل الاقتصادي والاجتماعية التقليدية حتى الماضي القريب تقلل من شأن دور تدفقات المعلومات ودور الاتصالات الحديثة في الأداء الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، وينطبق ذلك بشكل خاص على كثير من الكتابات المخصصة للتنمية الاقتصادية.

ورغم ذلك فإن المعلومات، مثلها مثل المعرفة النظرية والعملية، كانت دائماً مكوناً أساسياً للنجاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وقد كانت قوة البلدان الصناعية المتقدمة وازدهارها والتماسك الاجتماعي الذي استند إليه نجاحها في التحليل الأخير من ناحية، يرتبطان دائماً ارتباطاً وثيقاً بجزية الأفكار وتبادلها أكثر من ارتباطهما بالنفاذ إلى الموارد الطبيعية. واختفاء العقبات الصناعية التي تحول دون تدفق المعلومات يلعب دوراً أساسياً في نشر التكنولوجيا وفي نشر "نماذج التنمية" الناجحة على صعيد الشركات أو القطاعات أو الاقتصاد القومي.

وبدون النفاذ الحر إلى المعلومات الاقتصادية والسوقية لن تتاح "الفرص المتساوية" للأفراد أو العائلات أو الشركات أو لشرائح كاملة من المجتمع. ويشكل "احتكار المعلومات" سواء كان من طرف الدولة أو من طرف مجموعات خاصة أداة أساسية لفرض احتكار السوق منح امتيازات اجتماعية اقتصادية مصطنعة، وبذلك يصبح عاملاً هاماً لكبح الأداء الاقتصادي. وأصبحت "المعلومات والاتصالات" عناصر أساسية في ميدان التعليم والتدريب المهني وبالتالي في تحقيق "التماسك الاجتماعي والثقافي" على حد سواء.

وهناك اليوم توافق واسع في الآراء بين أخصائيي التنمية على أن أي شكل من أشكال السلطة الاحتكارية التي تحد من النفاذ إلى المعلومات وإلى خدمات الاتصالات الأساسية (لأسباب اقتصادية أو سياسية أو إدارية) يمثل عقبة كبرى أمام التغيير الهيكلي وتحقيق التنمية. كما ومن المرجح أيضاً أن يقوض ذلك من التماسك الاجتماعي بدرجة أكبر لا في المجتمعات الريفية فحسب، وإنما في البيئة الحضرية كذلك وعلى صعيد الاقتصادات الوطنية بصورة إجمالية.

### 14.3 طبيعة التغيير الهيكلي

تهدف التنمية الاجتماعية إلى تنفيذ التغيير القطاعي وزيادة سرعته. وثمة بعد بالغ الأهمية في هذه العملية هو تكييف النماذج الحالية والناجحة في البلدان الأكثر تقدماً وشروط الاقتصاد الوطني. (لمعرفة أهمية نشر التكنولوجيا بمعناها الواسع من وجهة نظر النمو الاقتصادي والتنمية، يرجى الرجوع إلى Hieronymi في *Technology and International Relations*).

والتغيير في القطاع - أي إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي - يؤدي إلى ظهور فرص جديدة كما يؤدي أيضاً في كثير من الأحيان إلى عمليات تكييف مؤلمة.

وتشكل سرعة التحول الهيكلي والقطاعي مصدراً من مصادر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحالية لا في البلدان النامية وما يسمى ببلدان التحول فحسب، وإنما على الصعيد العالمي أيضاً.

والتغيرات الهيكلية الحالية هي نتيجة للتغيرات التكنولوجية والتغيرات النابعة من السياسات المعتمدة: انتشار نموذج اقتصاد السوق وتحرير التجارة وزيادة حرية المبادرة للأفراد والشركات الخاصة والمنظمات على الصعيدين الوطني والعالمي.

### 15.3 التغيير الهيكلي وثورة الاتصالات: تحد ثلاثي

كان واضحاً حتى قبل بداية "ثورة الاتصالات" الحالية أن نوعية شبكات الاتصالات وكثافتها وكثرة استعمال خدمات الاتصالات المحلية والخارجية (الخدمة الصوتية بشكل أساسي) هما من الدلالات الرئيسية لمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية معاً. فالبلدان المتقدمة إلى درجة عالية تستطيع الإنفاق على إقامة شبكات اتصالات أكثر تطوراً كما أن وجود الاتصالات يسهم في النمو الاقتصادي وفي تحسين الوضع التنافسي الدولي لأي بلد.

وهناك ثلاثة جوانب هامة في ثورة الاتصالات:

- أ) تتحول الاتصالات لتصبح عاملاً هاماً في الأداء الاقتصادي؛
- ب) تنطوي هذه الثورة على فرص ومخاطر (مثل التوسع غير المتوازن) للبلدان النامية والبلدان في طور التحول إلى اقتصاد السوق على السواء؛
- ج) يؤثر وجود أو غياب النفاذ إلى الاتصالات أو عدمه على النسيج الاجتماعي وعلى التنمية الثقافية والتماسك الثقافي في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

### 16.3 التغييرات "الكمية" و"النوعية" في دور الاتصالات: الحاجة إلى تفاعلي الاختلالات القطاعية والاجتماعية

التغييرات "الكمية": من السمات البارزة للسنوات العشر الأخيرة زيادة حجم المعلومات المرسل من خلال نظام الاتصالات: الإشارات الصوتية والبيانات والنصوص والصور. ويمضي الناس وقتاً متزايداً في استعمال مختلف خدمات الاتصالات سواء في حياتهم الشخصية أو في بيئة العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تستمر زيادة الحصة النسبية للاتصالات الخارجية والاتصالات الدولية. وقد أصبحت سهولة وكثرة استعمال الاتصالات من أهم خصائص المجتمعات العصرية. وثمة توافق واسع النطاق في الآراء على أننا لا نزال في بداية هذا التطور.

التغيرات "النوعية": كان نمو حجم المعلومات المرسل نتيجة وسبباً في نفس الوقت للتغيرات النوعية الكبرى الجارية في نظام الاتصالات والمجتمع عموماً. وكان النمو النوعي ممكناً بفضل تخفيض التكاليف وزيادة سهولة النفاذ إلى البنى التحتية والخدمات وتحسين الخدمات المتاحة لأغراض المستعمل وأخيراً بفضل إدخال تكنولوجيات وخدمات جديدة. ومن المتوقع أن تستمر هذه التطورات في السنوات القادمة. وفي نفس الوقت، تتأثر طريقة تنظيم العمل والطريقة التي ينظم بها الأفراد والعائلات حياتهم ووجودهم تأثراً عميقاً بوجود الاتصالات والعادات لاستعمال الاتصالات على نطاق أوسع وبتواتر أسرع.

ولم تطرأ هذه التطورات في أكثر الاقتصادات تطوراً فحسب، وإنما في بعض الأجزاء من البلدان النامية (وأقل البلدان نمواً من بينها) وفي البلدان في طور التحول وهو ما يشكل ظاهرة مشجعة. ولم يكن تجانس الاتصالات هدفاً مستصوباً أو ممكناً في أي وقت. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض القطاعات حتى في البلدان النامية لها مطالب مشروعة للحصول على خدمات اتصالات أفضل مما يتاح لقطاعات غيرها. ويجب ألا تتخذ المساواة في النفاذ إلى الخدمة العالمية والاستفادة منها ذريعة لتخفيض القاسم المشترك للخدمة.

ولكن وجود ثغرة دائمة ومتزايدة على صعيد سهولة النفاذ إلى خدمات الاتصالات بين القطاعات الاقتصادية المهمة أو بين فئات المجتمع ينطوي على خطر من الناحية الاجتماعية ومن ناحية الأداء الاقتصادي. وتهدف السياسات المتوازنة في ميدان الاتصالات بشكل خاص إلى تجنب تشكيل أوضاع اقتصادية أو اجتماعية متميزة بسبب إمكانية الوصول إلى الاتصالات.

### 17.3 المعلومات والاتصالات: التنمية الإقليمية والهجرة الداخلية

تشكل الكثافة السكانية المفرطة في المناطق الحضرية والاختلالات الإقليمية المتزايدة مصدراً رئيسياً للمشاكل في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. والهجرات الداخلية الكبيرة ونمو المدن الهائلة والأحياء المنعزلة (الجيتو) في المدن كثيراً ما تكون نتيجة لوجود ظروف اقتصادية وبنوية أكثر سوءاً في المناطق الريفية والنائية.

وعلى الرغم من الاعتراف عالمياً بأن اللامركزية في مجال الأنشطة الاقتصادية والتنمية الإقليمية والريفية تعتبر من أهم الأهداف، إلا أن طبيعة متطلبات القرى والمدن الصغيرة (وحاجتها إلى النفاذ إلى الاتصالات) ليست بوضع الإدراك الكامل.

وكل جوانب الحياة والأنشطة الاقتصادية التقليدية والجديدة في القرى والمدن الصغيرة تعتمد كلها على المعلومات: فهناك الحاجة إلى المعلومات التقنية (لأن هذه القرى والمدن صغيرة إلى درجة لا تتيح وجود الخبراء والاختصاصيين اللازمين)، كما أنها تحتاج إلى الاتصال بموردي قطع الغيار (وإن صغر حجمها يحول دون وجود كل أنواع المخزونات بصورة مستمرة)، فضلاً عن حاجتها إلى معلومات بشأن الأسعار والأسواق والمخاطر والفرص الجديدة التي تتخطى حدودها الجغرافية.

ولن تتمكن هذه القرى والمدن الصغيرة من زيادة إنتاجيتها وجذب المستثمرين الجدد (وكذلك المشاريع الإنمائية الجديدة التي تعتمد بطبيعتها اعتماداً شديداً على النفاذ إلى الاتصالات) وإنشاء أنشطة وفرص عمل جديدة والإبقاء على اليد العاملة المحلية واستقطاب موارد بشرية مؤهلة من الخارج، إلا إذا كان من السهل عليها الحصول على هذه المعلومات والاتصالات.

### 18.3 المبادرات الخاصة والشركات الصغيرة والمتوسطة والاتصالات

هناك اعتراف عام بأن التنمية النشطة للشركات الصغيرة والمتوسطة هي شرط أساسي لا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والنجاح في تطوير اقتصاد السوق والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وحسب، وإنما أيضاً لأغراض السياسات التي تستهدف تدعيم التماسك الاجتماعي والالتزام الاجتماعي بمبادئ اقتصاد السوق.

وليس في هذا جديد. فقد كان ما يسمى سياسة "الطبقات المتوسطة" تشمل منذ بدايتها عنصراً مركزياً يتمثل في مفهوم سياسات ما يدعى "اقتصادات السوق الاجتماعية" الذي ظل لمدة 40 عاماً ولا يزال يشكل أساس نجاح الاقتصاد الألماني واقتصادات أخرى بما فيها النمسا وسويسرا.

والأمثلة من مختلف أمريكا اللاتينية، من الأرجنتين وفنزويلا إلى بنما وكوستاريكا، كما جاءت في تقرير أخير أعدته جمعية أمريكا اللاتينية لمراكز أبحاث وشركات الاتصالات، توضح أهمية مراعاة سياسات تنمية الاتصالات وحاجة الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى خدمات الاتصالات الأساسية والمتقدمة.

### 19.3 قطاع الخدمات والاتصالات والاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية

يعتبر التطور المستمر في قطاع الخدمات حالياً ميزة أساسية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة والانتقال بنجاح إلى اقتصاد السوق.



ويساعد تطوير قطاع الخدمات (الذي أهمل بدرجة كبيرة في كل من الاقتصادات الاشتراكية وفي البلدان التي اعتمدت سياسات تنمية مستوحاة من نماذج التخطيط المركزي المتصلب والتصنيع المكثف) على تدعيم التماسك الاجتماعي عن طريق زيادة رضاء المستهلكين وبفضل إمكاناته لخلق فرص العمل وتشجيع المبادرات الخاصة والمحلية.

وفي نفس الوقت، فإن تطوير كل أجزاء قطاع الخدمات تقريباً يعتمد بكثافة على المعلومات وعلى خدمات الاتصالات. (انظر توضيحات أخرى لهذه المسألة في أمريكا اللاتينية، خاصة في منشورات جمعية أمريكا اللاتينية لمراكز الأبحاث وشركات الاتصالات).

### 20.3 العولمة والاتصالات والفرص المتاحة للاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية

لا يشكل تحرير التبادلات العالمية وزيادة العولمة في العديد من الأنشطة الصناعية والخدماتية تحدياً أساسياً في صورة زيادة المنافسة وحسب، وإنما يشكل كذلك فرصاً جديدة للبلدان النامية (بما في ذلك أقل البلدان نمواً) والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية: وتنطوي هذه الفرص بشكل خاص على (أ) حرية أكبر في النفاذ إلى أسواق البلدان المجاورة وكذلك إلى الأسواق المتقدمة، (ب) زيادة الاستثمارات الأجنبية، (ج) التعاون التكنولوجي والتجاري والإنتاجي مع شركات أجنبية من أجل الاستفادة من تكاليف الإنتاج المنخفضة واقتصادات الإنتاج الكبير.

وتطوير كل هذه الأنشطة يحتاج سلفاً إلى وجود خدمات الاتصالات الأساسية، بل ووجود خدمات متقدمة في كثير من الحالات. وهذا الشرط حاسم بصفة خاصة في حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة (الوطنية والأجنبية) التي لا تملك تسهيلات خاصة بالاتصالات أو لا تستطيع تحمل أعباء هذه التسهيلات.

### 21.3 التنمية الريفية والمعلومات واحتكار "الوسطاء"

ظل الاعتراف بأهمية وإمكانية دعم التماسك الوطني عن طريق التنمية الريفية نقطة مركزية في مختلف برامج التنمية الريفية، مثل برنامج آغا خان للدعم الريفي، ويتمثل أحد الأهداف الصريحة لهذا البرنامج في تطوير روح المبادرة في المجتمعات الريفية وتشجيع استقلاليتها وطاقاتها على التخطيط للمستقبل ومواجهة التطورات غير المتوقعة. ويشدد المسؤولون عن إعداد وإدارة هذا البرنامج الناجح جداً تشديداً كبيراً على دور المعلومات (والقدرة على التعامل مع المعلومات التقنية والإدارية الأساسية).

ويلعب "الوسطاء" في العديد من المجتمعات الريفية التقليدية دوراً أساسياً بصفتهم المشتري الوحيد لمنتجات المزارعين من جهة، وبصفتهم شبه الاحتكارية كموردين للبذور والمنتجات وبل الانتماءات للمزارعين من جهة أخرى. وكثيراً ما يقع المزارعون تحت إغراء بيع منتجاتهم إلى الوسطاء قبل الحصاد والأسعار والشروط التي يفرضها الوسطاء. وبصورة عامة، يتمتع "الوسيط" باحتكار الأسعار والمعلومات الأخرى بشأن السوق وكذلك باحتكار خدمات الاتصالات الأساسية في حالة توفرها. ومن الممكن أن يكون "الوسطاء" أفراداً أو شركة أو مكتباً حكومياً.

ويتفق أخصائيو التنمية الريفية على أن القضاء على السلطة الاحتكارية التي يتمتع بها "الوسيط" المحلي سواء كان فرداً أو ممثلاً للسلطات العامة تشكل شرطاً أساسياً كي تكون تنمية المناطق الريفية ناجحة وذلك للسببين التاليين :

- (أ) تدعيم الموقف التفاوضي للمنتجين ولزيادة الإنتاجية والإيرادات ومن أجل تحسين تكيف نطاق المنتجات مع الظروف السائدة في السوق؛
- (ب) إتاحة ظهور مبادرات فردية ومجتمعية جديدة وأنشطة محلية جديدة تتعلق بتوريد السلع والخدمات للمزارعين لا لزيادة الإيرادات وفرص العمل وحسب، ولكن أيضاً لدعم التماسك الاجتماعي.

ويشكل النفاذ بدون تقييد إلى المعلومات الأساسية بشأن السوق وإلى المشتريين الآخرين المحتملين وإلى المشورة الفنية في القرية أو المنطقة وخارجها على حد سواء شرطاً لتخفيف أو إزالة حدة الاحتكار المصطنع على المعلومات من جانب الوسطاء المحليين أو الإقليميين. ومن هنا، يمكن أن يساعد النفاذ إلى الاتصالات الأساسية على التخفيف من وطأة عقبة رئيسية تعترض التنوع الريفي والتنمية الريفية.

### 22.3 إضعاف التماسك الاجتماعي التقليدي في البلدان النامية

في المجتمعات التقليدية، بما في ذلك المجتمعات ذات التنوع الكبير على الصعيد الاجتماعي والعرقى والإثني واللغوي (مثل الهند)، يقوم التماسك الاجتماعي بين المجموعات وداخلها في جانب منه على أساس تقارب المصالح المحلية وتقسيم العمل.

وهناك عدد من العوامل المهمة التي أضعفت التماسك الاجتماعي التقليدي في البلدان النامية وخاصة في أقل البلدان نمواً أو أقل المناطق نمواً داخل البلدان النامية الأكثر تقدماً وهي:

- (1) تدرج الضغوط السكانية بين أخطر العوامل التي تقوّض التماسك الاجتماعي على صعيد الأسرة وصعدي المجتمع المحلي والوطني. فهذه الضغوط تزيد من حدة الضغط على الموارد المتاحة (الأرض والمياه ورأس المال والبنية التحتية)، كما تؤدي إلى ركود الإيرادات الفعلية أو إلى تدهورها، فضلاً عن أن هذا الضغط السكاني يؤدي إلى ارتفاع البطالة الظاهرة أو المقنعة ويزيد من إلحاح الحاجة إلى توفير التعليم والتدريب وخلق فرص العمل في أنشطة جديدة.
- (2) إدارة الموارد الطبيعية بطريقة تؤدي إلى إهدارها (الأرض والمياه والغابات، إلخ) وتدهور البيئة (تشكل الاتصالات أداة مهمة لإدارة الموارد الطبيعية في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء) هما نتيجتان لضعف التضامن والتماسك الاجتماعي وسبباً لهما في نفس الوقت.
- (3) تصبح زيادة التنافس على الموارد المتناقصة بين المجموعات وداخل المجتمعات التقليدية ظاهرة تثير الاضطراب في المجتمع، إلا إذا أدت المنافسة إلى تحسين الكفاءة العامة وخلق أنشطة جديدة وزيادة عامة في الإيرادات.
- (4) ينجم التحول الحضري المفرط ونشوء "المناطق المنعزلة" (الجيتو) الحضرية وتمييش أجزاء كبيرة ومتزايدة من السكان عن مجموعة معقدة من العوامل، بما في ذلك زيادة صعوبة إيجاد فرص العمل والحصول عليها في الأنشطة الجديدة في المناطق الريفية عنها في التجمعات الحضرية الكبيرة.
- (5) يشكل كل من تحرير الأسواق وإصلاحها ظاهرة عالمية ناجمة عن الفشل العام الذي مني به التخطيط الاقتصادي المتصلب وأدوات السيطرة المركزية. ولكن التحرير والإصلاح يعنيان زيادة المنافسة وزيادة المكافأة مقابل الجودة والجزاءات التي يفرضها السوق في حالة عدم الكفاءة وبذلك يؤديان ولو مؤقتاً إلى زيادة التوتر الاجتماعي في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

### 23.3 الاتصالات وأزمة التماسك الاجتماعي في البلدان الاشتراكية سابقاً

ليس من المبالغ فيه القول بأنه لولا ثورة الاتصالات، لما كان بالإمكان تصور انتقال البلدان الاشتراكية سابقاً إلى الديمقراطية واعتماد اقتصاد السوق المستقر.

فمنذ الثورة البولشيفية في عام 1917، كان أحد الأهداف الأساسية في السياسة السوفياتية هو تحطيم التماسك الاجتماعي "القديم" والتخلص منه من أجل إنشاء "مجتمع جديد" وتكون "الإنسان الاشتراكي الجديد" الذي يعطي ولاءه الرئيسي أو الأوحيد للحزب.

ونفذت هذه السياسة بوحشية في الاتحاد السوفياتي سابقاً وفي البلدان الاشتراكية سابقاً في شرق أوروبا ووسطها وفي كوبا وفي كل بقاع التي فرض عليها النموذج السوفياتي بالقوة. وكانت المراقبة الصارمة للمعلومات ووسائل الإعلام والاتصالات وسيلة من الوسائل الأساسية لتحقيق السيطرة الاجتماعية والسياسية. ولم يكن النقص المتعمد في الهواتف (كان لا بد للمتقدم بطلب للحصول على هاتف أن يكون إما صاحب مركز في السلطة أو مستعداً وقادراً على دفع رشوة فعلاً للقفز على قوائم الانتظار اللامتناهية) إلا جانباً من أوضح جوانب هذه السياسة.

وقد وقع كثير من المراقبين الأجنبي (حتى من بين من لا يتعاطفون مع عقيدة الشيوعية وسياستها) بسهولة وفي وهم الاعتقاد بأن هذه البلدان قد نجحت، رغم ضعف أداؤها الاقتصادي ورغم القمع السياسي، في إقامة نوع جديد من التماسك الاجتماعي. والحقيقة هي أن الدراسات المقارنة التي أجريت في الثمانينات (قبل انهيار الشيوعية ولكن في فترة كان من الممكن فيها إجراء مثل هذه الدراسات) أظهرت أن معظم المؤشرات، تدل على أن التماسك الاجتماعي (على الأصعدة المحلية والإقليمية والوطنية) في البلدان الاشتراكية أضعف بكثير منه في المجتمعات الغربية واقتصادات السوق.

وكان من المعروف على نطاق واسع أن التقييدات المصطنعة لوسائل الاتصال وحرية تدفق المعلومات تمثل عاملاً هاماً في إضعاف التماسك الاجتماعي، فضلاً من أنه ساهم في ظهور أعراض التواكل الاجتماعي العام، وهو ما يجب على هذه المجتمعات أن تتخلص منه في السنوات القادمة. وزاد من حدة الأثر السلبي المباشر لهذه السياسة الأثر السلبي العام على الأداء الاقتصادي نتيجة عدم القدرة على المشاركة الكاملة في التقدم التكنولوجي الذي ينطوي عليه ظهور "مجتمع المعلومات".

### 24.3 إعادة البناء وإنشاء اقتصاد السوق والتوازن الاجتماعي والإقليمي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

تتضح الثغرة بين نوعية خدمات الاتصالات وكثافتها والمستوى العام للتعليم والثقافة في المجتمع وضوحاً بارزاً في البلدان الاشتراكية السابقة.

ويدخل في عملية التحول استمرار توسيع اقتصاد القطاع الخاص والمبادرات الفردية وإنشاء شركات جديدة وخلق فرص عمل جديدة وفعالية إجراءات تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية جزءاً من عملية التحول.

وهذه كلها أهداف اقتصادية واجتماعية في وقت واحد ولها الأولوية. ومن الممكن أن يكون وجود خدمات الاتصالات أو غيابها هو العامل الحاسم الذي يفصل بين الركود واستمرار الاحتكارات والامتيازات القديمة، من ناحية، وخلق وضع جديد ودينامي تسوده المساواة في الفرص لأصحاب المشاريع وباقي المجتمع، من ناحية أخرى.

ومن الحيوي توسيع وتحسين أنظمة الاتصالات في هذه البلدان بصورة سريعة ومتوازنة لتحقيق ما يلي :

أ) تحديث اقتصاداتها (القطاع الصناعي والزراعي على حد سواء وعن طريق تطوير قطاعات الخدمات التي أهدمت لفترة طويلة) وتحسين وضعها التنافسي العام وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي؛

ب) تفادي أو إنهاء تهميش مناطق واسعة أو شرائح كبيرة من المجتمع وظهور انقسامات اجتماعية وإقليمية جديدة أو زيادة حدتها، أو ظهور فروقات كبيرة بين البلدان التي كان التحول فيها ناجحاً و "التي أصبحت من عداد البلدان الغربية" وتلك التي تعاني من مشاكل كبيرة للتكيف مع تحديات وإمكانيات الاقتصاد السوقي التنافسي.

والانتقال الآن من اقتصاد مركزي تسيطر عليه الدولة إلى اقتصاد سوقي تنافسي يقوم على مبادرة الأفراد ويتسم باللامركزية عملية معقدة. وينطوي هذا التحول على تدابير تكيفية وعلى تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة جداً، فضلاً عن أنه يتطلب من الناس بذل جهود جبارة في حياتهم الفردية والعملية.

وثمة توافق واسع في الآراء بين الخبراء الوطنيين والدوليين على أن عدم القدرة على الاستجابة إلى ثغرة الاتصالات والتحديات الاجتماعية المرافقة لمجتمع المعلومات التنافسي لن يؤدي إلى تباطؤ تطور ونمو الاقتصاد على الصعيد العالمي فحسب، وإنما قد يؤدي إلى تقويض قبول المجتمع لمفهوم اقتصاد السوق.

### 25.3 معالجة "ثغرة الاتصالات" في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

اقرن انقيار النظام الشيوعي بوضوح الحاجة إلى وضع حد للإهمال الواسع تجاه صيانة وتنمية البنى التحتية وعكس اتجاهه؛ وقد كان هذا الإهمال أحد العلامات المميزة "للاشتركية" التي طبقت في الاتحاد السوفياتي سابقاً وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية وهو يشكل اليوم ميراثاً ثقيلاً لهذا النظام على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

ومنذ البداية كان هناك اعتراف واسع بأن تحسين الاتصالات غير الفعالة وغير الكافية وتوسيعها يشكل أحد الشروط المسبقة لنجاح إعادة البناء الاقتصادي وتحويل هذه البلدان (انظر أوتو هيرونييمي: *Economic Policies for the New Hungary*).

ومن بين الموضوعات الكبرى لدراسات وتوصيات البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية ضرورة اتباع نهج مبتكرة فيما يسمى "بالاقتصادات المتحوّلة"، على الصعيد التقني وعلى صعيد التفاعل البيئي في قطاع الاتصالات بين السلطات الحكومية والقطاع الخاص على حد سواء.

ويلزم من وجهة النظر الاقتصادية وكذلك من وجهة النظر الاجتماعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة اتباع نهج مبتكر: إذ لا بد من سد الثغرة في ميدان الاتصالات على الصعيد "الدولي" و "النوعي" و "الوطني" من أجل استخدام الموارد المالية والبشرية النادرة على أفضل وجه.

وبالفعل، اضطلعت معظم البلدان الاشتراكية سابقاً بجهود خلال السنوات الخمس الماضية لتحسين البنية التحتية للاتصالات وخدماتها. وبالإضافة إلى ألمانيا الشرقية سابقاً التي استفادت من نقل مكثف للموارد المالية والبشرية والخبرات في هذا القطاع، حقق العديد من البلدان المتحوّلة نتائج ملحوظة في ميدان الاتصالات.

## المربع 9

## حالة هنغاريا

يبين المثال الهنغاري ما ذكر أعلاه. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في فترة سابقة بهدف إصلاح الاقتصاد، كانت هنغاريا، مثلها مثل سائر البلدان "الاشتراكية" الأخرى تعاني من انخفاض كثافة نظام الاتصالات وسوء نوعية خدماتها وتخلفها التكنولوجي.

وبفضل تصميم الحكومة في السياسة التي اعتمدها (إدخال المنافسة وتشجيع استخدام الهواتف المتنقلة وإجراء خصخصة جزئية للشركة العامة للاتصالات في نهاية 1993)، تخطت كثافة الخطوط المباشرة ببدالة عام 1990 ضعف ما كانت عليه. وانطوت عملية التحديث على إعداد خدمات متطورة وبذل الجهود الضرورية من أجل "تنمية الاتصالات" في المناطق الريفية والنائية.

وفي بداية العقد كانت كثافة الخطوط الهاتفية الأساسية في هنغاريا قريبة من الكثافة المسجلة في جنوب إفريقيا أو فنزويلا. أما اليوم فقد وصلت هذه الكثافة إلى نصف الكثافة المسجلة في البلدان الصناعية المتقدمة، ومن المحتمل أن تقترب من متوسط كثافتها (على صعيد الخدمات الأساسية) بحلول العام 2000.

وقد تم الاعتراف بضرورة المرونة والنهج المبتكرة وذلك مثلاً في مجال التشجيع على توسيع شبكة الهاتف المتنقل. وحالياً، وحسب آخر تقرير سنوي صادر عن MATAV، وصل عدد المشتركين في خدمة الهاتف المتنقل حوالي 300 000 مشترك، بعد أن تضاعف هذا الرقم عام 1995 مما يشكل نسبة اختراق عالية جداً نسبياً مقارنة بالنسبة المسجلة في أكثرية بلدان أوروبا الغربية. ومن هنا، فمن الواضح أن الهاتف المتنقل في هنغاريا لم يعد مجرد "مظهر اجتماعي".

ولم يقتصر الدور الأساسي لتوسيع شبكة الهاتف المتنقل في هنغاريا على المساهمة في تسريع عملية "الحاق بركب التطور"، والحؤول دون انتظار فترات زمنية طويلة للحصول على خطوط ثابتة، وهو وضع ما زال مستمراً (وإن كانت الفترات الزمنية تنخفض بشكل سريع) وحسب، وإنما ساعد أيضاً على الزيادة الاستثنائية في عدد الشركات الخاصة في البلد بكامله. ويعتبر الهاتف المتنقل اليوم في هنغاريا أداة فعالة يمكن أن يعتمد عليها عشرات الآلاف من رجال الأعمال لممارسة نشاطاتهم، في حين كان كل ما يشغل أكثرهم في الماضي هو الحصول على وظائف آمنة ومضمونة في القطاع العام.

وما تزال تواجه هنغاريا، مثلها مثل البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية مهام بالغة الأهمية منها توفير الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي المستدام، بما في ذلك في قطاع الاتصالات. ومن بين أهم الإنجازات الملموسة التي حققتها عملية التحول في هنغاريا منذ عام 1990: أ) تدفق الاستثمارات الأجنبية الكبير (حوالي 50% من إجمالي الاستثمارات في المنطقة)، ب) إنشاء مئات ألوف الشركات الخاصة الجديدة، ج) اندماج الشركات والصادرات الهنغارية السريع في الأسواق الغربية، د) أخيراً وليس آخراً الاستقرار الاجتماعي النسبي الذي ينعم به البلد. وثمة توافق عام في الآراء بين الخبراء الهنغاريين والأجانب على أن تحقيق هذه النتائج لم يكن ممكناً بدون بذل جهود جبارة في قطاع الاتصالات وإنجاز تحسينات وكمية في هنغاريا بكاملها.

## 26.3 أبعاد ثغرة الاتصالات

يتزايد إدراك علماء الاجتماع والاقتصاديين وواضعي السياسة للمخاطر الملازمة للبعد الدولي والمحلي لما يسمى بثغرة الاتصالات. وإذا ما استمرت هذه الثغرة أو زاد اتساعها خلال السنوات القادمة بين البلدان الصناعية المتقدمة من جهة، والبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من جهة أخرى، فإن ذلك سيشكل خطراً كبيراً يحدق بالتماسك الاجتماعي في بلدان المجموعة الثانية. ومن الممكن أن تزداد حدة هذا الخطر باستمرار "الثغرة الداخلية" أو زيادة اتساعها، أي إذا استمرت شرائح كبيرة من المجتمع غير قادرة على النفاذ إلى خدمات الاتصالات.

وينطوي ما يسمى بثغرة الاتصالات - أي الاختلافات بين إمكانات النفاذ إلى خدمات الاتصالات الأساسية والمتطورة - على ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

- 1) "الثغرة الدولية" أي الاختلافات بين البلدان ومجموعات البلدان،
- 2) "الثغرة النوعية" و"التقنية" التي تظهر الاختلافات في نوعية الخدمات، وبصورة متزايدة على صعيد الأهمية النسبية لسوق الاتصالات إجمالاً،
- 3) "الثغرة الداخلية" التي تغطي الاختلافات الإقليمية في النفاذ إلى الاتصالات والاختلافات في إمكانات النفاذ بين المجموعات الاجتماعية والاقتصادية في بلد ما.

وكان من السهل نسبياً في الماضي التعامل مع هذه المشكلة (حالة فرنسا في السبعينات) بسبب التشبع النسبي في أكثر البلدان تقدماً ولتكنولوجيا الاتصالات "النضوج" النسبي.

أما اليوم فقد أصبحت هذه المهمة، أي تفادي اتساع الثغرة أو تضييقها، مهمة أكثر تعقيداً، وتتطلب قدراً أكبر من الجهد بسبب التطور المذهل الذي حققته البلدان المتقدمة. وفي الوقت نفسه، يعمل كل من انخفاض تكاليف التكنولوجيا والبنية التحتية وتطور التكنولوجيات الجديدة وزيادة المنافسة في ميدان الاتصالات لصالح البلدان العازمة على بذل الجهود من أجل سد الثغرة (انظر حالة هنغاريا).

## 27.3 الثغرة الدولية

كان التعبير عن مشكلة الثغرة الدولية، أي الثغرة بين البلدان الصناعية المتقدمة، من جهة وبين البلدان النامية والبلدان الأقل تقدماً التي تمر بمرحلة انتقالية، من جهة أخرى، يأخذ شكل عبارات عامة، ولم يكن الهدف هو مجرد منع اتساع الثغرة وإنما أيضاً محاولة تضييقها.

وبالإمكان تصنيف البلدان التي شملتها هذه الوثيقة بشأن الموضوعات المدروسة إلى ثلاث مجموعات كبيرة هي:

(1) البلدان الاشتراكية السابقة التي تمر بمرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق،

(2) البلدان النامية الأكثر تقدماً،

(3) ما يسمى بأقل البلدان نمواً.

وهناك اختلافات كبيرة في وضع الاتصالات بين هذه المجموعات الكبيرة وداخل كل منها.

وباستخدام تصنيف البنك الدولي للبلدان حسب مستويات الدخل فيها، أظهرت بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن المؤشر التقليدي الأكثر شيوعاً لكثافة الاتصالات (عدد الخطوط الهاتفية الرئيسية لكل 100 نسمة) النتائج التالية في نهاية عام 1994:

1,48	(1) البلدان ذات الدخل المنخفض (59 بلداً)
8,40	(2) البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض (68 بلداً)
14,14	(3) البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع (38 بلداً)
51,92	(4) البلدان ذات الدخل المرتفع (38 بلداً)

(المجموع العالمي: 11,57)

وبلغ هذا المعدل 0,65 في نهاية عام 1995 في حالة البلدان الثمانية والأربعين المذكورة في تقرير أعدده الاتحاد في عام 1995 بوصفها "أقل البلدان نمواً" في مجال الاتصالات".

وتحدد حالة الاتصالات في مختلف البلدان من ناحية كثافة ونوعية البنية التحتية والخدمات وكثافة الاستعمال أو تواتره بالعوامل التالية أساساً:

أ) مستوى الدخل (الثروة والموارد والأثر على الطلب)؛

ب) الأثر التراكمي لسياسات الاتصالات واستراتيجياتها (دور القواعد التنظيمية والأثر على العرض).

وهاتان المجموعتان من العوامل مترابطتان، وبدأ التعزيز المتبادل بينهما في الفترة الأخيرة.

## 28.3 الثغرة التكنولوجية والنوعية

ينبغي ذكر ثلاثة من جوانب الثغرة التكنولوجية في سياق هذه الوثيقة:

أ) ما زالت الخدمة الهاتفية الأساسية (الصوتية) تشكل الجزء الأكبر من الطلب على الاتصالات، وحتى في البلدان المتقدمة أيضاً. إلا أنه يجب على البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ألا تركز على تضييق الثغرة في مجال الخدمة الهاتفية الأساسية فحسب، ولكن على إدخال ونشر خدمات اتصالات متطورة موجهة لتلبية حاجة الزبائن.

ب) ثمة ثغرة تكنولوجية على صعيد الموارد البشرية المطلوبة من أجل التخطيط لخدمات الاتصالات الجديدة وتنفيذها وإدارتها.

ج) تقوم الحاجة أيضاً، خاصة في أقل البلدان نمواً، إلى زيادة كفاءة الاستفادة من خدمات الاتصالات العصرية بنشر المعلومات الملائمة وبواسطة التعليم.

## 29.3 الثغرة الداخلية وأهمية الخدمة العالمية

تستخدم عبارة "ثغرة الاتصالات على الصعيد الداخلي" لوصف الاختلافات في إتاحة البنية التحتية للاتصالات وخدماتها بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وبين مختلف شرائح المجتمع كذلك؛ وهذه الثغرة "النسبية" في الاتصالات أكثر خطورة من الثغرة التي ظهرت من جراء مقارنة متوسط الأرقام على الصعيد الدولي.

في الماضي وفي ظل الاحتكارات التقليدية في ميدان الاتصالات التي كانت تطبق في البلدان الأكثر تقدماً، كان القصد من مفهوم الخدمة العالمية هو عدم معاناة المناطق التي يقل فيها تركيز المشتركين المحتملين من عدم كفاية البنية التحتية للاتصالات وخدماتها أو من ارتفاع الرسوم إلى حد مفرط. أما اليوم فقد أدى تحرير الأسواق والمنافسة والتركيز على استناد الأسعار إلى التكاليف والتطورات التكنولوجية إلى إعادة النظر في مفهوم الخدمة العالمية وتضييق نطاقه: وربما لن تكون تغطية كل أراضي البلد بالبنية التحتية والخدمات هي القاعدة بعد الآن حتى في أكثر البلدان تقدماً.

ونظراً إلى ارتفاع كلفة تنفيذ الخدمة العالمية (وخاصة الاستثمارات الأولية)، فهناك خطر استمرار اتساع "الثغرة الداخلية" في البلدان النامية مما يؤدي إلى زيادة الآثار السلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، على الرغم من انخفاض رقعة الثغرة على الصعيد "الدولي" أو "التقني".

## 4 أهم الآثار على صعيد السياسات العامة

### 1.4 السياسات العالمية وسياسات الاتصالات

لم يكن هدف هذا التحليل إعداد توصيات مفصلة بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية العالمية أو سياسات الاتصالات واستراتيجياتها في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ويمكن أن يكون أحد أهداف الأبحاث المقبلة المشار بها فيما يلي هو تسهيل إعداد توصيات أكثر تفصيلاً وتحديداً.

وترد أدناه إشارات موجزة إلى بعض الآثار الكبرى على صعيد السياسات العامة بشأن المشاكل المطروحة في هذه الوثيقة:

- ( أ ) ينبغي التذكير، على صعيد السياسات الاقتصادية العالمية، بأنه لا يوجد تناقض وإنما علاقة فعلية بين الاقتصاد السوقي النشط من ناحية، والنتائج الناجمة للتنمية والنمو والتماسك الاجتماعي والثقافي، من ناحية أخرى. وليس التماسك الاجتماعي ميزة تختص بها البلدان الغنية والمتقدمة ولكنه شرط مسبق من أجل الازدهار الاقتصادي. وهذا هو أحد الدروس الرئيسية المستخلصة من التاريخ الاقتصادي لعدة بلدان أوروبية (ومنها ألمانيا) وغير أوروبية (ومنها الولايات المتحدة واليابان) خلال الخمسين سنة الماضية. ومما يؤكد هذا الاستنتاج النتائج المسجلة في البلدان النامية التي حققت أفضل النتائج.
- ( ب ) ينبغي أن تراعى الجهود المبذولة من أجل تنمية الاتصالات البعد الاجتماعي، وليس لأغراض إعادة التوزيع، وإنما لتكوين قاعدة واسعة للمبادرة والأداء الاقتصادي. وتتمثل الأهمية الاجتماعية الأساسية للنفوذ إلى خدمات الاتصالات في أنها تساعد على تكوين الفرص الاقتصادية وتحسين الأداء.
- ( ج ) يجب أن تتمحور السياسات والاستراتيجيات في ميدان الاتصالات حول المستعمل. ويجب عدم إهمال مصالح مستعملي الاتصالات الحاليين والمحتملين لصالح امتيازات أو مصالح المشغلين أو موردي الأجهزة.
- ( د ) تمثل حالة فرنسا في الستينات والسبعينات أفضل منال لتوضيح أهمية وإنجاز "قفزة" في ميدان الاتصالات وليس مجرد اللحاق بآحر التطورات وإمكانية القيام بذلك. وفي الأسواق التنافسية والمحرة الحالية، ونظراً إلى التطورات التكنولوجية الجديدة، تتوفر مثل هذه الإمكانيات كذلك كما ينبغي استخدامها استخداماً كاملاً في البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية على حد سواء.
- ( هـ ) ينبغي الإشارة إلى أن اللحاق وإنجاز قفزة على الصعيد التكنولوجي يعينان أنه لا يكفي أن يتم تطوير البنية التحتية والخدمة الأساسية، وإنما يتعين أيضاً اتخاذ تدابير للتشجيع على إقامة خدمات متقدمة واستعمالها كشرط مسبق للتنمية الناجحة.
- ( و ) ينبغي وضع تعريف جديد لمفهوم الخدمة العالمية وتطبيقها بطريقة مرنة، إلا أنه لن يمكن تحقيق المزايا الاقتصادية أو الاجتماعية للاتصالات تحقيقاً كاملاً بدون تطبيق مفهوم الخدمة العالمية تطبيقاً صحيحاً ومستمرًا من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية.
- ( ز ) ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تشجع على فتح الأسواق أما التجهيزات (مثل البدالات الخاصة المتفرعة التي تتحمل العمل في المناطق الريفية) والبرامجيات والخدمات المكيفة خصيصاً للمناطق الريفية والمناطق النائية لتسمح باقتصادات الإنتاج وتطبيق أسعار أكثر تحاوداً.

## 5 اقتراحات بشأن إجراء المزيد من الدراسات وتجميع البيانات

### 1.5 الحاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات

كان من نتيجة التغيرات التكنولوجية والسياسية والهيكليّة حدوث تغيير أساسي في اتجاه الدراسات والكتابات التحليلية والنظرية. وقد أصبح مفهوماً "مجتمع المعلومات" و"ثورة المعلومات" اليوم من العناصر الأساسية في التحليلات الاقتصادية والاجتماعية معاً. وهناك اتفاق عام في الآراء كذلك على أن النفاذ إلى المعلومات وإلى خدمات الاتصالات سوف يلعب دوراً متزايد الأهمية في المستقبل لتدعيم وتقوية التماسك الاجتماعي والثقافي. وهذا الرأي موضع اعتراف واسع وهو موثوق في البلدان الصناعية الأكثر تقدماً، وينطبق بنفس القدر على الاقتصادات النامية وعلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق.

وهناك اليوم مجموعة واسعة ومتزايدة من الأبحاث النوعية والكمية عن الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمجتمع المعلومات، وخاصة دور خدمات الاتصالات الأكثر تطوراً في هذا السياق. إلا أن معظم هذه التحليلات النوعية والكمية يعالج في اقتصادات السوق الأكثر تقدماً.

### 2.5 الاتجاهات المقترحة للأبحاث

ومن هنا تدرج الأبحاث الإضافية بشأن موضوع هذه الوثيقة في ثلاث فئات واسعة :

- (1) تحليل الأثر العام لثورة المعلومات على التماسك الاجتماعي والثقافي في الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية، ونتائج استمرار أو اتساع الفجوة بينها وبين الاقتصادات المتطورة؛
- (2) تخطيط وتنفيذ دراسة حالة متعمقة مخصصة (أ) لبلدان مختلفة الحجم والظروف و (ب) لقطاعات محددة بعينها؛
- (3) تعيين المؤشرات التي تتناول التفاوتات الداخلية في ميدان الاتصالات.

ويراعي التحليل المذكور في النقطة (1) النتائج الأساسية للتحليلات المتعلقة بالبلدان الصناعية المتقدمة وبالحالة التي تختص بها الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية. ومن المتوقع أن تساهم هذه الاستنتاجات على نحو مفيد في تحديد منهجية المهام الواردة في (2) و (3) أعلاه.

## 6 المراجع

Asociación Hispanoamericana de Centros de Investigación y Empresas de Telecomunicaciones (AHCIE): *Las Telecomunicaciones en Hispanoamérica: Escenarios para un Futuro Interconectado*. FUNDESCO, Madrid, 1995.

Asociación Hispanoamericana de Centros de Investigación y Empresas de Telecomunicaciones (AHCIE): *Impacto Económico y Social de los Servicios Avanzados de Telecomunicación*. Madrid, 1995.

BALLE, F. : *Médias et sociétés*. Editions Montchrestien, Paris, 1995.

Banque mondiale : *Le Secteur des télécommunications. Acquis et questions du Groupe de la Banque mondiale*. Washington, D.C., 1994.

Commission of the European Communities: *The Social and Economic Implications of New Technology. First Biennial Report. Society and Technology Towards the Future*. FAST, Brussels, November 1991.

DAVIES, G., CARTER, S. and MACINTOSH, S.: *Key Technological and Policy Options for the Telecommunications Sector in Central and Eastern Europe and the Former Soviet Union*. European Bank for Reconstruction and Development, London, 1995.

FINO, D. (ed) : *Impasses et promesses. L'ambiguïté de la coopération au développement*. Nouveaux Cahiers de l'IUED, Genève, 1996.

GHEBALI, V. : *Télécommunications et développement*. La Documentation Française. Dossiers d'Actualité Mondiale. N° 576, Paris, 1988.

GRAHAM, I., LOBET-MARIS, C. and CHARLES, D.: *EDI Impact: Social and Economic Impact of Electronic Data Interchange*. TEDIS Project C9, 1994.

HANNA, N.K.: *The Information Technology Revolution and Economic Development*. World Bank Discussion Paper 120, The World Bank, Washington, D.C., 1991.

- HARRAL, C., COULBOURNE, J. and HOROZOV, G.: *Privatisation of the Telecommunications Sector in Central and Eastern Europe and the Former Soviet Union*. European Bank for Reconstruction and Development, London, 1995.
- HAUGAN, O. and ROCHEFORT, T.: *Telecommunications Regulatory Development in Central and Eastern Europe and the Former Soviet Union*. European Bank for Reconstruction and Development, London, 1995.
- HIERONYMI, O. (ed): *Technology and International Relations*. Annals of International Studies, Vol. 13, Geneva, 1984.
- HIERONYMI, O.: *Economic Policies for the New Hungary: Proposals for a Coherent Approach*. Battelle Press, Columbus, 1990.
- International Telecommunication Union: *Telecommunication Indicators for the Least Developed Countries*. Geneva, 1995.
- International Telecommunication Union: *World Telecommunication Development Report 1995. Information Infrastructures*. Geneva, 1995.
- JIPGUEP, J.: *The Role of Telecommunications in Economic Integration of Africa*. Abidjan, 17 June 1993.
- KIPLAGAT, B.A. and WERNER, M.C.M.: *Telecommunications and Development in Africa*. IOS Press, Amsterdam, 1994.
- LEMPEN, B. : *Informatique et démocratie*. Payot, Lausanne, 1987.
- MATAV: *Annual Report 1995*. Budapest, May 1996.
- MATTELART, A. and M. : *Histoire des théories de la communication*. Repères. La Découverte. Paris, 1995.
- Ministry of Post, Telecommunications and Broadcasting, South Africa: *Green Paper on Telecommunications Policy*, 1996.
- PETRAZZINI, B.A.: *The Political Economy of Telecommunications Reform in Developing Countries*. Praeger, Westport, Conn., 1995.
- SAUNDERS, R.J., WARFORD, J.J. and WELLENIUS, B.: *Telecommunications and Economic Development*. The Johns Hopkins University Press, A World Bank Publication, Baltimore, 1983.
- TARJANNE, P.: *Future Telecom Policies*. Geneva, 8 August 1996.
- World Bank: *From Plan to Market. World Development Report 1996*. Washington, D.C., 1996.
- World Bank: *Infrastructure for Development. World Development Report 1994*. Washington, D.C., 1994.
- World Bank: *The Aga Khan Rural Support Program. A Third Evaluation*. OED A World Bank Operations Evaluation Study, Washington, D.C., 1996.
- World Bank: *The Challenge of Development. World Development Report 1991*. Washington, D.C., 1991.



## الملحق 1

## المساهمات الواردة

الشخص المسؤول	الإدارة/عضو القطاع	العنوان	الوثيقة رقم	التاريخ
	SR TELECOM, Canada	ITU Rural Telecommunication Seminar for the Americas Region	1/8	3.2.95
	Mauritania	Role of Telecommunications in Economic, Social and Cultural Development in Mauritania	1/18	15.2.95
	Canada	Action Plan on Telecommunication Development	1/25	19.4.95
	Kenya	Contribution	1/59	9.3.95
	Canada	Cross-sectoral development impact of telecommunications	1/64	10.3.95
F. Bertrand	CIDA, Canada	The importance of synergy in the work of the development sector		
	Telemalta	The application of telecommunication infrastructure in a corporate data network		
	INTELCAM, Cameroun	Stratégies et politiques de développement des télécommunications	1/107	15.11.95
	Afghanistan	Present state of telecom services in Afghanistan and prospects for development	1/160	7.12.95
	Chad	Contribution	133	
Director, TSB	Chairman SG 13	Global Information Infrastructure		12.7.96
O. Hieronymi	Webster University Geneva	The role of telecommunications in promoting social and cultural cohesion		
G. Dupont	UNESCO	Information and Communication Technologies in Development : A UNESCO Perspective		
M. Toumi	Expert, ITU	Etude support "Télécommunications et développement économique, etc."		
H. Yushkiavitshus	UNESCO	The Right to Communicate		
D. Wright	INMARSAT	A Solution to Universal Service		
Anna Spiteri/Joe Pace	Telemalta	Enabling Technologies for Better Quality of Life		
S. Ddungu	Uganda	Role of Telecommunications		
SA Ould Kerkoub	Mauritania	Le développement du secteur de la pêche		
M. Valencia	INTELSAT	Contribution to Draft Final Report (10 January 1997)		

يقرأ هذا الجدول من اليسار إلى اليمين.